دولة الكويت:
الاستعراض الطوعي الوطني 2019

تقرير عن تطبيق الأجندة الأممية 2030 للتنمية المستدامة
مقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة
المعني بالتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

دولة الكويت:
الاستعراض الطوعي الوطني 2019

تقرير عن تطبيق الأجندة الأممية 2030 للتنمية المستدامة
مقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة
المعني بالتنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

جدول المحتويات

الأشكال	4
الجداول	5
الاختصارات	6
الملخص الموضوعي	17
مقدمة	24
رؤية الكويت 2035	25
خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت	27
مواءمة رؤية الدولة 2035 وخطة التنمية الوطنية مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030	28
الإطار المؤسسي	30
العملية التشاورية لإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت	33
الوضع الراهن والتقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة	34

هدف التنمية المستدامة 1 – القضاء على الفقر	38
هدف التنمية المستدامة 2 – القضاء التام على الجوع	42
هدف التنمية المستدامة 3 – الصحة الجيدة والرفاه	44
هدف التنمية المستدامة 4 – التعليم الجيد	47
هدف التنمية المستدامة 5 – المساواة بين الجنسين	50
هدف التنمية المستدامة 6 – المياه النظيفة والنظافة الصحية	54
هدف التنمية المستدامة 7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	57
هدف التنمية المستدامة 8 – العمل اللائق والنمو الإقتصادي	63
هدف التنمية المستدامة 9 – الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	68
هدف التنمية المستدامة 10 – الحد من اوجه عدم المساواة	71
هدف التنمية المستدامة 11 – مدن و مجتمعات محلية مستدامة	77
هدف التنمية المستدامة 12 – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	80
هدف التنمية المستدامة 13 – العمل المناخي	83
هدف التنمية المستدامة 14 – الحياة تحت الماء	88
هدف التنمية المستدامة 15 – الحياة في البر	92
هدف التنمية المستدامة 16 – السلام والعدل والمؤسسات القوية	96
هدف التنمية المستدامة 17 – عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	101

ملاحظات ختامية	109
الملاحق	110
المراجع	121

الأشكال

الشكل	البيان
.1	الجنسيات المقيمة في دولة الكويت
.2	الخطط الخمس الخماسية لرؤية 2035
.3	الركائز السبعة لرؤية "كويت جديدة 2035"
.4	خطة التنمية الوطنية الكويتية
.5	الإنجازات الأولية للجنة الوطنية للتنمية المستدامة
.6	الطريق إلى إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت
.7	الفجوات والتحديات الرئيسية أمام تحقيق أجندة 2030
.8	نسبة سكان دولة الكويت الذين يحصلون على الخدمات الأساسية
.9	النسبة المئوية للأراضي الزراعية المخصصة للزراعة الإنتاجية المستدامة
.10	وضع إنجاز المشاريع التي تهدف إلى توفير التغطية الصحية الشاملة
.11	عدد حالات الوفيات حسب أسباب الوفاة لكل 100,000 شخص
.12	مزودو خدمات الرعاية الصحية حسب كل فئة لكل 1,000
.13	معدل الالتحاق بالمدارس عام 2015
.14	نسبة الالتحاق بالمدارس في السنة الدراسية 2016/ 2017 حسب الجنسية والفئة
.15	مستوى التعليم بين الرجال والنساء الكويتيين في عام 2015
.16	مشاركة الرجال والنساء الكويتيين في سوق العمل حسب الفئة العمرية في عام 2015
.17	استخدام المياه المحلاة والمياه الصناعية
.18	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة حسب الطريقة المعتمدة
.19	تحسين كفاءة استخدام المياه (2012 - 2016)، تمثل كل حلقة عاما واحدا وتقرأ من الداخل الى الخارج
.20	صافي إيرادات تصدير النفط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في أربع دول من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017
.21	إنتاج النفط الخام في دولة الكويت
.22	الانبعاثات المكافئة بالوقود في الحالة الاعتيادية
.23	مسار انبعاثات غاز الاحتباس الحراري
.24	الانبعاثات لكل فرد في الكويت مقارنة بمناطق معينة في الحالة الاعتيادية
.25	تقنية التوليد التقديرية حسب النسبة المئوية من إجمالي القدرات المسجلة في عام 2035 مقارنة بالمستوى في عام 2015
.26	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي
.27	متوسط نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي
.28	معدل البطالة المصنفة حسب النوع والجنسية
.29	نسبة الموظفين في كل قطاع
.30	معدل البطالة المصنفة حسب العمر
.31	عدد إصابات العمل في الكويت
.32	عينة من القوانين المعدلة بهدف ضمان تحقيق المساواة والتضمين
.33	المؤسسات واللجان العليا المعنية بزيادة الدمج ضمن اختصاصاتها المنوطة بها
.34	نسبة استخدام المركبات في الكويت ديسمبر 2014
.35	النسبة المئوية لإنتاج النفايات الصلبة في الكويت
.36	النسبة المئوية للنفايات الطبية الخطرة المعالجة
.37	النسبة المئوية للنفايات الصناعية المعاد تدويرها
.38	تأثير التغير المناخي على ثلاث جوانب رئيسية
.39	المشاريع المقترحة
.40	إطار عمل خطة إدارة البيئة البحرية في الكويت
.41	المشاريع الحالية والجارية
.42	المشاريع المستقبلية والمخطط لها
.43	قيمة القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي 2012 - 2018
.44	مقدار المنح والمساعدات الفنية 2012 - 2017
.45	قيمة مساهمات الصندوق الكويتي في المبادرات العالمية بالدينار الكويتي بالمليون
.46	قيمة مساهمات الصندوق الكويتي في المشاريع والمبادرات الوطنية بالدينار الكويتي
.47	إجمالي الإيرادات الحكومية لكل ناتج محلي حسب مصدر الإيرادات
.48	نسبة الاستثمارات المباشرة في الخارج من إجمالي الإيرادات الحكومية
.49	نسبة مستخدمي الإنترنت في دولة الكويت 2012 - 2017
.50	تجارة الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي – الواردات 2013
.51	تجارة الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي – الصادرات 2013

الجداول

الجدول	البيان
.1	ركائز رؤية 2035 المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة
.2	عضوية اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة للتنمية المستدامة
.3	مشاركة ممثلي الجهات الحكومية لأغراض المواءمة
.4	ما حققته دولة الكويت من إنجازات
.5	النسبة المئوية للإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من إجمالي المصروفات
.6	إنجازات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقًا لهدف التنمية المستدامة 1
.7	التحديات التي تم مواجهتها والإجراءات التصحيحية لوزارة الشؤون الاجتماعية ذات الصلة بهدف التنمية المستدامة 1
.8	مؤشر أسعار المستهلك سنويا
.9	معدلات المواليد بين المراهقات ومجموعة الفئات العمرية من الشابات لكل 1,000 أنثى
.10	المؤسسات ومسؤولياتها تجاه إنفاذ قانون حفظ الطاقة
.11	إصلاحات السياسة العامة لتحقيق أهداف كفاءة استخدام الطاقة في الكويت
.12	عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصرف الآلي حسب حجم السكان في الكويت (2012 - 2016)
.13	توزيع العاملين في قطاع الصناعة 2014 - 2016
.14	الأشخاص ذوي الإعاقة الذين استفادوا من الخدمات في عام 2010
.15	وضع المشروعات الاسكانية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية في 2016
.16	الاتفاقيات الموقعة والمصادق عليها بشأن إنتاج واستهلاك وتجارة مختلف المواد
.17	المجالات حيث المعلومات المتعلقة بالمواطنة الشاملة والتنمية المستدامة (بما في ذلك التغير المناخي) متاحة للجمهور
.18	البيانات والإحصاءات – معدلات سقوط الأمطار والتغيير في درجات الحرارة
.19	المصادر الرئيسية للانبعاثات المختلفة
.20	دورية تقديم البلاغات والتقارير الوطنية بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت
.21	البيانات والإحصاءات – المحميات البرية
.22	النسبة الإجمالية للسكان الذين تعرضوا لأي شكل من أشكال العنف في عام 2016
.23	الذكور والإناث الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا الذين تعرضوا للعنف الجنسي خلال عامي 2013 – 2016
.24	الأشخاص قيد الحجز حسب الجنسية من 2013 حتى 2016
.25	توزيع الموازنة العامة حسب الأبواب والبنود الرئيسية للفترة 2012-2016
.26	عدد الدول التي تحصل على قروض من الصندوق الكويتي وفقاً لأهداف تنمية مستدامة محددة
.27	عدد الدول التي حصلت على منح ومساعدات فنية من الصندوق الكويتي وفقا لأهداف تنمية مستدامة محددة
.28	أبرز مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي

الاختصارات

AIDS	نقص المناعة المكتسبة
ATM	أجهزة الصرف الآلي
CA	اتفاقية تعاون
CERF	الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ
CITES	اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض
CITRA	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
CSB	الإدارة المركزية للإحصاء
CSO	منظمة مجتمع مدني
EIA	تقييم الأثر البيئي
eMISK	نظام الرصد والمعلومات البيئية في دولة الكويت
GCC	مجلس التعاون الخليجي
EU	الاتحاد الأوروبي
GCI	مؤشر التنافسية العالمي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	المرافق البيئية العالمية
GSNA	الأمانة العامة لمجلس الأمة
GSSCPD	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
HEC	اللجنة العليا للطاقة
HLPF	المنتدى السياسي رفيع المستوى
ILO	منظمة العمل الدولية
IMO	المنظمة الدولية للهجرة
INDC	المساهمات المقررة المحددة وطنيًا
ISIC	التصنيفات الصناعية الدولية الموحدة
IMAGES MENA	المسح الدولي الجنساني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
KCB	بنك الائتمان الكويتي
KD	دينار كويتي
KDIPA	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KDWA	جائزة الكويت للمرأة المتميزة
KFAED	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
KFAS	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
KSMEF	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
KIACS	الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد
KMA	المنطقة الحضرية في الكويت
KNDP	خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت
KOC	شركة نفط الكويت
KPC	مؤسسة البترول الكويتية
KPPC	مركز الكويت للسياسات العامة
KPTC	شركة النقل العام الكويتية
KRC	الهلال الأحمر الكويتي
KSDA	جائزة الكويت للتنمية المستدامة
KU	جامعة الكويت
LAS	جامعة الدول العربية
MoCI	وزارة التجارة والصناعة
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية

MOE	وزارة التربية
MOEW	وزارة الكهرباء والماء
MOFA	وزارة الخارجية
MOH	وزارة الصحة
MOL	وزارة الداخلية
MOO	وزارة النفط
MOPW	وزارة الأشغال العامة
MOSA	وزارة الشؤون الاجتماعية
NAZAHA	الهيئة العامة لمكافحة الفساد نزاهة
NCED	المركز الوطني لتطوير التعليم
NGO	المنظمات غير الحكومية
NIS	الاستراتيجية الصناعية الوطنية
NOSD	المرصد الوطني للتنمية المستدامة
NLSF	المسح الوطني للقوى العاملة
NCSD	اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة
ODA	المساعدات الإنمائية الرسمية
OIC	منظمة المؤتمر الإسلامي
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط
PAEET	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
PAAFR	الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية
KEPA	الهيئة العامة للبيئة
PAFN	الهيئة العامة للغذاء والتغذية
PAHW	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
PAI	الهيئة العامة للصناعة
PAM	الهيئة العامة للقوى العاملة
PART	الهيئة العامة للطرق والنقل

PCB	المركبات الثنائية للفينيل المتعدد الكلور
POP	الملوثات العضوية عسيرة التحلل
RMC	مركز التأهيل الوطني
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SLM	الإدارة المستدامة للأراضي
UN	الأمم المتحدة
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNOCHA	مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا
UNO	منظمة الأمم المتحدة
USGS	المسح الجيولوجي للولايات المتحدة
VNR	الاستعراض الوطني الطوعي
WB	البنك الدولي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WRSC	مركز دراسات وأبحاث المرأة

رسالة دولة الكويت

من نص الرؤية السامية لدولة الكويت 2035

لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت – حفظه الله ورعاه

"«تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ فيه القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.»"

سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

دولة الكويت

«استمراراً لما انتهجته دولة الكويت في سياستها الخارجية التي رسمها حضرة صاحب السمو، حفظه الله ورعاه، فإن الحكومة تؤكد التزامها بنهجها الثابت في علاقاتها مع الدول متمسكة بكيان مجلس التعاون الخليجي ودعمه وحريصة على أداء دورها الفاعل كعضو في مجلس الأمن في نصرة القضايا العربية والإسلامية والسلام في العالم.

وانطلاقاً من مسؤولياتنا الدستورية والوطنية وبراً بقسمنا وعهدنا، أمام الله العزيز القدير ثم أمام حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه والشعب الكويتي الحبيب، تؤكد الحكومة التزامها بالمرتكزات التالية:

أولا: الاستمرار في نهجها الذي يضع الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية على رأس أولوياتها منتهجة مساراً موضوعياً يستفيد من تجارب الماضي ويؤسس لمستقبل مشرق.

ثانيا: التركيز على ملف الاستدامة الاقتصادية والمالية باعتبار أننا شركاء للقطاع الخاص مؤمنين بمبادراته وتميزه وساعين لتكريس دوره الريادي وهو ما يستوجب التعاون والتنسيق مع مجلسكم الموقر للاستمرار في إقرار ما يلزم من تشريعات اقتصادية واصلاحية وإتخاذ كافة الخطوات والإجراءات الضرورية لتطوير وتسهيل بيئة الأعمال.

ثالثا: أن الحكومة تؤكد حرصها على إستمرار الجهود الهادفة إلى تطوير وتحسين الخدمات الحكومية فضمان الحق بالتعليم وكفالة الرعايتين الصحية والإسكانية وتأمين فرص عمل ملائمة لشبابنا المؤهل والطموح والاستمرار في الخدمات الاجتماعية ليست مجرد كفالة لحقوق دستورية بل هي واجبات وطنية تضعها الحكومة في مقدمة إهتماماتها وتسعى بالتعاون مع مجلسكم الموقر إلى ضمان إستدامتها وترتيب أولوياتها بما ينسجم مع متطلبات الواقع والتطلعات والحقوق المشروعة لأبناء وطننا الغالي.كما نتطلع إلى إستكمال كافة الخطوات والجهود التي من شأنها تحقيق التوازن بين التنمية العمرانية والتنمية البشرية.

فالشباب الكويتي هو ثروتنا الحقيقة التي لا تنضب وهو الرهان الفائز الذي يفرض علينا أن نجاريه في تفوقه وطموحاته وأن نشاركه حيوية نشاطه ورقي أفكاره. وكلنا ثقة بأن مجلسكم الموقر لن يُفوّت

أي فرصة لمؤازرة الحكومة في كافة الجهود التي من شأنها دعم كفاءة الشباب الكويتي وتأهيله لتحمل المسؤوليات الوطنية بما يحقق طموحات كل فرد منا.

وأخيرا: وحرصا على تنفيذ الخطط التنموية والإصلاحات البنيوية نتلمس خطورة أي تكاسل في إنجاز المشاريع وندرك جسامة أي تباطؤ في المسار الاقتصادي ونعي فداحة التأخر في الإصلاح الإداري والمالي وهو ما يفرض على الحكومة تكريس ثقافة المحاسبة الذاتية وتمكين الأجهزة الرقابية وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة مؤمنة بأهمية تعميق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والأخذ بكل الأفكار والطروحات الجادة التي من شأنها تعزيز مفاهيم وآليات الحكم الرشيد.

كما تؤكد الحكومة استمرارها في العمل الجاد والحزم في التعاطي مع أي شكل من أشكال الفساد ومكافحة كل جرائم غسل الأموال ومعالجة الترهل الإداري والوظيفي ووضع حد لأي تقصير أو إساءة في استخدام الوظيفة العامة.»

(من كلمة افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة بتاريخ 30 اكتوبر 2018، بحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، ورئيس وأعضاء مجلس الامة).

معالي السيدة مريم عقيل العقيل

وزير الدولة للشؤون الاقتصادية

دولة الكويت

عملت دولة الكويت في اطار سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على تصميم وتنفيذ مجموعة مترابطة ومتوازنة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتهدف هذه السياسات الى تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد من خلال التنمية الاقليمية والاقتصاد المعرفي و تشجيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، فضلا عن تنفيذ سياسات تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتشجيع دور الشباب في التنمية من خلال خلق فرص عمل مناسبة والارتقاء بروح الابداع ودعم البحث العلمي من خلال مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى حرصها على ترجمة إلتزاماتها البيئية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ضمن خططها الإنمائية وبرامجها الاقتصادية.

إن الخطة الإنمائية تؤكد على تحول دور الدولة إلى المنظم والمراقب بجهاز إداري فعال يشرف على عملية التنمية ولا يقوم بها، مخففا بذلك أعباء التشغيل. كما تؤكد على إصلاح شامل لسوق العمل يستهدف زيادة تنافسية قوة العمل الكويتية وتشجيعها للالتحاق بالقطاع الخاص . وتهدف الخطة كذلك إلى إصلاح اختلالات التركيبة السكانية، دون الاخلال باحتياجات مشروعات التنمية من العمالة وبنسبة العمالة الوطنية، وإصلاح شامل لنظم التعليم. ويتوقع أن ينعكس ذلك إيجابياً على مؤشراتنا الدولية وتحقيق استدامة المالية العامة للدولة، بإقرار نظم جديدة لإعداد الميزانية، وربط مشروعات الجهات بأسقف إنفاق محددة، لضمان حسن استغلال موارد الدولة المالية في الحدود القصوى.

وسعت حكومة دولة الكويت لتعزيز تنفيذ سياسات الاقتصاد المعرفي عبر مقترح مشروع قانون الأنشطة الاقتصادية واطلاق (كرسي المعرفة) والذي يسعى لتعزيز رأس المال البشري في مجال الاقتصاد المعرفي ببعثات دراسية متخصصة، بالإضافة إلى إطلاق مؤشر الاقتصاد المعرفي في المؤسسات الحكومية.

ولقد جاءت أولوياتنا التنموية متناغمة مع الخطة الإنمائية الوطنية وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، تحت شعار (نحو تنمية مستدامة)

بهدف تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشرة بصورة متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الرقابية ومراقبين دوليين، والتي حظيت بإشادة دولية لتتقدم الكويت بتقريرها عن مدى تحقيقها لتلك الأهداف. كما تم إطلاق ((تقرير أطلس العالمي)) الذي يعزز الربط بين أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع قطاع النفط والغاز، علاوة على إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني بمشاركة منظمات دولية وخبرات محلية، ليعكس جهود الدولة في تعزيز الاهتمام برأس المال البشري واستكمالاً للمسيرة التنموية بالخطة الإنمائية الثالثة 2020 - 2025، حرصا على بناء السياسات العامة على أسس علمية وواقعية، بالاستفادة من الخبرات العالمية المتقدمة لدى عدد من المؤسسات والمراكز المتميزة، حيث تم استحداث شراكات فاعلة بين مركز الكويت للسياسات العامة مع مراكز التفكير الاستراتيجي في كل من جامعة هارفارد ومعهد أوكسفورد للطاقة وجامعة سيانس بو وجامعة أوتاوا وغيرها بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

كما حرصت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق التنمية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث قطعت أشواطا طويلة في سبيل تنفيذ المبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه للنهوض بالشراكات الدولية والتي تأتي استمرارا لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي والإنساني حيث لم تدخر الكويت جهدا في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا.

وبعون الله ستتواصل الجهود الحثيثة لدفع المسيرة التنموية والعمل لإصلاح وتطوير اقتصادنا الوطني، ليتولى فيه القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي في البلاد وصولاً لتحقيق كل ما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين في الحاضر والمستقبل.

سعادة د. خالد عبدالصاحب مهدي

الأمين العام

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للتنمية المستدامة

رسالة دولة الكويت
إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى
بشأن الإستعراض الطوعي الوطني لعام 2019 حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة

حقّقت دولة الكويت الأهداف الإنمائية للألفية قبل أن يتم إطلاق الأجندة الأممية لأهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أحرزت نجاحات ملموسة في القضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم الشامل للجميع وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم وفي المجالات الحياتية الأخرى. كما وفّرت رعاية صحية شاملة وحققت إنجازاً ملحوظاً في المؤشرات الصحية بما في ذلك انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق واسع، بالإضافة إلى تحقيق خطوات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على البيئة والحفاظ على التزام ثابت تجاه الشراكة العالمية والتضامن الدولي.

في 25 سبتمبر 2015، تبنت دولة الكويت رسمياً أهداف التنمية المستدامة وقررت العمل على المقاربة بين أهداف التنمية المستدامة 2030 وخطط التنمية الوطنية بما يحقق توافق الأهداف مع الإطار المؤسسي للتنمية الوطنية بما في ذلك الخطط والميزانيات والنظم الإدارية المحلية، وفي ذلك، عملت على إشراك الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها في عمليات صنع السياسات وتطوير المؤسسات وتخصيص الموارد بغرض تحقيق قاعدة وطنية داعمة لهذه الأهداف.

كذلك، تم تشكيل «اللجنة الوطنية الدائمة للتنمية المستدامة» لتوجيه وتنسيق التعاون بين الوزارات، كما تم إنشاء «المرصد الوطني للتنمية المستدامة» في الأمانة العامة للمجلس الأعلى

للتخطيط والتنمية، بما يمثل جزءًا حيوياً من العمل المؤسسي المتكامل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 باعتباره مهمة وطنية وتشاركية. ففي هذا الإطار المؤسسي، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالشراكة مع الإدارة المركزية للإحصاء، بتنظيم 13 ورشة عمل وطنية استهدفت أكثر من 66 جهة حكومية وغير حكومية لإتاحة الفرصة لمناقشة وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة ضمن السياق الوطني، والتواصل مع مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بدور كل منهم في العمل نحو تحقيق الأهداف، وتم تضمين الأهداف والغايات ضمن خطة التنمية الوطنية 2015-2020.

من ناحية أخرى، فقد عملت حكومة دولة الكويت جاهدة على نشر الوعي على المستوى المحلي بأهداف التنمية المستدامة والغرض النبيل الذي تتوخاه تحت شعار «دون إهمال أحد.». وسعت الى وضع المسارات الاستراتيجية للتغلب على أهم التحديات بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص والحد من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد وتحقيق توازن الميزانية العامة وخلق الظروف الملائمة لتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين البنية التحتية. ويجري العمل في الوقت الحاضر على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الاستراتيجية تحقيقاً لأهداف وغايات التنمية المستدامة.

> "فضلا عما سبق، فقد حققت الكويت العديد من الإنجازات ضمن الأجندة الأممية لأهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الأهداف الستة ذات الأولوية في استعراض هذا العام. أما بشأن المحور الرئيسي للاستعراض الطوعي الوطني هذا العام المتمثل في «تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة»، فقد تبنت الكويت لسنوات طويلة سياسة اجتماعية متكاملة ونفذت برامج شاملة للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى رفع مستوى المعيشة وضمان حصول جميع السكان على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة للشرب والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها من المرافق، كما قامت بوضع برامج لتنمية القدرات من أجل تمكين الفئات المتعثرة وتوفير مختلف الوسائل لها حتى تعتمد بها على نفسها وتكون ذات إنتاجية اقتصادية."

في هذا السياق، تؤكد الكويت على التزامها بالتنمية الشاملة لرأس المال البشري بما فيه ضماناً للحقوق وتكافؤ الفرص والكرامة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجميع.

كذلك، تؤكد الكويت على التزامها بالسلام والكرامة الإنسانية على المستوى الإقليمي والعالمي والتزامها بالشراكة العالمية والتضامن الدولي. وفي هذا الإطار، فقد أنشأت الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سنة 1961 ليكون الهيئة الحكومية المعنية بالمساعدات التنموية الرسمية، وقد بلغت مساهمات الصندوق منذ تأسيسه حتى اليوم ما يتجاوز 19 مليار دولار أمريكي، قدمت على شكل تبرعات ومنح استفادت منها أكثر من 106 دولة حول العالم. والجدير بالذكر أن مساهمة دولة الكويت الإنمائية الرسمية ارتفعت بين عامي 2012 و2017، لتحافظ بذلك الكويت على مستوى تمويل يتجاوز 2 في المئة من الناتج المحلي في وقت انخفضت فيه الإيرادات العامة إلى حد ما بسبب إنخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإصدار تقريرالاستعراض الوطني الطوعي حول تطبيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، فقد نظّمت حكومة الكويت منذ وقت مبكر وخلال مراحل صياغة التقرير، سلسلة من ورش العمل والندوات للجهات المعنية فكانت هذه الندوات بمثابة منتديات مفتوحة للمشاركين - من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة - للمشاركة الفعالة في الأعمال التحضيرية وتوفير ومناقشة البيانات والمعلومات وفي مراجعة مسودات التقارير وإدخال التعديلات عليها وصولاً للصيغة النهائية للتقرير.

وختاماً، تؤكد دولة الكويت - من خلال ما تشهده الدولة من إنجازات لتطوير الإطار الاستراتيجي والمؤسسي للبلاد وإتباع مساراً تنموياً تشاركياً على المدى القصير والمتوسط والطويل - أن هذا الاستعراض الوطني الطوعي لدولة الكويت لعام 2019 هو بالفعل خيرُ شاهدٍ ودليل على تصميم القيادة السياسية والرسمية للبلاد على المضي قدماً في تنفيذ إلتزام دولة الكويت بأهداف وغايات ومقاصد الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030، وبرؤية دولة الكويت 2035، نحو تحقيق أعلى وأفضل المكاسب لصالح التنمية المستدامة للجميع.

مدينة الكويت (تصوير حامد العميري)

الملخص الموضوعي

1. حققت دولة الكويت مع حلول الألفية الثالثة، وحتى قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، معظم الأهداف والغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، حيث سجلت العديد من النجاحات الملموسة ضمن جهودها للقضاء التام على الفقر والجوع وتوفير التعليم الجيد للجميع بدون استثناء وسد الفجوة في المساواة بين الجنسين في التعليم، وفي الرعاية الصحية؛ حيث طورت نظاما شاملا للجميع حقق انخفاضا ملحوظاً لمعدلات الوفيات بين الرضع والأطفال والأمهات، إلى جانب تطوير خدمات واسعة النطاق في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والاستخدام المعيشي والصرف الصحي. بالإضافة، حققت الكويت خطوات مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مع تركيز اهتمامها بشكل كبير على البيئة والحفاظ على التزام ثابت تجاه الشراكة العالمية والتضامن الدولي.

2. منذ توقيعها رسمياً على أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 ، عملت دولة الكويت على تبني أجندة التنمية المستدامة 2030 بالكامل و تطبيقها في جميع المجالات، وتضمينها في رؤية الدولة «كويت جديدة 2035» وإدراجها على المستوى المؤسسي في خطط التنمية الوطنية الخمسية والتشريعات واللوائح والسياسات المنظمة لها، كذلك على الصعيد العملي، حيث حشدت مشاركة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وأصحاب الشأن بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني على مستوى السياسات والمؤسسات وإدارة الموارد والتواصل والتوعية المجتمعية، من أجل بناء التقارب والتوافق في وجهات النظر والإلتزام بها.

3. على مرّ السنوات الأربعة الماضية، استثمرت الحكومة الكويتية جهوداً ملحوظة وبشكل كبير في نشر الوعي بين جميع الشركاء الوطنيين بالمفاهيم والتطبيقات المرتبطة بالغاية القصوى لأجندة 2030 بهدف تحقيق التغطية التضمينية الشاملة للجميع «دون أن تهمل أحدا»، كما بذلت جهودًا دؤوبة في المقاربة والمواءمة بين الركائز السبعة المكونة لرؤية الكويت 2035 وخطة التنمية الوطنية الخمسية 2015-2020 وبين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة تحت مظلة الأركان الخمسة للتنمية المستدامة و هي: كوكب الأرض والسكان والازدهار والسلام والشراكات.

4. عقدت الحكومة خلال الفترة التي مهدت السبيل أمام إجراء الاستعراض الوطني الطوعي سلسلة من ورش العمل واللقاءات والاجتماعات مع أصحاب الشأن بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث أتاحت تلك اللقاءات الفرصة للحاضرين لاطلاعهم على التحضيرات والمراجعات المتتالية المؤدية إلى تطوير المسودة النهائية من الإستعراض الوطني الطوعي.

5. شكل إنشاء «اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة للتنمية المستدامة» على مستوى الدولة وبالتعاون مع «المرصد الوطني للتنمية المستدامة» (التابع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)، جزءاً أساسيّاً من العمل المؤسسي المتكامل والذي يتبنى أجندة أهداف التنمية المستدامة كمشروع وطني تشاركي، وفي سبيل ذلك، نظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء ما يزيد عن ثلاث عشرة ورشة عمل وندوة وطنية استهدفت مشاركة الأطراف وأصحاب الشأن الذين يمثلون أكثر من 66 جهة حكومية وغير حكومية ومن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أتاحت ورش العمل هذه الفرصة لتوضيح برنامج عمل أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها ضمن السياق

الوطني والتباحث مع الشركاء من أصحاب الشأن حول دور ومسؤوليات كل منهم فيما يتعلق بتحقيق أهداف وغايات الأجندة الأممية للتنمية المستدامة، وتعميمها ضمن إطار تطوير وتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية الخمسية. نظرًا لأنّ هذا هو أول استعراض وطني طوعي في الكويت حول تنفيذ برنامج العمل الأممي لأهداف التنمية المستدامة 2030، فقد تمّ اتخاذ قرار طليعي لتغطية الأهداف السبعة عشر كافة مع التركيز على الأهداف الأولوية المحددة لعام 2019، وهي: التعليم الجيد (الهدف 4)، العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، العمل المناخي (الهدف 13)، السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16) وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17) ، مع ملاحظة تركيز الاستعراض الوطني الطوعي لسنة 2019 على موضوع «تمكين الناس وتحقيق تضمين الجميع والمساواة».

6. على مدار السنوات الأربعة الماضية، اتّخذت الكويت إجراءات جريئة بهدف تنفيذ ما لا يقل عن ستة عشر مشروعًا ضخمًا، ترابط جميعها بشكل كامل بأهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، مع السعي نحو التغلب على عدد من التحديات بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص، والحد من هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني، واستواء الميزانيات العامة، وخلق الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين البنية التحتية، ولقد مكّنت هذه الجهود الكويت من احتلال المرتبة 105 من بين 156 دولة في عام 2018، حيث حققت نسبة 61.6 % من جميع أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي و62.1 % على المستوى الإقليمي.

7. سجلت الكويت إنجازات عديدة في عدد من أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الأهداف ذات الأولوية الواردة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لسنة 2019، حيث تمكنت من القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع وتوفير الرعاية الصحية للجميع، وأصدرت العديد من التشريعات والسياسات الاجتماعية وعملت على تطبيق برامج الحماية الاجتماعية الشاملة مما أدّى إلى انخفاض أوجه عدم المساواة في الدخل أو عدم الحصول عليه، وكذلك القضاء على الفقر المدقع وسد فجوة الجوع وضمان إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها ، كما طورت الكويت العديد من برامج تنمية القدرات لضمان تمكين الفئات الضعيفة ومنحهم الوسائل التي تمكنهم من تحقيق الاستقلالية والانتاجية الاقتصادية، كما ساهم ربط خطة التنمية الوطنية بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة في سد الفجوة تدريجياً في شمولية وجودة تغطية الرعاية الصحية، مما ساعد في الإسراع في برامج تلبية الحاجات الصحية لجميع الأشخاص من كويتيين وغير كويتيين، ولقد بلغ معدل تحقيق دولة الكويت للهدف رقم 3 نسبة 86 %. (المصدر: برنامج أطلس لأهداف التنمية المستدامة 2017 - البنك الدولي).

8. تقدم الكويت خدمة التعليم المجاني للجميع من مرحلة الروضة إلى الجامعة وتطبق إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية والمتوسطة، كما تطور وتنفذ مشروعات جديدة تحت الركيزة رقم 6 «رأس المال البشري الإبداعي» ضمن الركائز السبعة لرؤية 2035، حيث تعمل وزارة التربية في الوقت الحاضر على مراجعة المناهج الدراسية وتحسين البيئة المدرسية وتطوير الكفاءات الإدارية واستخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات لدعم عملية التدريس، من ناحيتها، تعمل جامعة الكويت مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على تحسين القدرة الاستيعابية لتلبية الطلب المتزايد بين الشباب والشابات على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي 2018 فقد جاء ترتيب الكويت في المرتبة 41 في التعليم العالي بحصولها على 45.7 نقطة، وفي المرتبة 50 في التعليم قبل الجامعي بحصولها على 60.2 نقطة، وكلتا القيمتين تعتبران أعلى من المعدّل العالمي، في المقابل، جاء ترتيب الكويت 82 في التعليم

والتدريب الفني والمهني حيث حصلت على 48.1 نقطة، وهي قيمة تقل عن المعدل العالمي.

9. نجحت الكويت في تحقيق إنجازات ملحوظة في الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، فضلًا عن الإنجازات التي حققتها مؤخرًا بشأن تعزيز وضع المرأة الكويتية، ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الجنسين الصادر في عام 2017، فقد جاءت الكويت ضمن أفضل خمس دول عربياً في مجال تطبيق المساواة بين الجنسين وضمن أفضل عشر دول عربياً على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك، فإن نسبة المشاركة السياسية للمرأة وعلى المستوى القيادي في ارتفاع مستمر حيث يوجد المزيد من الإقبال بين النساء على الترشح لخوض الانتخابات البرلمانية فضلًا عن الإقبال المتزايد بين النساء على التنمية التعليمية والمهنية واعتبارها أولوية مهمة. من جانب أخر، تظهر إحصائيات وزارة العدل انخفاضاً مستمراً في عدد حالات زواج القاصرات اللاتي تزوجن تحت سن الخامسة عشر، حيث بلغ المعدل «صفراً» في العامين 2015 و2016، كما تشير الإحصائيات ذاتها إلى انخفاض واضح في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بين الكويتيات وغير الكويتيات. أما فيما يتعلق بملكية الأراضي، تشير آخر إحصائيات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى أنّ 23 % من مالكي الأراضي الزراعية أو الشركاء أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية هم من النساء.

10. في مجال الركيزة رقم 4 لرؤية الكويت 2035 «بيئة معيشية مستدامة»، تظهر الإحصائيات أنّ الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات شبكات الصرف الصحي الملائمة والنظيفة متاحة لجميع السكان في الكويت، كما توجه وزارة الكهرباء والماء العديد من التدخلات لتحقيق الهدف رقم 6 من أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وإجراء أبحاث الموارد المائية وملوثات المياه، وتحقيق الاستفادة بشكل أفضل من مياه الصرف الصحي المعالجة، إلى جانب القيام بأنشطة التوعية المجتمعية في المدارس بهدف تحسين السلوكيات العامة على نحو أكثر مسؤولية في استهلاك وإعادة تدوير الموارد المائية من ناحية ومن ناحية أخرى، تطبيق القوانين بصرامة لضمان كفاءة استخدام المياه حيث يتم فرض الغرامات على المخالفين نتيجة هدر المياه، كما يتم بناء خزانات المياه وحفر الآبار لضمان تخزين المياه على المدى الطويل، ووفقًا للتقرير «التقدم المحرز في خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة، 2017» المشترك لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فقد احتلت الكويت المرتبة الأولى بين الدول العربية والسادسة دولياً فيما يتعلق بجودة مياه الشرب.

11. فيما يتعلق بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، تظهر إحصائيات 2016 اعتماد حوالي 80 % من السكان على استخدامات الطاقة النظيفة وعلى التكنولوجيا، ومع ذلك، تسعى الحكومة إلى مواجهة ارتفاع مستويات استهلاك الطاقة مستقبلياً من خلال وضع الخطط لزيادة الاستثمار في استراتيجية تشتمل على (أ) وضع خطط وطنية قابلة للتنفيذ لدعم كفاءة استخدام الطاقة، (ب) تطوير برنامج خاص للتشجيع على والتوعية باستخدامات الطاقة النظيفة (ج) خفض الدعم الحكومي على استهلاك الطاقة. وبهذا الشأن على وجه التحديد، أقرت الحكومة بالفعل قانوناً دخل حيز التنفيذ في عام 2017 بزيادة رسوم استهلاك الكهرباء والمياه، كذلك، تسعى الدولة إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الكويت، بزيادة الحصة من مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة في توليد الكهرباء من 1% إلى 15 % بحلول 2030. وهناك العديد من الخطط الأخرى التي لا تزال طور الإنجاز بهدف تخفيض المخلفات المحلية من أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والحد من الملوثات الأخرى. وتطبق وزارة الكهرباء والماء منذ 1983 الحد الأدنى من

المتطلبات اللازمة لضمان كفاءة استخدام الطاقة في المباني من خلال تطبيق خطة خاصة لحفظ الطاقة. ومن ناحية أخرى، تتجه الكويت بإصرار نحو توفير قطاع طاقة نظيف وصديق للبيئة من خلال تحديث قطاع تحلية المياه.

12. بالنسبة للنمو الاقتصادي، قامت الحكومة عام 2013 بإنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وتطوير القطاعات الصناعية وتنويع مصادر الدخل الوطني وخلق فرص العمل، وفي عام 2017، تمّ إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة التي أصدرت القرارات واللوائح اللازمة لتنظيم العمل في القطاع الخاص وأيضا في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تمّ تطوير بوابة إلكترونية تتيح لمقدّمي الخدمات التقدّم للمناقصات والعطاءات إلكترونيّاً، ومن أجل ضمان توفير العمل الكريم للجميع بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من فئات المجتمع، أجرت هيئة تشجيع الاستثمار دراسة خاصة لتحديد أفضل مكان عمل وساعات العمل للنساء لضمان حمايتهن، كما قامت بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة من تطبيق الأحكام القانونية التي تؤكد على أهمية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص بنسبة 4 % على الأقل من إجمالي العاملين. ووفقاً لمسح القوى العاملة الوطنية الذي أجرته الإدارة المركزية للإحصاء عام 2015، فقد بلغ معدل البطالة 2.2 % بين الذكور و4.4 % بين الإناث، كما تمّ إصدار قرارات وزارية أخرى لتنظيم ظروف العمل وحماية حقوق العمال، بما في ذلك القوانين التي تنظم الحد الأقصى لساعات العمل في الأماكن العامة/المفتوحة.

13. أما فيما يخص الصناعة والابتكار والبنية التحتية، تعمل الهيئة العامة للصناعة حاليّاً على إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تهدف بشكل أساسي إلى زيادة حصص القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للكويت، وخلق المزيد من فرص العمل للشباب في القطاع الخاص، وإنشاء وتشغيل وإعادة تأهيل العديد من المدن الصناعية على مساحة كلية تبلغ 93 كم2 وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل جذب الاستثمارات من كبرى الشركات العالمية المتخصصة بالصناعات الدوائية، بهدف رفع مساهمة الصناعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل. وتشير إحصائيات الإدارة المركزية للإحصاء إلى أنّ القيمة المضافة للصناعات بلغت 7.3 % من الناتج الإجمالي عام 2016 مقارنة بنسبة 6 % عام 2012. كما تخطط الكويت للتركيز على توطين الصناعات ذات الإمكانات الصناعية حيث سيسهم ذلك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويد الصناعات بالمدخلات والخدمات المطلوبة.

14. انسجاماً مع الموضوع الرئيسي للاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019 حول «تمكين الناس وضمان تضمين الجميع والمساواة»، فقد حرصت الكويت على خلق مجتمع مرن قادر على التكيف وخال من أوجه عدم المساواة والتمييز، فقد قررت الحكومة التمسك بمبادئ حقوق الإنسان والتضمينية والمساواة من خلال الاعتماد على تشجيع ودعم المنظمات والشركاء الوطنيين والدوليين، من خلال عدد من القوانين والأطر المؤسسية المتخصصة ضمن مسؤولية العديد من الوزارات. وقد عملت الحكومة بشكل منتظم وبالتعاون المستمر مع الشركاء غير الحكوميين، على تعزيز التضمينية للجميع بحيث تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والمسنين والمهاجرين والعمالة المنزلية والمقيمين الذين لهم وضع خاص، لذلك، لا عجب أن يمثّل الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة فصلًا أساسيًا في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019.

15. الكويت ليس بها أحياء فقيرة، حيث يعيش جميع السكان في وحدات سكنية ويتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي والشبكات الكهربائية وغيرها. وتقدّم المؤسسة العامة للرعاية السكنية العديد من بدائل

الرعاية السكنية لمستحقيها من المواطنين وتعمل على تحقيق التفاعل والشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى وسائل نقل آمنة ومستدامة للجميع، توجد الشركة الكويتية للنقل العام وغيرها خدمات نقل عام واسعة النطاق من بينها النقل من الأراضي الرئيسية إلى الجزر الكويتية. وتعمل الحكومة حاليًا على إعداد المخطط الهيكلي الرابع للدولة الذي يحدد السياسات الحضرية المستقبلية المتعلقة باستخدام الأراضي لفترة محددة (25 إلى 30 عامًا)، وتطمح الخطة إلى تحقيق توازن بين عناصر التنمية الحضرية من أجل استيعاب النمو السكاني المتوقع داخل المنطقة الحضرية وخارجها.

16. فيما يتعلق بالهدف 12 للتنمية المستدامة، أصدرت الكويت العديد من القوانين والسياسات وصادقت على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد والموارد المختلفة، وإجراءات الإنتاج والاستهلاك المتكاملة ضمن استراتيجياتها الوطنية. ومن ضمن القضايا المثيرة للقلق والناتجة عن الامتداد الحضري والنمو السكاني هو زيادة كميات النفايات الصلبة التي ستزداد بالتأكيد نتيجة لذلك. وقد دفع ذلك الأمر الكويت إلى تطبيق العديد من السياسات والإجراءات للتقليل من إنتاج النفايات الصلبة والخطرة ولضمان إعادة تدويرها واستخدامها والتخلص منها بشكل منظم، وذلك التزاماً بالتعهّد وفقاً لاتفاقية بازل. إضافةً إلى ذلك، فقد تمّ إنشاء قاعدة بيانات بيئية تعرف بنظام معلومات الرقابة البيئية (اي- مسك (eMISK) بهدف تطوير قدرات الهيئة العامة للبيئة في رصد ومراقبة الأنشطة والمواقع البيئية المحلية ودعمها باتخاذ القرارات القائمة على الأدلة ومعالجة المشكلات البيئية، مع استخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وأجهزة الاستشعار عن بُعد لدعم القرارات القائمة على الأدلة بشكل أكثر دقة.

17. منذ فترة الثمانينيات، تواجه الكويت أثار التغير المناخي بما في ذلك التصحر وارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة وفقدان التنوع الأحيائي الذي من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على جودة الهواء ونوعية المعيشة والصحة العامة. وضمن الجهود الرامية لمعالجة هذه القضايا، تمّ اتخاذ عدد من التدابير الإيجابية مثل إنشاء محطات ثابتة لقياس ومراقبة تلوث الهواء وإنشاء ثلاثة مختبرات متنقلة لمعالجة الحالات الطارئة، وإجراء دراسات ميدانية، وإنشاء محطات متخصصة لمراقبة جودة الهواء في المناطق القريبة من الحقول النفطية وبعض المناطق السكنية. إضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة بتنفيذ ثمانية مشاريع ضمن آليات التنمية النظيفة بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما تمّ تدريب الفرق الفنية الوطنية لتصبح قادرة على رصد وتقييم ملوثات الهواء بكفاءة والبدء بإجراءات المتابعة الضرورية.

18. تظهر مؤشرات التلوث البيئي انخفاض مستوى التلوث في الكويت بشكل عام، ومع ذلك، فإنّ مستوى تلوث مياه الصرف الصحي يثير القلق بشكل واضح، حيث تشير الأدلة العلمية إلى احتواء تلك المياه على ملوثات حيوية وكيماوية خطرة قد تعرّض الحياة البحرية والبشرية إلى الخطر. ويعد هذا الأمر مثيرًا للقلق لأن الأسماك والحياة البحرية تشكل عنصرا غذائيا أساسيا إلى جانب استخدام البحر في الأنشطة البحرية والتراثية الترفيهية. وفي ضوء ذلك، قامت الحكومة بتطوير الاستراتيجية الوطنية للتنوع الأحيائي 2011-2020 بهدف حماية التنوع الأحيائي في الطبيعة والأنظمة البيئية الزراعية والاصطناعية. ويتمّ العمل حاليًا على توعية القطاعات ذات الصلة في المجتمع بأهمية هذه الاستراتيجية وحشد دعمها للالتزام بجميع بنودها، كلّ حسب مجال خبرته ونطاق مسؤوليته. كما أنشأت الكويت محميتين بحريتين وخطة وطنية لإدارة البيئة البحرية في منتصف ديسمبر 2014، حيث تهدف هذه الخطة إلى تحديد الأهداف البيئية المتعلقة بالبيئة البحرية والالتزام بواجباتها القانونية وطنياً وإقليمياً ودولياً، كما تحدد الخطة

الإجراءات الضرورية وتعمل على دمج الإجراءات وآليات التنسيق اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

19. شهدت الكويت العديد من التأثيرات المناخية الحادّة التي أدت إلى جعل النظام البيئي فيها معرضًا للخطر، علاوة على تعرضها لأثار الممارسات السلبية من صنع البشر مما أدى إلى تفتيت التربة وتدمير الغطاء النباتي وهدم الموائل الحيوانية البرية. وانطلاقاً من اهتمامها بحماية وصيانة النظام البيئي، قامت الكويت بتوقيع عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لمكافحة التصحر وحماية الحياة البرية والموائل الطبيعية وحماية التنوع الأحيائي، كما تبنّت استراتيجية وطنية عشرية بشأن التنوع الأحيائي 2011-2020 (بالإضافة إلى إقرار قانون البيئة في عام 2014 الذي يمثل نقطة انطلاق حاسمة في تحقيق رؤية الكويت 2035، حيث يهدف القانون إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وحظر الاتجار بها امتثالا لمعاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض والاتفاقات الأخرى ذات الصلة. وتنفذ الحكومة بالتعاون مع هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، مشروعًا بيئيًا يهدف إلى إعادة تأهيل بعض المناطق البرية في البلاد، ومشروعاً آخر يهدف إلى وقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع الأحيائي. كما تتعاون الكويت حاليّاً مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لتطوير خطة طويلة المدى تهدف إلى إجراء الدراسات وتحديد التنوع الأحيائي، فضلًا عن قيام الحكومة مؤخراً بتوقيع اتفاقية مع مجلس الحدائق الوطنية بسنغافورة بهدف تعزيز التعاون والتخطيط الاستراتيجي للأراضي والحياة عليها والتعامل مع المخالفات.

20. تلتزم الكويت بشكل كامل بالسلام والتضامن العالمي، ولطالما كانت أولوياتها في مجلس الأمن لصالح السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، ومنع الصراعات، وتعزيز الحوار بين الدول ومكافحة جميع أشكال الإرهاب، وقد وقعت الكويت على العديد من المواثيق الدولية التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصادقت على اتفاقيات مناهضة التعذيب وغيرها من أشكال العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. أما على المستوى الوطني، تشير آخر إحصائيات وزارة العدل إلى تراجع نسب الجريمة من 122 حالة في عام 2014 إلى 65 حالة عام 2016. وتلتزم الكويت بشكل كامل بالشفافية في المعاملات الحكومية وبتحرّي ومحاربة الفساد والرشوة، ولقد تمّ إقرار القانون رقم (2016/2) لإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

21. أمّا فيما يتعلق بالميزانيات السنوية للجهات الحكومية، فتتم مراجعتها بانتظام من قبل مجلس الأمة (البرلمان) وتخضع لعمليات تدقيق منتظمة من قبل الهيئات ذات الصلة كديوان المحاسبة وجهاز الرقابة المالية وغيرها. وفي عام 2018، أقرّت الكويت القانون رقم 2018/13 بشأن حظر تضارب المصالح - خاصة في مكان العمل، إلى جانب عدد من المواد التشريعية والمراسيم بهدف ضمان الشفافية الكاملة في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف الكويت عددًا من منظمات حقوق الإنسان المستقلة التي تعمل وفقًا لاتفاقية باريس. انضمّت الكويت إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية في عام 1963، وافتتحت مقرًا للعديد من منظمات الأمم المتحدة في عاصمتها في عام 2009، ويعدّ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تأسس في عام 1961 الوكالة الرئيسية في الكويت لتقديم المساعدات الخارجية والدولية. ومنذ ذلك الحين، تمكّن الصندوق من منح ما يزيد عن 19 مليار دولار أمريكي في شكل قروض وتبرعات ومنح، استفادت منها أكثر من 106 دولة حول العالم. وتجدر الإشارة إلى أنّ المساعدات الإنمائية الرسمية في الكويت زادت بين عامي 2012 و2017 في وقت كانت فيه الإيرادات الحكومية تتناقص إلى حد ما بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً. كذلك، فقد استضافت الكويت 3 مؤتمرات متتالية خلال

الفترة ما بين 2013 و2015 لجمع التبرعات من أجل الدعم الإنساني لسوريا بعد اندلاع الحرب هناك، وتمكّنت من حشد 7.3 مليار دولار تبرعت الكويت بمبلغ 1.3 مليار منها. وفي عام 2014 منحت الأمم المتحدة أمير دولة الكويت، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لقب «قائداً للعمل الإنساني» وأعلنت الكويت مركزاً إنسانياً دولياً. وقد رفعت الكويت مؤخرًا مساهماتها التطوعية لعدد من برامج الأمم المتحدة ومجالسها وصناديقها (الصندوق المركزي لحالات الطوارئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والأونروا، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة). وما زالت الكويت تلعب أحد الأدوار والمسؤوليات الرائدة في التعاون والشراكة المستمرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمّ ضمن هذا الإطار عقد اجتماعات وزارية سنوية للمجلس المشترك بين الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى تأسيس لجنة التعاون المشترك بين كبار المسؤولين، ومجموعات العمل في مجالات التعاون الصناعي والطاقة والبيئة.

مقدمة

دولة الكويت دولة غنية بالنفط تقع في منطقة الشرق الأوسط في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي وتتجاور في حدودها مع الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية، ولقد منحها هذا الموقع الجغرافي المتميز ميزة تجارية على المستوى الإقليمي. وتبلغ المساحة الإجمالية للكويت 17,818 كيلومتر مربع، ويبلغ إجمالي عدد السكان 4.3 مليون نسمة، موزعين بين 1,333,000 كويتيين و2,967,000 غير كويتيين (يمثلون 69.5 بالمائة من مجموع السكان) كما هو موضح في شكل (1) أدناه. وبلغ متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني 1.78 % (2017) (الخصائص الديموغرافية لدولة الكويت، الإسكوا).

الكويت دولة عربية ذات سيادة. نظام الحكم فيها أميري دستوري السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، يقوم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الأمة كل 4 سنوات. والكويت دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة. وتعتبر الكويت واحدة من أهم منتجي ومصدري النفط في العالم وهي عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك).

شهدت البلاد زيادة مستمرة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، حيث وصل المتوسط في الآونة الأخيرة إلى 74.86 سنة (73.95 سنة للذكور و76.21 سنة للإناث). يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع من بين أدنى المعدلات في العالم بمتوسط 7 حالات وفاة للأطفال الرضع من كل 1000 ولادة حية، ومعدل حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة من العمر 9 حالات وفاة لكل ألف شخص[1]. أما فيما يتعلق بحالات وفاة الأمهات عند الولادة، فقد حققت الكويت في العام الذي تم فيه اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي 2015، واحدة من أقل معدلات وفيات الأمهات في العالم بمعدل 4 حالات وفاة للأمهات في كل 100,000 حالة ولادة حية (منظمة الصحة العالمية، المرصد الصحي العالمي للبيانات الصحية). تمثل الفئة العمرية أقل من 24 سنة نسبة 40 % من السكان ويبلغ معدل الشباب المعالين 27.1 %.

بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 29,040 دولار أمريكي (المصدر: البنك الدولي 2017). ويمثل قطاعا الصناعات البترولية والاستثمار أحد أهم القطاعات الرئيسية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي. ولقد ارتفع ترتيب الكويت على مؤشر التنافسية العالمية تدريجيًا حيث احتلت الكويت المرتبة 52/137 لسنة 2017-2018 (المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 2018).

شكل (1) الجنسيات المقيمة في دولة الكويت

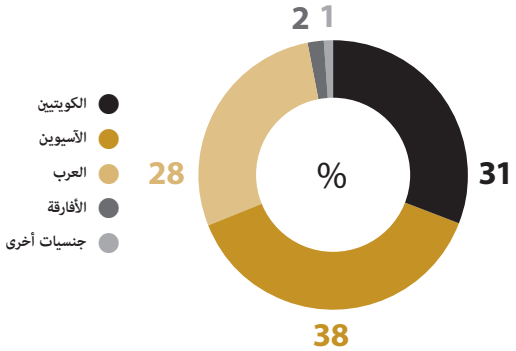

المصدر: خطة التنمية الوطنية - الكويت الجديدة 2035

1. (الأمم المتحدة، وزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، آفاق السكان في العالم لسنة 2017).

رؤية الكويت 2035

منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في 1963، تواصل دولة الكويت الالتزام بكونها شريكاً فاعلاً في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفي تحقيق التنمية المستدامة وبدورها القيادي في مجال العمل الإنساني. وبالفعل، فقد منحت الأمم المتحدة سنة 2014 صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، لقب «قائد العمل الإنساني» تقديرًا للجهود الإنسانية الإيجابية التي قامت بها دولة الكويت خلال العديد من الأزمات التي مرت بها المنطقة وعلى وجه التحديد تقديرًا للقيادة الكويتية وللتمويل السخي للمساعدة في إنقاذ آلاف الأرواح، وإلهاما للآخرين ليكونوا جزءًا من هذا التضامن الدولي. إستضافة البلاد اجتماعات لمجموعة الدول المانحين الكبار من أجل سوريا والمؤتمر الإقليمي السنوي حول الشراكات.

تلعب الكويت دورًا حاسمًا في الشراكة التنموية سواء على الصعيد العربي أو العالمي، وقد بلغ متوسط مساهمات الكويت السنوية وفقاً للمساعدات الإنمائية الرسمية 304 مليون دولار أمريكي، بواسطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الكويت قروضًا إلى 106 دولة في جميع أنحاء العالم ومساعدات في شكل منح إلى 44 دولة في جميع أنحاء العالم لأغراض تنفيذ مشاريع التنمية في قطاعات مثل النقل والصناعة والطاقة والمياه والصرف الصحي وإقامة السلام وغيرها الكثير.

قبل سنوات قليلة من تبنيها للأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، كانت الكويت قد وضعت رؤية بعيدة المدى 2035[2] تقوم على خمسة أهداف استراتيجية مترابطة يتم تحقيقها من خلال خمس خطط خمسية تنموية. وتتطلع الرؤية إلى جعل الكويت مركزًا مالياً وتجارياً من خلال خلق الظروف المواتية لتعزيز وتحسين حجم الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتطوير جودة التعليم وتدريب الشباب وتحقيق التنمية الشاملة. كما تركز الرؤية على الاهتمام بالدور الهام للبحوث العلمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والسلام والازدهار المستدام والشامل.

شكل (2) الخطط الخمسية الخمس لرؤية 2035

المصدر: خالد مهدي، (مارس 2018) خطة الكويت المستقبلية - المؤتمر العالمي حول الإبتكار والتنويع الإقتصادي في الخطط التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي

2. http;//www.newkuwait.gov.kw/contact.aspx

شكل (3) الركائز السبعة لرؤية «الكويت الجديدة 2035»

المصدر: خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت (2015-2020)

تقوم رؤية الكويت 2035 على سبعة ركائز تدعم بعضها البعض باعتبارها حجر الأساس للاستراتيجية وهي مستوحاة - إلى حد كبير - من الأركان الخمسة للتنمية المستدامة وهي: كوكب الأرض والسكان والازدهار والسلام والشراكات:

1. **إدارة حكومية فعالة:** تهدف إلى إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في القطاع العام.

2. **اقتصاد متنوع مستدام:** تهدف إلى تطوير الاقتصاد المتنوع والمزدهر بغرض تقليل الاعتماد على الإيرادات المحققة من صادرات النفط.

3. **بنية تحتية مطورة:** تهدف إلى تطوير وتحديث البنية التحتية الوطنية بغرض تحسين نوعية الحياة للجميع.

4. **بيئة معيشيّة مستدامة:** تهدف إلى ضمان توافر أماكن الإقامة للعيش فيها من خلال توفير الموارد والأساليب المعيشية المناسبة بيئيًا.

5. **رأس مال بشري ابداعي:** تهدف إلى إصلاح نظام التعليم بهدف تحسين إعداد وتجهيز الشباب لكي يصبحوا أفراد تنافسيين ومنتجين في قطاع القوى العاملة.

6. **رعاية صحية عالية الجودة:** تهدف إلى تحسين جودة الخدمات في نظام الرعاية الصحية العامة وتطوير القدرات الوطنية بتكلفة معقولة.

7. **مكانة دولية متميزة:** تهدف إلى تعزيز الحضور الإقليمي والعالمي لدولة الكويت في ميادين العمل الدبلوماسي والتجاري والثقافي والإنمائي والإنساني

خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت

تشكل خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت الإطار الوطني الاستراتيجي والتوجيهي والتنفيذي للتخطيط والتنمية وإطار المتابعة من خلال الخطط الخمسية التي صممت من أجل تحقيق أهداف رؤية 2035 وركائزها السبعة. كما تم وضع هذه الخطة لإرشاد وتوجيه أكثر من 85 من الجهات المعنية باعتبارهم شريكاً وطنياً في عملية التنمية الوطنية بما في ذلك القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص - فيما يتعلق بتحديد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لاختصاصات ومسؤوليات كل جهة.

تمثل خطة التنمية الوطنية الكويتية إطار للتنمية الوطنية الشاملة، حيث تخصص ميزانيات الخطة بالتنسيق بين وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية - التي هي الجهة المسؤولة عن توجيه خطة التنمية الوطنية - التي يعتمدها مجلس الوزراء ومن ثم إحالة الخطة إلى مجلس الامة 6 أشهر قبل بداية السنة المالية بهدف دراستها واعتمادها. ويتم تقديم تقارير الانجاز بشكل شهري من قبل جميع الجهات الحكومية المعنية (الوزارات والهيئات وغيرها) إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية للدراسة والتقييم والمساءلة بشأنها، بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأمانة العامة تقارير ربع سنوية بشأن خطط التنمية إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

شكل (4) خطة التنمية الوطنية الكويتية

المصدر: الملخص التنفيذي، المسودة الأولى لتقرير الإستعراض الطوعي الوطني، «تنمية مستدامة أساسها الإنسان»، (الأمانة العامة)، 2018

مواءمة رؤية الدولة 2035 وخطة التنمية الوطنية مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030

وقعت دولة الكويت على الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المتضمنة الغايات ال 169 والمؤشرات الـ 232 في سبتمبر 2015 في قمة التنمية المستدامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 25 سبتمبر 2015. ومنذ ذلك الحين، تسعى دولة الكويت إلى الالتزام التام بأجندة 2030 وتطبيقها وفقاً للرؤية الوطنية 2035. وبالفعل، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت على نحو استراتيجي ومتواصل خلال السنوات الأربع الأخيرة بتنظيم وعقد اجتماعات وورش عمل تشاوريه للجهات المعنية الفاعلة الحكومية وغير الحكومية القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تضافر الجهود وتوافق وتوحيد الآراء بشأن السياسات والدعم المؤسساتي وتسخير الموارد اللازمة والتأييد المطلوب فضلا عن زيادة التوعية فيما يتعلق بالعمل على توافق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة لخطط التنمية الوطنية ورؤية الدولة 2035 مع الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030. حيث تطمح إلى مطابقة الركائز السبعة لرؤية 2035 من الناحية الاستراتيجية وخطة التنمية الوطنية ومواءمتها مع أهداف وغايات التنمية المستدامة في ظل الأركان الخمسة وهي كوكب الأرض والسكان والازدهار والسلام والشراكات. يوضح جدول (1) التالي توافق ركائز رؤية 2035 مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة:

جدول (1) توافق ركائز رؤية 2035 مع أهداف التنمية المستدامة

ركائز رؤية الكويت 2035	أهداف التنمية المستدامة
الركيزة (1) إدارة حكومية فعالة	الهدف (10): الحد من عدم المساواة في وبين الدول الهدف (12): ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة
الركيزة (6) رأس مال بشري ابداعي	الهدف (1): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في أي مكان كان الهدف (2): القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة الهدف (4): ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل الهدف (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
الركيزة (2) اقتصاد متنوع مستدام	الهدف (8): تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمطرد والشامل والعمالة المنتجة والشاملة وتوفير العمل اللائق للجميع
الركيزة (3) بنية تحتية متطورة	الهدف (6): ضمان توافر المياه ومرافق الصرف الصحي للجميع والإدارة المستدامة لها الهدف (9): إنشاء بنية تحتية أساسية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار
الركيزة (5) رعاية صحية عالية الجودة	الهدف (3): ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار
الركيزة (4) بيئة معيشية مستدامة	الهدف (7): ضمان الحصول على الطاقة الحديثة والموثوق فيها والمستدامة للجميع الهدف (11): جعل المدن ومناطق التجمعات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة الهدف (13): اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره الهدف (14): الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة من أجل التنمية المستدامة الهدف (15): حماية استعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ومكافحة التدهور ومنع تدهور الأراضي والوقف التدريجي للتدهور ومنع فقدان التنوع التكنولوجي
الركيزة (7) مكانة دولية متميزة	الهدف (16): تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الحصول على العدالة للجميع وبناء المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة على كافة المستويات الهدف (17): تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: الملخص التنفيذي، المسودة الأولى للتقرير الطوعي الوطني لأهداف التنمية المستدامة، تنمية مستدامة أساسها "الإنسان"، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2018

الإطار المؤسسي

بهدف توجيه الجهود الوطنية نحو تحقيق الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030، تم إنشاء اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة تحت إسم «اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة» بموجب القرارين الوزاريين أرقام 21 و29 حيث تم تحديد إطار التعاون بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الخارجية والإدارة المركزية للإحصاء في مجال قيادة وتوجيه الجهود الوطنية نحو تنفيذ أجندة 2030 وتحقيق وتوطين أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت. وتتولى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية رئاسة اللجنة التي تشمل في عضويتها على ممثلين عن الوزارات الحيوية والمعنية ، منها: وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للبيئة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والأمانة العامة لمجلس الأمة، كما يحضر اجتماعاتها أعضاء من مؤسسات محلية ودولية، بصفة مراقب، منها ديوان المحاسبة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إلى جانب ممثلين عن منظمات المجتمع المدني مثل جمعية حماية البيئة وجمعية المهندسين الكويتية والجمعية الاقتصادية الكويتية، وكذلك، ممثلين عن شركات مؤسسات القطاع الخاص مثل غرفة تجارة وصناعة الكويت وعدد من كبرى الشركات الوطنية. طورت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة طريقة وآليات العمل بغرض تنسيق وعقد اجتماعات بصفة منتظمة لمتابعة سير العمل والمشاركة بالمشورة الفنية فيما يتعلق بالتنفيذ والترابط والتكامل من أجل توافق خطة التنمية الوطنية وأهداف وغايات الأجندة الأممية للتنمية المستدامة.

جدول (2) تشكيل عضوية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

#	الأعضاء	#	الأعضاء
الجهات الحكومية			
1	وزارة الشؤون الاجتماعية	8	وزارة المالية
2	الهيئة العامة للبيئة	9	وزارة الكهرباء والماء
3	وزارة الخارجية	10	وزارة التربية
4	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	11	وزارة الداخلية
5	الأمانة العامة لمجلس الأمة	12	الهيئة العامة للقوى العاملة
6	وزارة العدل	13	الهيئة العامة للغذاء والتغذية
7	وزارة الصحة	14	الهيئة العامة للصناعة
		15	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
الشركاء المحليين والدوليين بصفة «مراقب»			
16	ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
17	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
18	البنك الدولي		
القطاع الخاص			
19	غرفة تجارة وصناعة الكويت		
المجتمع المدني			
20	الجمعية الكويتية لحماية البيئة		
21	جمعية المهندسين الكويتية		
22	الجمعية الاقتصادية الكويتية		

المصدر: الأمانة العامة المساعدة للمجلس الأعلى واستشراف المستقبل (2018). تقرير حول إنجازات اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة

كذلك، يتولى المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مهمة دعم التنسيق والمتابعة بين أعضاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، إلى جانب مسؤوليتها في إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت.

وتدعم مشاركة المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل فرصة تنسيق بناء القدرات الفنية في مجال الرصد والمراقبة والتقييم للمسؤولين والعاملين بالمرصد بما يمكنهم من تحمل مسؤوليات إعداد تقارير المراجعة الوطنية الطوعية مستقبلاً في جميع مراحل تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة.

جدول (3) مشاركة ممثلي الجهات الحكومية لأغراض المواءمة

الجهات الحكومية	عدد الحضور	أهداف المواءمة
وزارة الصحة وأصحاب الشأن المعنيين	8	الهدف (2) و(3)
وزارة التربية وأصحاب الشأن المعنيين	10	الهدف (4)
وزارة الخارجية وأصحاب الشأن المعنيين	8	الهدف (4)
وزارة الماء والكهرباء وأصحاب الشأن المعنيين	16	الهدف (7) و(8)
وزارة الأشغال العامة وأصحاب الشأن المعنيين	10	الهدف (13) و(14) و(15)
وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وأصحاب الشأن المعنيين	6	الهدف (16)
وزارة العدل وأصحاب الشأن المعنيين	10	الهدف (5)
وزارة الدولة لشؤون الإسكان وأصحاب الشأن المعنيين	9	الهدف (11)
وزارة التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب وأصحاب الشأن المعنيين	19	الهدف (9) و(12)
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية وأصحاب الشأن المعنيين	12	الهدف (1) و(2) و(5) و(11) و(14) و(15)
وزارة المالية وأصحاب الشأن المعنيين	24	الهدف (10)
وزارة الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية وأصحاب الشأن المعنيين	11	الهدف (1) و(8)

المصدر: الأمانة العامة المساعدة للمجلس الأعلى واستشراف المستقبل2018 تقرير حول إنجازات اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة

ولقد نظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء، 13 ورشة عمل وندوة تدريبية استهدفت أكثر من 66 جهة حكومية وغير حكومية ومن القطاع الخاص، حيث تم شرح جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 وتحديد أولوياتها ضمن السياق الوطني لدولة الكويت، إلى جانب التفاعل مع أصحاب الشأن والجهات المعنية والشركاء حول أدوار ومسؤوليات كل جهة في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية وتوجيه عمليات إدماجها ضمن الإطار الوطني لخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت.

بالإضافة إلى هذه الأنشطة، شكل المرصد الوطني للتنمية المستدامة فرقة عمل للتوعية الإعلامية، كما أنشأ حساب على شبكة إنستجرام (أهداف التنمية المستدامة الكويت) للتوعية بالأنشطة والفعاليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك تبادل الأفلام القصيرة والأفلام الوثائقية حول أهداف التنمية المستدامة، وفي 2018، نظم مركز ATA-Hub (منتدى مختبر الابتكار لأهداف التنمية المستدامة).[3]

3. http://sdg.iisd.org/events/unleash-sdg-innovation-lab-2018/

شكل (5) الإنجازات الأولية للجنة الوطنية للتنمية المستدامة

المصدر: الأمانة العامة المساعدة للمجلس الأعلى واستشراف المستقبل2018 تقرير حول إنجازات اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة

العملية التشاورية لإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت

يقع ضمن مهام اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة الإشراف على إعداد وتقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث سيقدم أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في شهر يوليو 2019، وتشرف اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة على إنجاز التقرير بمشاركة المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت.

وقد تم بالفعل اعتماد نهج تفاعلي وتشاركي في إعداد وإنجاز تقرير الاستعراض الوطني الطوعي بحضور أصحاب الشأن والجهات المعنية العديد من الاجتماعات ومتابعة آليات التنسيق لتقديم مدخلاتهم واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ ومناقشة الأهداف والروابط المشتركة.

تعقد اجتماعات اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في العادة بحضور ممثلين عن أصحاب الشأن والجهات المعنية والجهات الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة بما في ذلك الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة الى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ويترأس الأمين العام للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الاجتماعات ويتولى إدارة الحوارات والنقاشات. (الملحق 1) وتضمن آخر اجتماعات اللجنة جدول الأعمال التالي:

- مناقشة سريعة حول أجندة أهداف التنمية المستدامة وعرض وتقديم أحدث دليل للأمم المتحدة وإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت، والعملية التشاركية وتوقعات اجتماعات أصحاب الشأن والجهات المعنية
- وضع بنية موضوعية شاملة لجميع جوانب تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول في سياق التنمية في دولة الكويت.
- تقسيم المهام والمسؤوليات بين أصحاب الشأن والجهات

المعنية فيما يتعلق بأدوارهم ومساهماتهم في إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت

- إنشاء منتدى مفتوح لوضع رؤية مشتركة لأهداف التنمية المستدامة ومشاركة تجاربهم القابلة للتطبيق ودور كل منها في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ركزت المناقشات على جهود الكويت لإضفاء الطابع المؤسسي لمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، كما تم تكريس جزءً كبيرً من الاجتماع لمناقشة سياق التنمية على المستوى الوطني والتحديات والأولويات. كذلك تم تسليط الضوء على المسؤولية المشتركة لجميع الشركاء في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والإشارة إلى الدور الحاسم والفعال لكل جهة من الجهات المعنية وأصحاب الشأن. وقد قام المشاركين في الاجتماع بإعداد تقارير عن أعمالهم وتبادلوا وجهات النظر مع مجموعات العمل وأعضاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. كما قدم العديد من أصحاب الشأن والجهات المعنية تقريرا عن مهامهم وأعمال مؤسساتهم المعنية بإيجاز، وكيف كانت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وغاياتها جزءًا من خطط وبرامج العمل الحالية في مؤسساتهم، وكيف التزمت مؤسساتهم بالمساهمة في أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بعملها.

شكل (6) الطريق إلى إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت

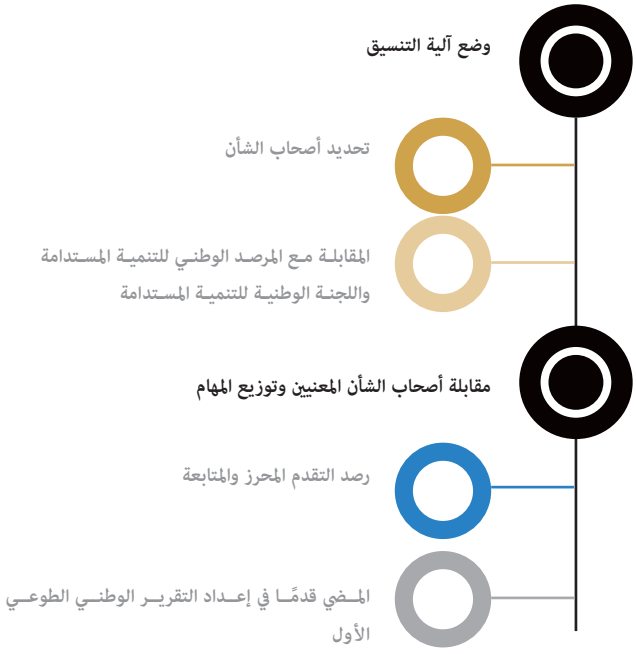

الوضع الراهن والتقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

حيث أن هذا هو الاستعراض الوطني الطوعي الأول لدولة الكويت حول تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في البلاد بعد مرور أربع سنوات من التوقيع على أجندة 2030 للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015، فقد تم اتخاذ قرار مدروس لتقديم تقرير عن جميع أهداف التنمية المستدامة 17 مع التركيز بشكل خاص على الاهداف موضوع المراجعة الوطنية الطوعية لسنة 2019 وهي: هدف التعليم الجيد (الهدف 4)، العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، العمل المناخي (الهدف 13)، تعزيز السلام و العدل و المؤسسات القوية (الهدف 16) والشراكات (الهدف 17). ويركز تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لهذا العام 2019 على موضوع «تمكين الشعوب وضمان المساواة والتضمين للجميع».

من المهم أيضاً في هذا السياق أن نلاحظ أن الأهداف الـ 17 والغايات الـ 169 كلها مترابطة هيكلياً وموضوعياً بحيث يمكن أن تساهم أهداف معينة في تحقيق عدة غايات. على سبيل المثال، من الواضح أن المسائل ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين قد تم تغطيتها بوضوح في إطار هدف التنمية المستدامة رقم 5 الذي خصص بالكامل للموضوعات المتعلقة بالجنسانية. ومع ذلك، كانت المسائل نفسها مرتبطة أيضًا بعدد من الأهداف بما في ذلك الصحة والتعليم والعمل اللائق والدمج الاجتماعي وغيرها. بالتالي من الأهمية بمكان النظر في التقرير برمته وبشكل تام ومتكامل. وسوف تستخدم الاستعراضات الوطنية الطوعية مستقبلاً في رصد التقدم المحرز في الأهداف وفقًا لموضوعات المراجعة والتقارير السنوية.

هـذا وعـلى مـدار السـنوات الأربعـة الماضيـة، اتخـذت دولـة الكويـت - بالتعـاون مـع الأمـم المتحـدة ومشـاركة فاعلـة مـع جميـع أصحـاب الشـأن المعنيـين - مجموعـة مـن الإجـراءات الجريئـة بهـدف تنفيـذ مـا لا يقـل عـن 16 مشروعًـا ترتبـط ارتباطًـا وثيقًـا بأهـداف وغايـات التنميـة المستدامة المعنية.

جدول (4) الإنجازات التي حققتها دولة الكويت في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة 17 بشكل موجز

الأهداف ذات الأولوية للاستعراض الوطني الطوعي 2019

هدف التنمية المستدامة	نسبة الإنجاز
الهدف 4: التعليم الجيد	**بلغ معدل الإنجاز 74.7 % مع احتساب 3 مؤشرات وفقا للبيانات المتاحة**
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	**بلغ معدل الإنجاز 77.6 % مع احتساب 3 مؤشرات وفقا للبيانات المتاحة**
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	**يعكس الإنجاز في هذا الهدف مدى التقدم المحرز في العديد من العناصر/ أصحاب الشأن، لضمان الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة التضمينية الشاملة للجميع، فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية العمال المهاجرين وحماية حقوق الأطفال والحفاظ على حقوق الذين لديهم وضع خاص وغيره. المزيد من التفاصيل موضحة لاحقا في الجزء الخاص بالهدف رقم 10**
الهدف 13: العمل المناخي	**بلغ معدل الإنجاز 43.8 %، وتم احتساب 4 مؤشرات وفقا للبيانات المتاحة**
الهدف 16: السلام و العدل و المؤسسات القوية	**بلغ معدل الإنجاز 73.9 % وتم احتساب 7 مؤشرات وفقا للبيانات المتاحة**
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	**بلغ معدل الإنجاز 52.9 %، وتعتبر 50 % من المؤشرات جيدة وتم تقييم 2 من المؤشرات وفقا للبيانات المتاحة**

الأهداف الأحد عشر المتبقية

الهدف	% الإنجاز
الهدف 1:القضاء على الفقر	% 100
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	% 65.2
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	% 84.8
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	% 55.8
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	% 50
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	% 86.6
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	% 45.7
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	% 44.6
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	% 28.9
الهدف 14: الحياة تحت الماء	% 37.4
الهدف 15: الحياة في البر	% 55

المصدر: اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 (2018). ورقة عمل حول جهود دولة الكويت في مجال التنمية المستدامة

بينما تم تسجيل العديد من الإنجازات خلال مرحلة التنفيذ، فلا تزال هناك تحديات، أهمها: نقص في توافر البيانات ذات الجودة العالية وضعف الاستجابة في طلب الحصول على البيانات، شكل (7) أدناه يوضح التحديات الهيكلية الجسيمة التي يجري معالجتها بواسطة الأدوات المؤسسية المختلفة:

شكل (7) الفجوات والتحديات الرئيسية أمام تحقيق أجندة 2030

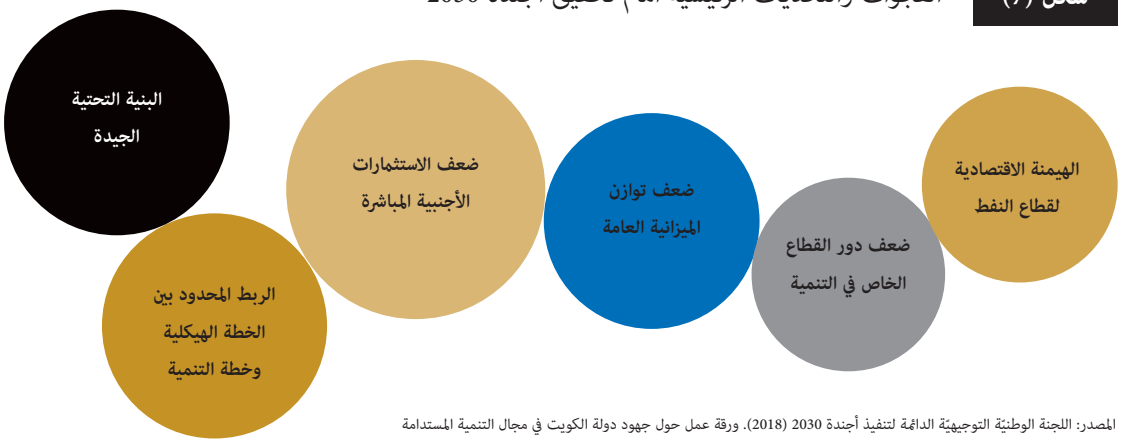

المصدر: اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 (2018). ورقة عمل حول جهود دولة الكويت في مجال التنمية المستدامة

وعـلى الرغـم مـن التحديـات المذكـورة أعـلاه، فـإن الجهـود المسـتمرة والمتواصلـة التـي لا تنفـك دولـة الكويـت تبذلهـا نحـو تحقيـق أجنـدة 2030 عـلى مـدار السـنوات الأربـع الماضيـة قـد مكنتهـا مـن أن تحتـل المرتبـة 105 مـن بـين 156 دولـة في عـام 2018، نظـراً لمـا حققتـه مـن نسـبة 61.6 % مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة عـلى المسـتوى الـدولي و62.1 % منهـا عـلى المسـتوى الإقليمـي[4].

فيـما يـلي تقريـر موجـز عـن الوضـع الراهـن للتقـدم المحرز في تنفيـذ غايـات وأهـداف التنمية المسـتدامة.

4 . ورقة عمل حول جهود دولة الكويت في مجال التنمية المستدامة – 2018

هدف التنمية المستدامة 1

القضاء على الفقر[5]

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

تعتبر دولة الكويت من الدول مرتفعة الدخل حيث معدلات الفقر المدقع ضئيلة أو تكاد لا تذكر. ولقد أشار تقرير اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة 2018 أن الكويت قد حققت إنجازاً بنسبة 100 % في هدف التنمية المستدامة الأول[6]. علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن الكويت تجاوزت خط الفقر (1.9 دولار للفرد في اليوم[7]) بشكل كبير ، إلا أن الحكومة والوزارات والدوائر المتخصصة تسعى باستمرار إلى تلبية الاحتياجات الاستراتيجية والأساسية للأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، والذين تعتبر ظروفهم المعيشية قاسية وصعبة، كما تعتبر هذه الجهود ذات صلة بغايات وأهداف التنمية المستدامة الأخرى ولا سيما هدف التنمية المستدامة رقم 8 وهدف التنمية المستدامة رقم 10 على التوالي، فيما يتعلق بتمكين جميع الأفراد لكي يكونوا منتجين من الناحية الاقتصادية وكذلك الحد من عدم المساواة وتعزيز الاندماج الاجتماعي و القدرة على التعافي الاجتماعي كما هو موضح أدناه.

عمليا، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية قبل بضع سنوات - بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية - بإدخال العديد من نظم الرعاية الاجتماعية وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الشاملة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والفئات المعرضة للضعف الاجتماعي او الاقتصادي. على سبيل المثال، طبقت وزارة الشؤون الاجتماعية قانون المساعدة العامة رقم 2011/12 الذي يكفل تقديم المساعدات المالية وغيرها من المساعدات للأسر وأفراد المجتمع الذين يتمتعون بالحد الأدنى من الظروف المعيشية الملائمة. ويتمثل الهدف من هذه السياسة في تحقيق الاستقرار داخل الأسر والحد من المعاناة المادية والاجتماعية غير الضرورية لأفراد المجتمع في ظل ظروف معيشة صعبة. تتضمن هذه الفئات - على سبيل المثال لا الحصر - المسنين والأرامل والمطلقات وربات البيوت وأسر السجناء والطلاب المبتعثين والأيتام والمرضى بأمراض مزمنة وغيرهم، بالإضافة إلى ذلك، تنص بنود القانون 2011/12 على منح صلاحيات لوزير الشؤون الاجتماعية لمنح المساعدة للأفراد الذين قد لا يستوفون المعايير المحددة لكنهم أثبتوا أن ظروفهم حرجة وبحاجة للمساعدة من أجل العيش بكرامة.

5 . سيتم توفير المزيد من البيانات والحقائق المؤيدة لهذا الهدف من خلال دراسة المسح للأسر المعيشية المتوقع أن تنفذه الإدارة المركزية للإحصاء بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من 2019 فصاعداً

6 . ورقة عمل عن تطبيق الكويت لأهداف التنمية المستدامة، اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، 2018

7 . الإدارة المركزية للإحصاء

شكل (8) نسبة سكان دولة الكويت الذين يحصلون على الخدمات الأساسية

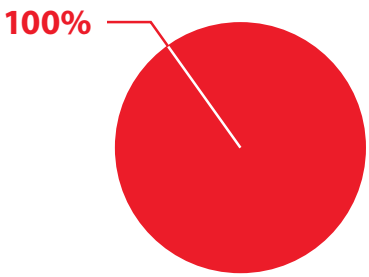

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012 – 2016 – الإصدار الأول

علاوة على ذلك، فقد كانت من الأولويات الرئيسية للحكومة توفير سبل الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع السكان (كويتيين وغير كويتيين)، وقد تحقق ذلك في نهاية المطاف خلال الفترة 2012-2016، عندما أصبح الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم والمواصلات وغيرها متوفرة لجميع السكان.

ووفقاً للبيانات التي تم إعدادها، فقد ارتفع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (لا سيما على التعليم والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية) إلى مبلغ 3,578.3 مليون دينار كويتي عام 2016 من مبلغ 2,975.5 مليون دينار كويتي عام 2012، يمثل ذلك حوالي 41 % من مجموع الانفاق السنوي في دولة الكويت.

جدول (5) نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من الانفاق الإجمالي

السنة	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	الإجمالي
2012	% 23.9	% 12.2	% 4.2	% 40.3
2013	% 8.23	% 3.11	% 1.4	% 2.39
2014	% 6.24	% 3.12	% 3.3	% 2.40
2015	% 4.24	% 3.13	% 2.3	% 9.40
2016	% 4.23	% 6.14	% 1.3	% 41.10

المصدر: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، 2012-2016، الإدارة المركزية للإحصاء، الطبعة الأولى

الهلال الأحمر الكويتي يوزع المساعدات الإنسانية على اللاجئين الروهينجا في بنغلاديش (تصوير حامد العميري)

كما أصدت وزارة الشؤون الاجتماعية تراخيص وقدمت دعماً للجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تقوم بتنفيذ المهام الإنسانية لتعزيز دورها في القضاء على مسببات الفقر المدقع على مستوى المجتمع المحلي.

على سبيل المثال، - «بيت الزكاة» هو هيئة حكومية مستقلة أُسست في الكويت عام 1982 ولديها صندوق تمويل مستقل وتخضع لإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ويسعى بيت الزكاة إلى دعم الفئات المستهدفة الضعيفة مثل الأرامل وكبار السن والأسر ذوي الدخل المحدود وأسر السجناء والأيتام. وتندرج الأهداف الاستراتيجية الرئيسية «لبيت الزكاة» تحت مظلة واسعة النطاق لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وتشجيع العمل الإنساني بالتزامن مع الشراكة مع أصحاب الشأن والجهات المعنية.

وينطبق هذا النموذج على العديد من الجهات غير الحكومية المحلية العاملة في البلاد مثل الهلال الأحمر الكويتي الذي يقدم الدعم داخل البلاد وخارجها.

ونتيجة لذلك، ساعد الدعم الحكومي على تمكين العديد من الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على تحقيق نتائج الحد من الفقر حسب الدلائل التالية سواء في الكويت أو خارجها:

جدول (6) إنجازات وزارة الشؤون الاجتماعية وفقًا لهدف التنمية المستدامة 1

في الكويت	في الخارج
تقديم الدعم لعدد 2,030 أسرة فقيرة محتاجة	تقديم الدعم لعدد 316,701 أسرة فقيرة
إطلاق وإنجاز 66 مشروعاً (للأفراد والأُسر المحتاجة)	إطلاق وإنجاز 2,018 مشروعاً للفقراء

المصدر: دور الأطراف المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2018

فيما يتعلق بالغاية رقم 4.1، قدمت وحدة إدارة الرعاية الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية خدمات إضافية إلى برامجها الخاصة تهدف إلى التخفيف من معاناة الأسر المحتاجة بدون إقصاء أحد، وقد وردت تفاصيل هذه الخدمات في الملحق الثاني.

فيما يتعلق بموضوع هذا العام «تمكين الشعوب وضمان التضمين والمساواة»، تجدر الإشارة إلى أن مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية لم تقتصر على الدعم المالي فقط، فقد تضمنت هذه المساعدات دعم برنامج لتنمية القدرات لضمان تمكين الفئات التي تعاني من ظروف معيشية صعبة وإعطائها وسائل للعيش المستقل بعوائد اقتصادية. على سبيل المثال، تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدعم النفسي والبدني عند الحاجة، وتدعم عملية تطوير المهارات من خلال توفير برامج متخصصة وتوفير خبرات عملية وتطوير المعرفة والمهارات لمجموعة من المستفيدين من خلال أنشطة تشاركية لتعزيز المهارات، ودعم الالتحاق بالمدارس والجامعات والتدريب المهني للمستفيدين المحتاجين.

التحديات والإجراءات التصحيحية

لقد واجهت الكويت العديد من التحديات من خلال تنفيذ التدخلات سالفة الذكر التي تهدف إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 1، وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة إجراءات وتدابير تصحيحية لمواجهة هذه التحديات. ويلخص الجدول فيما يلي التحديات التي تم مواجهتها والإجراءات التصحيحية ذات الصلة بهدف التنمية المستدامة 1 التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية. أما بالنسبة للجهود المبذولة فيما يتعلق بالغاية رقم 5.1، فلم يتم الإبلاغ عن أي خسائر بشرية أو مالية خلال الفترة من 2012-2016، وتعتبر الكويت واحدة من البلدان المجهزة مؤسسيًا بالاستراتيجيات والوسائل التي تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث.

جدول (7) التحديات التي تمت مواجهتها والإجراءات التصحيحية تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية الرامية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1

التحديات	الإجراءات التصحيحية
اللوائح التي عفا عليها الزمن المتعلقة بصرف المساعدات	تم إصدار قرارات إدارية جديدة: لوائح تنظيم صرف المساعدات العامة، رقم (3695/أ) لسنة 2016 قواعد تبادل المساعدات العامة رقم (3696/أ) لسنة 2016
تحتوي القواعد واللوائح ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة لأغراض المنفعة العامة على بعض الفجوات والثغرات وقد عفا عليها الزمن إلى حد ما	يجري الآن مراجعة القواعد واللوائح التي تنظم أعمال منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية لتمكين شركاء المجتمع المدني من الوفاء بالتزاماتهم لتحقيق المنفعة العامة
القيود في الميزانية ومنافذ التسويق المحدودة	فتح منافذ تسويق شاملة بما في ذلك الأسواق الإلكترونية التعاون مع النقابات والسفارات الأجنبية والمطارات التنسيق مع قطاع التخطيط والتطوير التنسيق مع إدارة التوريد والمخازن
لا يزال القطاع الخاص غير جاذب إلى حد ما	العمل مع أصحاب الشأن والجهات المعنية لتشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص وتحسين المزايا المقدمة
مشاركة الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لا تستوفي المعايير المطلوبة	يتم تشجيع الجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ودعمها من الناحية الفنية والنواحي الأخرى لتعزيز أعمالها ولا سيما فيما يتعلق بإعادة التأهيل وتوفير فرص العمل

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية (2018)، دور الجهات المعنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هدف التنمية المستدامة 2
القضاء التام على الجوع

وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

حملة جمعية النجاة الخيرية الطموحة للقضاء التام على الجوع حول العالم

لا يمثل الجوع الشديد أولوية ملحة في دولة الكويت، ومع ذلك تعمل الهيئة العامة للغذاء والتغذية بشكل وثيق وبصفة مستمرة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لتقدير وقياس الأمن الغذائي في البلاد، وضمان الحصول على الغذاء والتغذية الكافية والآمنة للجميع بدون انقطاع. وكمثال على الجهود المجتمعية تجاه تحقيق هذا الهدف، يواصل البنك الكويتي للطعام دعم آلاف الأسر والمسنين والأيتام المحتاجين، وتنفيذ «مشاريع بنك الطعام» لتوفير الأغذية والمشروبات للفئات الضعيفة في المحافظات الست في دولة الكويت على مدار السنة بدعم من الأمانة العامة للأوقاف. علاوة على ذلك، يخضع هذا المشروع لتوجيهات وتعليمات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت لضمان حصول جميع الناس في دولة الكويت على الإمدادات الغذائية الكافية.

ومع ذلك، شهدت الكويت نسبة مرتفعة من زيادة الوزن والسمنة بصورة نسبية، تمثل بعض المخاطر الصحية في البلاد. ففي عام 2008، أفادت منظمة الصحة العالمية أن الكويت كانت واحدة من الدول العربية حيث ترتفع فيها معدلات الإصابة بالسمنة والوزن الزائد أكثر من غيرها من الدول الأخرى، بنسبة تصل إلى 42 % من مجموع السكان. تجدر الإشارة إلى أن نتائج نظام مراقبة التغذية الوطنية أوضحت إلى بلوغ 26 % من الأفراد الذين هم بعمر 15-19 عام ممن يعانون من السُمنة من بينهم 20 % ممن يعانون من

السُمنة المُفرطة. هذا وبالإشارة للفئة العُمرية 9-17 عام فأن معدلات السُمنة المُفرطة كانت أعلى عند الذكور من عند الإناث، الأمر الذي يؤكد المعدلات العالية للسمنة نسبةً للأعمار. بالإضافة لما ذُكر فتتراوح نسب السمنة للأفراد البالغين 44 % للذكور و34 % للإناث وفقاً للدراسات التي أُقيمت في 2016 (المسح الوطني الكويتي للتغذية 2016). وفي الآونة الأخيرة في عام 2018، كشفت دراسة تقييم مدى انتشار الإصابة بالسمنة وزيادة الوزن بين المراهقين أنه من بين 591 مراهق شملتهم الدراسة كان هناك 54.3 % إما يعانون من السمنة أو من زيادة في الوزن، وكان معدل انتشار السمنة وزيادة الوزن من أعلى المعدلات بين الذكور أكثر من الإناث. يجري النظر حاليًا في البرامج التي تهدف إلى معالجة هذه المسألة (على النحو المذكور أدناه) وسيتم إدماج عملية تنفيذها وتأثيرها في نهاية المطاف لرصدها في إطار هذا الهدف في التقارير المستقبلية.

بالإشارة لضمان الغذاء الآمن، فقد تم تخصيص منطقة خاصة للزراعة الإنتاجية والزراعة المستدامة خلال الفترة من 2012- 2016، ولا يزال حجم هذه المساحات مستقراً وتشكل حوالي 96 % من المساحة الكلية المخصصة للزراعة (الإدارة المركزية للإحصاء).

وبما أن الكويت تفتقر إلى الموارد الطبيعية الكافية من

شكل (9) نسبة الأراضي الزراعية المخصصة للزراعة الإنتاجية المستدامة

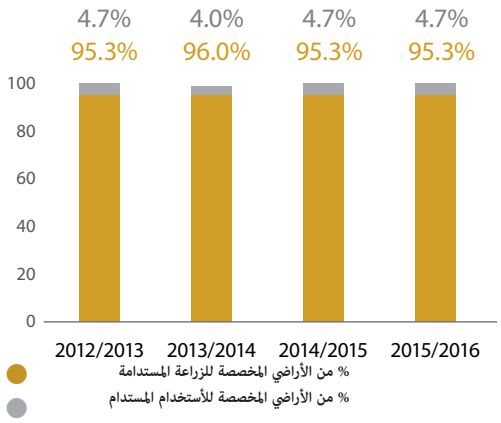

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012 - 2016 – الإصدار الأوّل

المياه العذبة أو الأراضي الصالحة للزراعة فإن الحكومة تدرك مدى الحاجة إلى توفير الأراضي الجافة والزراعة الحضرية والتقنيات الكافية وكذلك الموارد الإضافية الأخرى والعمالة الماهرة لتعزيز وتحسين إنتاجها الغذائي.

من جانب آخر، تنفذ الهيئة العامة للغذاء والتغذية عدداً من الأنشطة والتدخلات للوقاية من سوء التغذية ولضمان تطبيق الممارسات الصحية وتعزيز وتحسين أنماط الحياة النشطة والصحية. على سبيل المثال، نجحت جهود الهيئة في إقامة شراكة مع ست شركات محلية للحد من السكريات المضافة في العصائر بمعدل يتراوح من 6 إلى 17 %. هذا وتجدر الإشارة إلى اهتمام الهيئة إلى العمل مع أصحاب الصلة لتحسين أساليب سليمة والتغذية الصحية.

تتمثل معظم التحديات التي تواجه البلاد في ظل هذا البند في نقص الموظفين المؤهلين وفي محدودية تكريس بعض المبادئ التوجيهية والقواعد العامة التي حددها ديوان الخدمة المدنية، ومع ذلك يتم إعداد وتنفيذ البرامج المصممة خصيصاً لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه وسيتم رصدها ومراقبة تأثيرها وكفاءتها.

تصدر الإدارة المركزية للإحصاء بيانات شهرية وسنوية تعكس مؤشر أسعار المستهلك لعدد من الخدمات الأساسية وفقًا للجدول المذكور أدناه.

جدول (8) مؤشر أسعار المستهلك لكل سنة

السنة	مؤشر أسعار المستهلك
2012	136.4
2013	141.9
2014	146
2015	150.9
2016	153.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018)، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2012-2016 الإصدار الأول

هدف التنمية المستدامة 3
الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

إجراء أول جراحة للمخ من نوعها في الكويت في مستشفى ابن سينا (تصوير صالح تقي- كونا 2015)

حتى قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، كانت دولة الكويت تقوم بتزويد جميع السكان في البلاد بخدمات الرعاية الصحية الأساسية ذات الجودة والشاملة عبر تعزيز نظم الرعاية الصحية والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملّطفة أو المخففة للآلام. ومع ذلك، ونظراً للعديد من العوامل بما في ذلك زيادة عدد السكان وما طرأ من تباطؤ في النمو الاقتصادي، فلقد واجه نظام الخدمات الصحية في البلاد العديد من التحديات، لذلك يعتبر ربط خطة التنمية الوطنية مع غايات هدف التنمية المستدامة 3 فرصة للكويت لمضاعفة جهودها من أجل تلبية الطلب المتزايد بشكل ملحوظ على الاحتياجات الصحية لجميع السكان من الكويتيين وغير الكويتيين بكفاءة وفاعلية.

عملياً، وضعت الدولة العديد من الخطط والمشاريع ضمن خطة التنمية الوطنية تهدف إلى سد الفجوات في الجودة، والفجوات في الممارسة الصحية في جميع جوانب النظام الصحي، وبإيجاز، تسعى الخطة إلى ما يلي:

- تعزيز أنماط الحياة الصحية في جميع قطاعات وشرائح المجتمع.
- تعزيز وتحسين جودة الخدمات الصحية ولا سيما خدمات الرعاية المتخصصة.
- وضع آليات صحية تركز على الوقاية والتوعية بمخاطر الأمراض المزمنة.
- تعزيز دور أكبر وإدماج ومشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية.
- السعي لتوفير الرعاية الصحية الشاملة من خلال مجموعة من المشاريع في مقدمتها مشاريع خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة والقضاء على الأمراض المزمنة غير المعدية وتعزيز وتحسين قدرة المستشفيات. يوضح الرسم البياني التالي نسبة التنفيذ.

شكل (10) وضع إنجاز المشاريع التي تهدف إلى توفير التغطية الصحية الشاملة

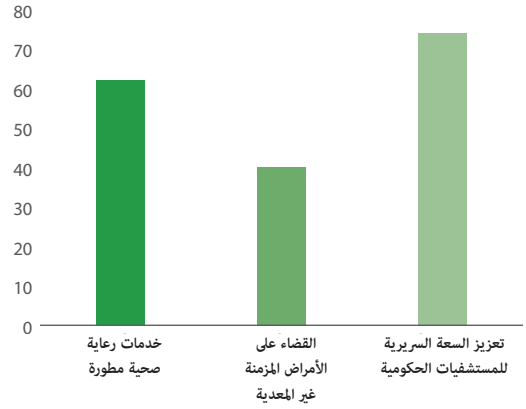

المصدر: الملخص التنفيذي، المسودة الأولى للتقرير الطوعي الوطني لأهداف التنمية المستدامة، تنمية مستدامة أساسها "الإنسان"، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2018

نتيجة للمشروعات سالفة الذكر، ووفقاً لنظام -أطلس لأهداف التنمية المستدامة- بلغ معدل إنجاز هذه المشاريع في الكويت نسبة 86 % فيما يتعلق بتحقيق هدف التنمية المستدامة 3 (أطلس التنمية المستدامة 2017، البنك الدولي)[8].

ولقد تم تحقيق الجزء الأكبر من هدف التنمية المستدامة 3 بشكل تام في دولة الكويت. على سبيل المثال، وبالإشارة إلى الغاية 1.3، أظهرت الإحصاءات الوطنية لسنة عام 2016 أن معدل وفيات الأمهات في دولة الكويت بلغ 3.4 لكل 100,000 حالة ولادة حية في عامي 2014 و2015 على التوالي، وفيما يتعلق بتواجد القابلات الماهرات، تصل النسبة عالمياً إلى 100 % في جميع أنحاء البلاد. فيما يتعلق بالغاية رقم 2.3، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر 9.3 حالة وفاة لكل 1,000 حالة ولادة حية في عام 2016. ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 5 حالات وفاة لكل 1,000 حالة ولادة حية بحلول 2030. أما فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة فقد بلغ 4.6 حالة وفاة لكل 1,000 حالة ولادة حية في عام 2016، ومرة أخرى، تضع المؤشرات أعلاه دولة الكويت ضمن أفضل البلدان أداء في هذا المجال على مستوى العالم.

كذلك، تشير إحصاءات وزارة الصحة إلى وجود الحد الأدنى المنخفض وفقاً للغاية رقم 3.3 من مرض الإيدز في الكويت، حيث تم تسجيل متوسط 0.02 حالة لكل 1,000 شخص في عام 2015 ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات للإصابة بالسل أو الملاريا أو أي أمراض معدية أخرى منذ عام 2012.

هذا وعند التركيز على الغاية رقم 4.3 وكما ذكرنا بإيجاز سابقاً، فقد بدأت الهيئة العامة للغذاء والتغذية منذ عام 2016 في تنفيذ مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى خفض مستويات السكر والملح في العصائر والوجبات الخفيفة بنسبة 6-17 % و3-45 % على التوالي، بالإضافة إلى حملات التوعية المجتمعية المستهدفة، وتم تبني هذه السياسة بصورة عاجلة وملحة استجابة للإحصاءات المثيرة للقلق التي أظهرت زيادة نسبية في معدلات الوفيات نتيجة للأمراض غير المعدية ولا سيما مرض السكري كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل (11) عدد حالات الوفيات حسب أسباب الوفاة (لكل 100,000 شخص)

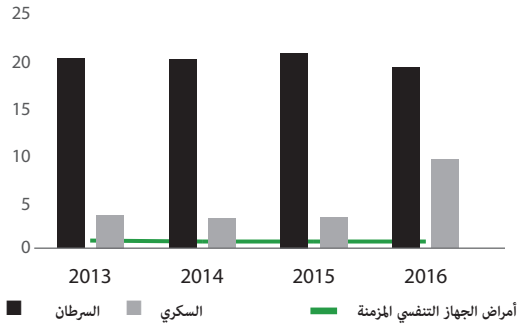

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018)، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة -2016 2012 – الإصدار الأول

8 . أطلس التنمية المستدامة 2017،البنك الدولي

انخفضت معدلات الوفيات بسبب حوادث الطرق والمرور من 12.8 في 2012 إلى 10.7 في عام 2016 لكل 100,000 شخص. تجدر الإشارة إلى أن الوفيات بسبب حوادث الطرق قد بلغت ذروتها في عام 2015 مما تسبب في وفاة 21.8 حالة وفاة لكل 100,000 شخص.

بالإشارة إلى الغاية رقم 7.3، تثبت الإحصاءات أن معدل المواليد بين المراهقات بين عامي 2012 و2016وصل إلى 0.02 و5.97 فيما بين المراهقات البالغات من العمر 10 و14 و15 سنة على التوالي، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (9) معدلات المواليد بين المراهقات ومجموعة الفئات العمرية من الشابات (لكل 1,000 أنثى)

سنة	الفئة العمرية 10-14	الفئة العمرية 15-19
2014	0.05	7.23
2015	0.03	7.09
2016	0.02	5.97

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018)، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2012-2016 – الإصدار الأول

هذا وقد وحدت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة جهودها فيما يتعلق بالغاية رقم 8.3 حيث تعاونت الوزارتان معًا لتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة والأدوية واللقاحات الأساسية لجميع المواطنين بالتنسيق مع مركز التأهيل الطبي، وإيصالها إلى الفئات الأكثر ضعفًا بما في ذلك كبار السن والأحداث والأشخاص مجهولي الوالدين وغيرهم، وتشمل خدمات الرعاية الصحية وفقاً للغاية 8.3 مجموعة كاملة من خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والأمراض المعدية وغير المعدية.

شكل (12) مزودو خدمات الرعاية الصحية حسب التخصص (لكل 1,000)

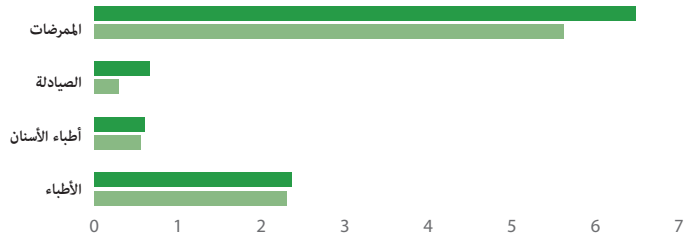

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018)، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2012-2016 – الإصدار الأول

كما دعمت الهيئة العامة للغذاء والتغذية الأنشطة التي يتم تنفيذها بموجب الغاية رقم 9.3، من خلال اللجان والإدارات المختلفة التابعة لها عن طريق:

- تحديد ورفع الحظر عن بعض المواد الغذائية وتفعيل اللوائح التي تتعلق بالتجارة في المواد الغذائية داخل البلاد.
- تعميم المواصفات المطلوبة التي تتعلق بتجارة الأغذية التي تتماشى مع المعايير الصادرة عن المواصفات القياسية الخليجية ومدونة الدستور الغذائي.
- تفعيل مركز الإنذار السريع للغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

تشير الإحصاءات إلى أنه لم يتم تسجيل أي حالة وفاة بسبب تلوث الهواء أو المياه غير الآمنة أو نظم النفايات الصلبة الملوثة خلال السنوات الست الماضية، ومع ذلك سجل معدل الوفيات بسبب التسمم 1.1 حالة وفاة لكل 1,000 شخص في عام 2013 وارتفعت إلى 1.6 لكل 1,000 شخص في عام 2016.

فيما يتعلق بمعدل العاملين في المجال الطبي ومقدمي الرعاية الصحية في الكويت، فقد سجلت زيادة صافية من 8.77 عامل في عام 2013 حتى 10.10 عامل لكل 1000 شخص في عام 2016، بزيادة مرتبطة بعدد الصيادلة والممرضات وفقًا للرسم البياني أدناه (الهدف 3 ج).

٤ التعليم الجيد

هدف التنمية المستدامة 4

التعليم الجيد

ضمان التعليم الشامل والجيد للجميع وتعزيز التعلم مدى الحياة

تلتـزم دولـة الكويـت التزامـاً تامـاً بتعليـم كل شـخص ومنحـه فرصـة لتحقيـق أعـلى مسـتوى ممكـن مـن التعلـم. وذلـك حسـب رؤيـة 2035 والمـادة 13 مـن الدسـتور الكويتـي، والتـزام الكويـت وايمانهـا واعتقادهـا الراسـخ بأهميـة التعليـم باعتبـاره ركيـزة للتنميـة البشريـة وحـق إنسـاني أسـاسي. وفقًـا لذلـك، توفـر الدولـة التعليـم المجـاني للجميع مـن رياض الأطفـال حتى التعليـم الجامعـي مـع إلـزام الجميـع بالحصـول عـلى التعليـم الابتـدائي والمتوسـط. كـما يمثـل التعليـم بنـداً مهـماً في ميزانيـة الدولة السـنوية. على سـبيل المثـال، خصصت الحكومـة في 2014 حـوالي 16.2 % مـن الانفـاق الحكومـي الإجـمالي عـلى التعليـم. أشـارت إحـدى التقاريـر الوطنيـة الصـادرة حديثـاً إلى أن نسـبة الأميـة بلغـت أقـل مـن 2 % في عـام 2015، كـما ارتفـع معـدل الالتحـاق بالمـدارس بنسـبة 80 و97 و94 و82 % في ريـاض الأطفـال والتعليـم الابتـدائي والتعليـم المتوسـط والتعليـم الثانـوي عـلى التـوالي (كـما هـو موضـح في الرسـم البيـاني أدنـاه)[9].

شكل (13) معدلات الالتحاق بالمدارس في عام 2015

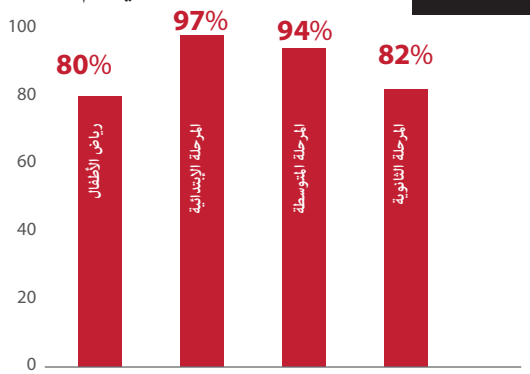

المصـدر: الأمانـة العامـة للمجلـس الأعـلى للتخطيـط والتنميـة (2018): المسـودة الأولى للتقريـر الطوعـي الأول لأهـداف التنميـة المسـتدامة "تنميـة مسـتدامة أساسـها الإنسـان"

يصـف التقريـر ذاتـه مختلـف المشـاريع التـي يجـري تنفيذهـا في إطـار ركيـزة رأس المـال البـشري الإبداعـي - وهـو الركيـزة السادسـة مـن رؤيـة الكويـت 2035 - بمـا في ذلك المشـاريع التي تهـدف إلى ضـمان جـودة التعليـم. وتحقيقًا لهـذه الغاية، تعمل وزارة التربيـة في الوقـت الحـالي عـلى إعـادة النظـر في المناهـج الدراسـية وتعزيـز وتحسـين البيئـة المدرسـية وتحسـين كفـاءات إدارة المـدارس لتحسـين اسـتخدام أجهـزة الكمبيوتـر وتقنيـة المعلومـات خـلال عمليـة التدريـس، كـما تعمـل عـلى تحسـين كفـاءات المعلمـين لتطويـر طـرق تدريـس جديـدة وتزويـد الطـلاب بالمهـارات الإبداعيـة المطلوبـة ومهـارات حل المشـاكل.

9 . التقرير الوطني عن أهداف التنمية المستدامة 2018

تعمل جامعة الكويت وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بشكلٍ موازي على قدم وساق لتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي من أجل تلبية الطلب المتزايد بين الشباب والشابات بشكل خاص على التعليم، ومن أجل ذلك، توفران مساحة أكبر وتعملان على تنويع التخصصات الجامعية وفقًا للاحتياجات المتطورة والتخصص المتزايد في سوق العمل. من المتوقع أن تزيد نتائج هذه الاستثمارات من مطابقة مخرجات التعليم مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتوفير فرص عمل أفضل خلال هذه العملية.

ووفقًا لإحصاءات التعليم لسنة 2017/2016 الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء تم قيد ما مجموعه 329,920 طالب كويتي و52,897 طالب غير كويتي في جميع المستويات التعليمية، في 622 مدرسة و196 روضة أطفال:

شكل (14) نسبة الالتحاق بالمدارس في السنة الدراسية 2016 - 2017 حسب الجنسية والفئة

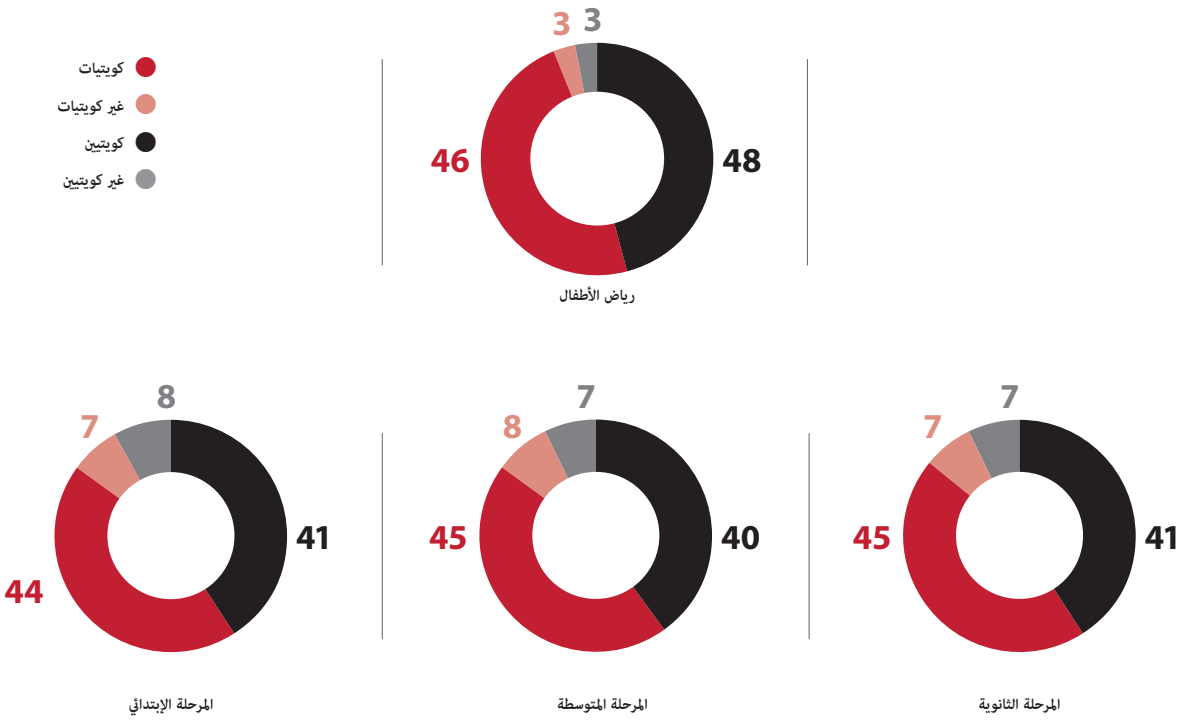

المصدر: النشرة السنوية الخاصة بإحصائيات التعليم - الإدارة المركزية للإحصاء (2017).

تسعى دولة الكويت في الوقت الحالي إلى تحقيق جميع غايات هدف التنمية المستدامة 4 لا سيما الغاية رقم 2.4 الذي تضمن «حصول جميع الفتيان والفتيات على تنمية جيدة في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل المرحلة الابتدائية حتى يتمكنوا من الاستعداد لمرحلة التعليم الابتدائي». ووفقًا لما ذكرته الإدارة المركزية للإحصاء، فقد وصلت الكويت إلى معدل قيد في المدارس بنسبة 94 % فيما بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر في العام الدراسي 2016-2017، بنسبة قيد أعلى بين الفتيات مقارنة بالفتيان (96.9 الى 91.6 %). علاوة على ذلك، بموجب هذا الهدف المحدد، تضمن وزارة الشؤون الاجتماعية تعيين معلمين

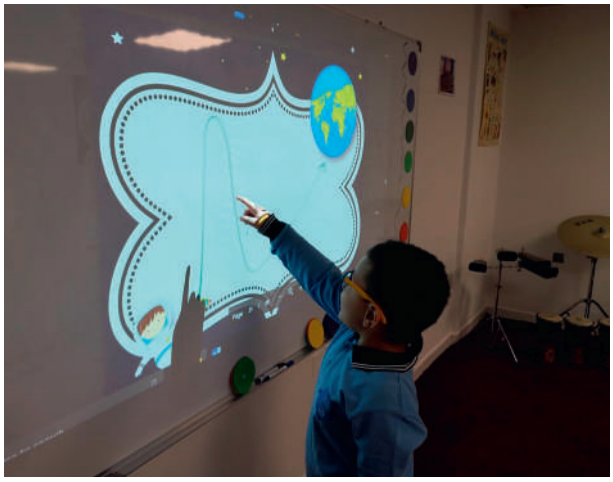

أنشطة تحفز الإبداع عند الطلاب في إحدى المدارس في الكويت (2019)

متخصصين لدعم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعليم وتوفير الرعاية التعليمية للأشخاص مجهولي الآباء في دور رعاية الأيتام من خلال قيدهم في المدارس العامة التابعة لوزارة التربية.

كما تدعم وزارة الشؤون الاجتماعية تنفيذ العديد من ورش العمل الفنية والمهنية المتخصصة التي تستهدف كبار السن والأحداث والأشخاص مجهولي الآباء مثل ورشة عمل فنية ومحو الأمية في مجال الحاسوب وما شابه ذلك، التي تساهم بطريقة مباشرة في تحقيق الغاية 5.4 التي تهدف إلى «القضاء على التفاوت والفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول على جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعانون من حالات ضعف معينة».

علاوة على ذلك، في إطار الغاية (4 أ) التي تسعى إلى بناء وتحديث المرافق التعليمية للأطفال وذوي الإعاقة والتي تراعي اعتبارات النوع وتوفر بيئة تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع، توضح البيانات المتاحة أن 100 % من المدارس في الكويت لديها إمكانيات الوصول إلى الكهرباء والاتصال بالإنترنت والوصول إلى أجهزة الكمبيوتر للأغراض التعليمية، ودور المياه المنفصلة لكل من الفتيان والفتيات. علاوة على ذلك سجلت الكويت نسبة تسرب من التعليم بنسبة 0.9 % من الطلاب الكويتيين و2 % من الطلاب غير الكويتيين في مراحل التعليم الثانوي في العام الدراسي 2017 - 2018.

بالإشارة إلى مؤشر المعرفة العالمي لعام 2018، احتلت الكويت المرتبة 41 من حيث التعليم العالي بمقدار 45.7 واحتلت المرتبة 50 من حيث التعليم ما قبل الجامعي بمقدار 60.2 حيث كانت كلا القيمتان أعلى من المتوسط العالمي. ومع ذلك من حيث التعليم والتدريب المهني والتقني، احتلت الكويت المرتبة 82 بمقدار 48.1، أي أقل من المتوسط العالمي.

نفذت وزارة التربية بالتعاون مع البنك الدولي والمركز الوطني لتطوير التعليم برنامج متكامل لإصلاح التعليم انتهى في عام 2015 بتحقيق إنجازات كبيرة. وعلى نفس المنوال، أنشأت وزارة التربية مؤخرًا لتحديد الفجوات في هدف التنمية المستدامة 4 وتنسيقها مع العديد من الجهات المعنية وأصحاب الشأن والشركاء الاستراتيجيين بهدف تعزيز قطاع التعليم في الكويت وسد الفجوات المتبقية قدر الإمكان. وفقاً للمنظمة العالمية لتقييم الإنجازات التعليمية وبالأخص الجهود المعنية بالدراسات الرياضية والعلوم والتي تعد مقياس عالمي لتحديد مستوى المعرفة للطلاب بشكلٍ عادل حول العالم، أُشير إلى تراجع مركز دولة الكويت منذ 2007. وتجدر النتائج للعام 2007 إلى أن تصنيف البلاد قد جاء في المرتبة 34 من 36 في مهارات الرياضيات للصف الرابع و32 من 36 في مهارات العلوم للصف الرابع، بالإضافة إلى 34 من 36 في مهارات الرياضيات للصف الثامن، وأن هذا التصنيف قد تراجع ليحل محله ترتيب 48 من 50 للصف الرابع في مهارات الرياضيات و49 من 50 في مهارات العلوم للصف الرابع و44 من 49 في مهارات الرياضيات للصف الثامن، واستمر التراجع لتسجل البلاد الترتيب الأخير في مادتي العلوم والرياضيات للصف الرابع و33 من 39 لمهارات الرياضيات للصف الثامن.

بالإشارة لما ذُكر آنفا، أخذت الكويت على عاتقها معالجة الفجوة التعليمية الخاصة بجودة التعليم بشكلٍ جدلي إذ سعت لجعل هذا المنال هدفا في خطتها التنموية الوطنية. إحدى هذه المشاريع كان معنيا ببرامج جودة التعليم الذي يهدف لتكريس الجودة التعليمية في المناهج، البيئة المدرسية، جودة عملية التعليم من حيث أساليب التدريس ونقل المعلومة للطلبة. لا يزال مشروع تطوير التعليم غير منتهي لذا فهو قابل للاختبار لتكريسه بحلول نهاية المشروع[10].

10 . الملخص التنفيذي، المسودة الأولى للتقرير الطوعي الوطني عن أهداف التنمية المستدامة، "تنمية مستدامة أساسها "الإنسان"، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2018

(من اليسار) السيدة صفاء الهاشم، عضو مجلس الأمة، المهندسة جنان بوشهري، وزير الأشغال العامة ووزير الدولة للإسكان، السيدة مريم العقيل، وزير الدولة للشؤون الإقتصادية، أثناء حضور جلسة برلمانية، ديسمبر 2018 (تصوير مجلس الأمة)

هدف التنمية المستدامة 5

المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

كانت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دائمًا من بين الأولويات الدستورية والتنموية في دولة الكويت، ووفقًا للقانون رقم 16 لسنة 1990 من قانون الجزاء، فإن جميع الناس متساوون في الحقوق والواجبات، ويحق لجميع الأشخاص شغل المناصب العامة والعمل وحرية الاختيار. وينص دستور دولة الكويت في 1962 على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات في المواد رقم 7 و29، وتنص المادة 7 على أن «العدالة والحرية والمساواة دعامات المجتمع....» بينما تؤكد المادة 29 أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». علاوة على ذلك، أصدرت وزارة العدل القرار الوزاري رقم 2016/463 لإنشاء لجنة تهدف إلى القضاء على جميع العقبات والمعوقات التي تواجهها أي امرأة تعمل في الوزارة، وتوجب رفع جميع التوصيات والتحديات مباشرة إلى الوزير. ومن المهم الإشارة إلى أن جميع الأعضاء في هذه اللجنة هم إما موظفات مدنيات أو ممثلات عن المجتمع المدني، وقد انعكست هذه الحقوق والأولويات التنموية على أساس المساواة في عدد من الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية بما في ذلك رؤية 2035 وخطة التنمية الوطنية الكويتية.

لقد حققت الكويت بالفعل إنجازات هامة في هذا الصدد لتحقيق معظم الغايات الواردة ضمن الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وبالفعل وقعت الكويت وصادقت

على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (مع بعض التحفظات عليها) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في العمالة والمهن واتفاقية حقوق الطفل (مع بعض التحفظات عليها) وغيرها من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء بشكل بنيوي (انظر الملحق 3 و 4).

وعلى مدى العقدين الماضيين، تم إحراز تقدم كبير في تعزيز وتحسين وضع المرأة الكويتية، وقد تحسنت المؤشرات الصحية بشكل ملحوظ، بما في ذلك العمر المتوقع للإناث وحالات وفاة الأمهات (وكذلك معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) قد تحسنت بشكل ملحوظ[11]. كما ارتفعت نسبة إلمام النساء بالقراءة والكتابة، و ارتفعت نسبة قيد الإناث بالتعليم الابتدائي والثانوي، في حين تشكل النساء في الوقت الحالي غالبية خريجي الجامعات[12]. وعلى النقيض من العديد من الدول العربية الأخرى في المنطقة، فإن المرأة الكويتية يتم تمثيلها بقوة في مكان العمل، مع نسبة مشاركة نسائية رسمية في القوى العاملة بمعدل أقل بقليل من 50 %.[13]

ووفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة الجنسانية في العالم، فإن الكويت تحتل في الوقت الحالي مرتبة بين أفضل 5 دول في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية وبين البلدان العربية العشرة الأولى في تصنيف مؤشر عدم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[14]

شكل (15) مستوى التعليم بين الرجال والنساء الكويتيين في عام 2015

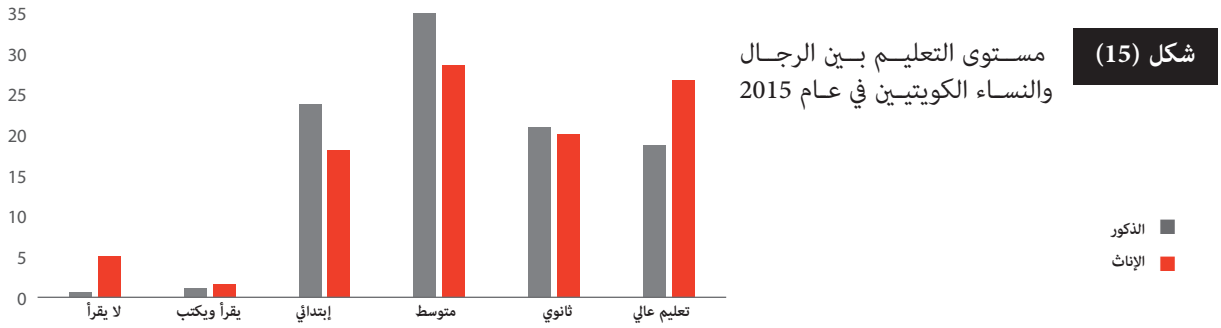

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية - 2015

شكل (16) مشاركة الرجال والنساء الكويتيين في سوق العمل حسب الفئة العمرية في عام 2015

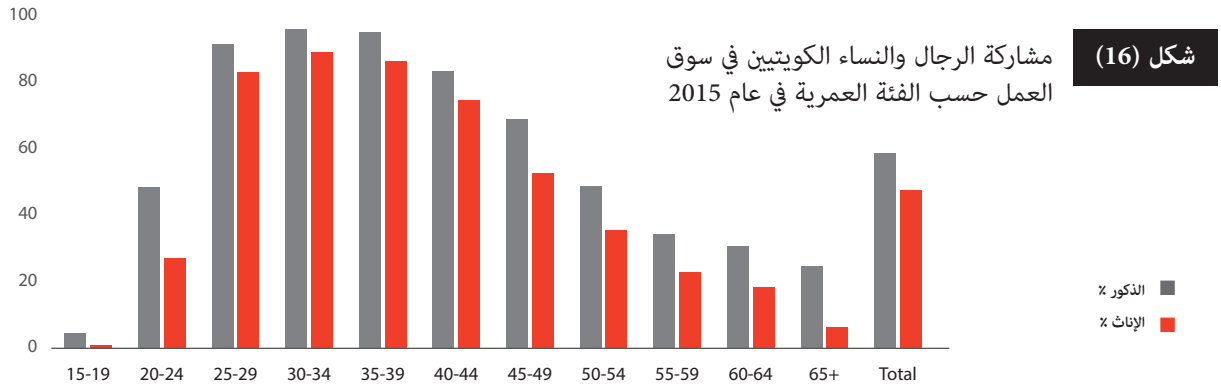

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية - 2015

11 . لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) 2015. الصورة الديموغرافية لدولة الكويت.

12 . لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) 2016. ضد الرياح والمد والجزر. استعراض وضع المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية (مجموعة العشرين في بكين)، بيروت - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا).

13 . المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017. التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين لسنة 2017. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

14 . الجدير بالذكر إلى أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل الترتيب الإجمالي الأدنى فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. المنتدى الاقتصادي العالمي. نفس المرجع. انظر أيضًا http://hdr.undp.org/en/composite/GII

توضح الأشكال أعلاه أن المرأة الكويتية باتت أكثر تحفيزًا في الوقت الحالي نحو تحقيق النمو المهني والتعليمي ووضعه ضمن الأولويات الرئيسية، ونتيجة مباشرة لهذه الملاحظات ذات الصلة بالغاية رقم 3.5، توضح بيانات وزارة العدل لسنة 2016 أن عدد الفتيات اللاتي يتزوجن دون سن 15 سنة قد انخفض بشكل تدريجي حتى وصل إلى صفر في عامي 2015 و2016. وقد لوحظ الاتجاه نفسه بالنسبة للنساء المتزوجات اللاتي يتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة حيث انخفضت من 20.2 % في عام 2012 إلى 14 % في عام 2016 للكويتيين وغير الكويتيين، وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أظهرت بيانات وزارة العدل في عام 2017 تراجع انتشار العنف ضد المرأة فيما بين النساء الكويتيات وغير الكويتيات، وتم الإبلاغ عن 173 حالة عنف ضد المرأة في عام 2017 (للكويتيات وغير الكويتيات) بينما كان بلغ مجموعه 282 حالة في عام 2014.

في عام 2005، منحت الكويت الحقوق السياسية الكاملة للمرأة لأول مرة في تاريخها، ونتيجة لذلك تمكنت النساء من التصويت والترشح لانتخابات مجلس الأمة والانتخابات المحلية وانتخبت 4 مرشحات في الانتخابات البرلمانية سنة 2009. ومنذ اعتماد وصدور هذا القانون، تمكنت المرأة الكويتية من شغل المناصب القيادية والتشريعية والقضائية العليا في البلاد. ومع ذلك تم انتخاب امرأة واحدة فقط في انتخابات مجلس الامة الأخيرة في مجلس يضم 50 عضوًا، في حين أن امرأتين فقط تشغلان منصب وزير في الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة السياسية والقضائية للمرأة تزداد بشكل تدريجي حيث تزايدت أعداد النساء اللاتي يترشحن لانتخابات مجلس الأمة، وتسعى العديد من النساء إلى الحصول على التدريبات المحلية والدولية ليصبحن أكثر جاهزية واستعدادًا لذلك وبناء قدراتهن للقيام بدور فعال في المناصب العامة وفي المجتمع ككل. من ناحية اخرى وفي عام 2016 شغلت أكثر من 55 امرأة مناصب رفيعة المستوى في الإدارة العامة، بالمقارنة مع 40 في عام 2012.

تطبق الكويت عددًا من القوانين واللوائح التي تحمي المرأة من عدم المساواة والظلم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالعنف والتمييز، ومع ذلك فإن الاختلاف بين ما هو قانوني وما هو دستوري في البلاد يعتبر على الأرجح تحديا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف، وعلاوة على ذلك فإن مشاركة الرجال في تناول حالات عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة لم يُنظر فيها على نطاق واسع في الاستراتيجيات والخطط الوطنية. ولم يتم إجراء سوى القليل من الأبحاث لتوثيق مفاهيم وممارسات الرجال التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الكويت. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن استطلاعا دوليا حول الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم إجراؤه في الكويت في عام 2018 مع عينة من 2000 مشارك، موزعة بالتساوي بين الرجال والنساء، في المحافظات الست في الكويت. وقد كشف الاستطلاع أن غالبية الرجال الكويتيين لا يزالون يعتنقون وجهات نظر تؤيد الهيمنة الذكورية فيما يتعلق بالحقوق والعلاقات بين الرجال والنساء، لأنها تتعلق بحقوق وامتيازات الرجال في المنزل، ومع ذلك أظهر الاستطلاع أيضًا أن الرجال من الفئات ذات الدخل المرتفع والتعليم العالي يميلون إلى الآراء الأكثر إنصافاً في هذا الشأن. وفي مكان العمل يوجد أكثر من نصف الرجال يؤيدون المساواة في التعليم بين الفتيان والفتيات، لكن ثلثهم فقط يؤمن بالمساواة بين الرجال والنساء في العمل بعد الزواج. من ناحية أخرى، يوجد قدر أقل من الدعم بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالحصص الثابتة للنساء في المناصب التنفيذية أو حول توحيد سن التقاعد لكلا الجنسين. علاوة على ذلك يعتقد أكثر من نصف الذكور الكويتيين أن النساء يجب أن يتركن المناصب السياسية للرجال، وأن غالبية الرجال لديهم وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالقدرات القيادية بين النساء. أما فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية، فقد أظهر مسح وطني أن غالبية النساء يؤيدن ويدافعن بقوة عن القوانين التي تدعم المساواة بين الجنسين، بينما يعتقد 20 % من الرجال فقط و45 % من النساء

أن الجرائم التي تتعلق بالشرف يجب مقاضاتها والنظر فيها مثل أي جريمة أخرى كالقتل، بينما يعتقد حوالي ثلثي الرجال والنساء أن المساواة بين الجنسين قد تحققت في البلاد (يمكن الاطلاع على مزيد من نتائج المسح في المرفق رقم 5).

فيما يتعلق بملكية الأراضي، تشير بيانات الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية إلى أن 23 % من أصحاب الأراضي الزراعية أو الشركاء الذين يتمتعون بحقوق في الأراضي الزراعية هم من النساء.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مركز بحوث ودراسات المرأة في جامعة الكويت في عام 2018 بتنفيذ مشروع يهدف إلى دعم دولة الكويت في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الرابط التالي:

http://www.kw.undp.org/content/kuwait/en/home/projects/support-kuwait_s-implementation-of-sdg-5.html

جائزة الكويت للمرأة المتميزة "قدوة" تمنح هذه الجائزة سنوياً تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد. وتنظمها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومركز بحوث ودراسات المرأة بجامعة الكويت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقدم الجوائز للفائزات في حفل يعقد في 8 مارس من كل عام تزامناً مع يوم المرأة العالمي. تكرم الجائزة دور المرأة في التنمية الاجتماعية، كما تقدر دور المرأة في القطاع العام والخاص وكذلك في المجتمع المدني وتسلط الضوء على إنجازات النساء المتميزة.

هدف التنمية المستدامة 6

المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه والمرافق الصحية للجميع وإدارتها على نحو مستدام

تُعرف إدارة مياه الشرب بطريقة آمنة بأنها استخدام مصدر مياه الشرب المُحسن الذي يقع في أماكن العمل (إمكانية الوصول) والمتاح عند الطلب (التوافر) والخال من الملوثات الكيميائية والرمال (الجودة الجيدة) والتي تختلف اختلافًا كبيرًا بين 96 دولة يستهدفها التقرير.
المصدر: تقرير عن التقدم المحرز في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية لسنة 2017).

أبراج الكويت للمياه أنشئت في 1976 لتخزين المياه في 31 خزاناً ضخماً لضمان استدامة توفير مياه نظيفة للمواطنين (تصوير كونا 2018)

تتمحور الركيزة الرابعة من رؤية الكويت 2035 حول توفير «بيئة معيشية مستدامة» ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، التزمت الحكومة بتزويد جميع سكان الكويت بالمياه النظيفة وبأسعار معقولة، وتوفر وزارة الكهرباء والماء مياه الشرب النقية لجميع السكان منذ إصدار المرسوم الصادر في 1979/1/7 (الغاية 1.6)، ومع ذلك، تشهد الكويت في الوقت الحالي على نحو متزايد مستويات منخفضة من المياه الجوفية بمعدل متجدد لا يقل عن 70 مم سنويًا، مما يؤدي إلى الاعتماد على منسوب المياه الجوفية عبر الحدود[15] . علاوة على ذلك، وبالنظر إلى حجم السكان والتوسع في المد الحضري المتواصل والتنمية الاقتصادية المستمرة، لجأت الكويت إلى إنشاء مرافق لتحلية مياه البحر لإنتاج المياه العذبة للشرب (93 %) ومعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الأغراض المنزلية والري.[16]

تتألف الموارد المائية الرئيسية في الكويت من حوالي 117.9 مليون متر مكعب في السنة من مياه الأمطار و 634.9 مليون متر مكعب من المياه المحلاة و 643,342 مليون متر مكعب من صناعة إمدادات المياه (2016)[17]. من بين هذه الكمية، يتبخر 9.5 مليون متر مكعب ويفقد 27,503 مليون متر مكعب خلال النقل، مما يترك حجم المياه النقية في الكويت بمتوسط 1,368,739 مليون متر مكعب في السنة. ويتم استهلاك 634.9 مليون متر مكعب في السنة من المياه المحلاة و643,342 مليون متر مكعب من صناعة إمدادات المياه من خلال العديد من الأنشطة اليومية كما هو موضح في الشكل أدناه.

15 . اتجاهات موارد المياه، المياه والنظام الأرضي، العلوم 3101,16 - 3114.
16 . مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
17 . استمارة الإحصاءات البيئية لعام 2013 - شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

شكل (17) استخدام المياه المحلاة والمياه الصناعية

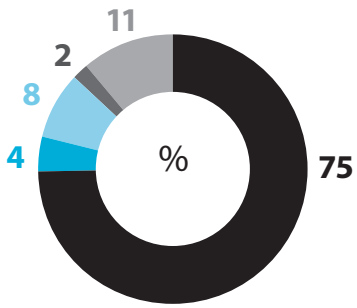

المصدر: إحصاءات بيئية 2013 - لجنة الأمم المتحدة للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

توضح الإحصاءات أن ربط شبكات الصرف الصحي ومرافق المعالجة (الغاية 2.6) كانت شاملة لكل السكان منذ عام 2012 (100 % من السكان) مما أدى إلى توفير ما مجموعه 1,718,000 متر مكعب في اليوم من مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها في المناطق الحضرية، باستخدام طرق المعالجة الأولية والثانوية والمرافق من المرحلة الثالثة، على النحو الموضح في الشكل أدناه:

شكل (18) نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة حسب الطريقة المعتمدة

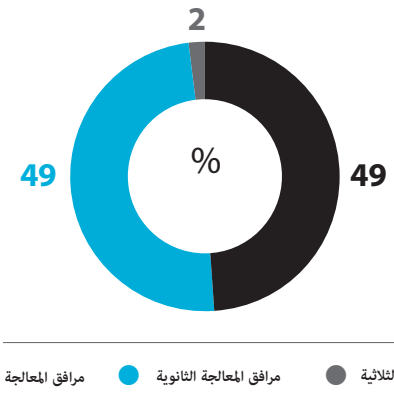

المصدر: العتوم، م. (2018). مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئيّة - الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

كما تشير الإحصاءات أن 100 % من السكان يحصلون على مياه الشرب الآمنة والنظيفة وشبكات الصرف الصحي المناسبة والصحية، وأن 87.1 % من مياه الصرف الصحي بات يتم معالجتها بالفعل بطريقة آمنة منذ 2016. فيما يتعلق بالنسبة المئوية لاستخدام المياه، فقد انخفضت من 100 % في عام 2012 إلى 84.9 % في عام 2016، في حين ارتفعت النسبة المئوية للتغير في ترشيد استخدام المياه من صفر في عام 2012 إلى 15.1 % في عام 2016 كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل (19) تحسين كفاءة استخدام المياه (2012-2016)، تمثل كل حلقة عام، من الداخل للخارج

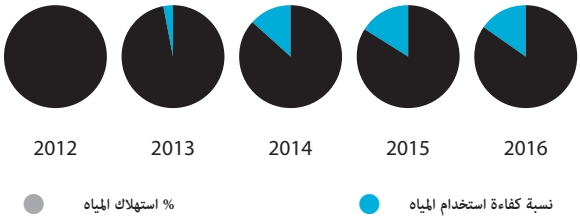

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

وتتولى وزارة الكهرباء والماء العديد من التدخلات الرئيسية لتحقيق جميع غايات هدف التنمية المستدامة 6 بما في ذلك:

- تحسين شبكات المياه والصرف الصحي لضمان حصول جميع الناس بصورة آمنة على المياه بأسعار معقولة وبطريقة مستدامة.
- إجراء البحوث التي تتعلق بالموارد المائية وملوثات المياه.
- تحسين استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بالكامل.
- إجراء حملات وأنشطة التوعية المجتمعية بدءًا من المدارس لإضفاء المزيد من السلوكيات المسؤولة بشأن استهلاك الموارد المائية وإعادة تدويرها.
- إنفاذ القانون رقم 2005/38 لضمان استخدام

المياه بشكل مناسب حيث يتعرض المخالفون لغرامات بسبب هدر المياه.

- بناء خزانات المياه وحفر الآبار لضمان توافر المياه والاحتفاظ بها على المدى الطويل.

ووفقًا للتقرير المشترك «التقدم المحرز بشأن مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الشخصية لعام 2017» الصادر عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فقد احتلت دولة الكويت المركز الأول بين الدول العربية والسادس عالميًا فيما يتعلق بجودة مياه الشرب.

المرحلة الأولى من مشروع الشقايا للطاقة المتجددة، الكويت (تصوير الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)

هدف التنمية المستدامة 7

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة ونظيفة للجميع

تحرص حكومة الكويت على توفير الطاقة لجميع سكانها، وخلال الفترة من 2012-2016، حصل 100 % من السكان على الكهرباء وأظهرت البيانات أن 100 % من السكان يعتمدون على الطاقة النظيفة والتكنولوجيا[18]. تعتمد الكويت بشكل كامل تقريبًا على قطاع الطاقة والذي يتضمن المنتجات النفطية والغاز الطبيعي وتحلية المياه. ونظرًا إلى أن موارد المياه العذبة الطبيعية في البلاد محدودة، فإن تحلية المياه تمثل أكثر من 90 % من استهلاك المياه في الكويت، بينما يمثل قطاع النفط ما يقرب من 90 % من عائدات التصدير (46 مليار دولار أمريكي في عام 2017، ما يقرب من 40 % من الناتج المحلي الإجمالي). تقوم الكويت بالعمل على ايجاد استراتيجية وطنية للطاقة، تزامناً مع ايجاد خطة للتنوع الاقتصادي وتخفيض الاعتماد على الوقود الاحفوري.

يعتبر استهلاك الطاقة لكل فرد في دولة الكويت من بين أعلى المعدلات في العالم، وينتج ذلك في المقام الأول عن ثلاثة مصادر للطلب على الطاقة:

1. طلب المساكن للكهرباء بما في ذلك الطلب المتزايد على خدمات تكييف الهواء نظرًا لطبيعة الطقس الحار في البلاد.
2. الاستخدام شبه الكامل لسيارات الركاب الشخصية، مع مراعاة أن استخدام وسائل النقل العام محدود إلى حد ما. على سبيل المثال، تم تسجيل أكثر من 2 مليون سيارة في عام 2016، وهذا بدوره يساهم في أكثر من 4.7 مليون طن من انبعاثات الاحتباس الحراري.

18 . مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، 2012-2016، الإدارة المركزية للإحصاء، الطبعة الأولى

شكل (20) صافي إيرادات تصدير النفط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في أربعة من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017

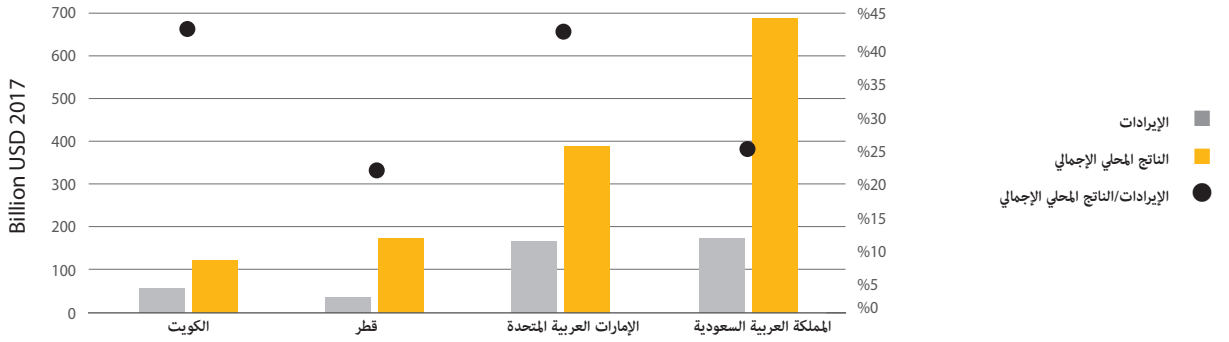

المصدر: صافي عائدات تصدير النفط من قواعد بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط في عام 2017. الناتج المحلي الإجمالي من قواعد بيانات البنك الدولي.

شكل (21) إنتاج النفط الخام في دولة الكويت (الوحدة على المحور الأيسر بالألف برميل في اليوم)

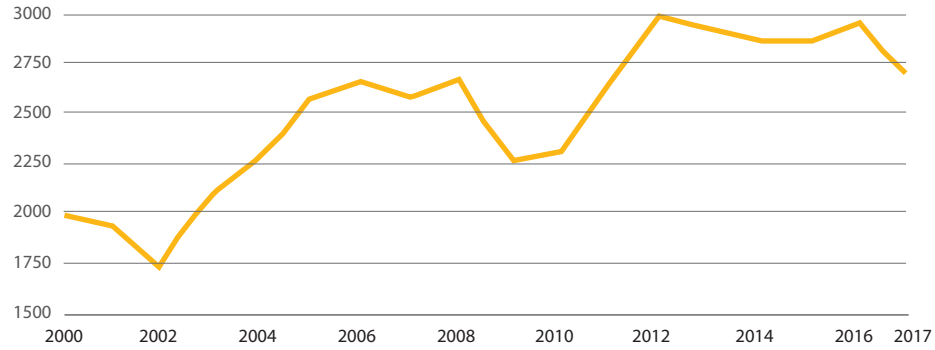

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) 2018.

3. الدعم الحكومي للطاقة، ويتكون ذلك من الدعم السخي للطاقة والمنتجات النفطية.

هذا وتدرك الحكومة أنه من أجل معالجة مستوى استهلاك الطاقة السالف الذكر والتصدي له، فإن تحسين كفاءة الطاقة سوف يتطلب استثمارات إضافية مع استراتيجية مجمعة تتضمن ، (أ) الخطط الوطنية لكفاءة استخدام الطاقة القابلة للتنفيذ، (ب) برنامج تحفيز وتوعية حول استخدام الطاقة النظيفة، (ج) تخفيض الدعم. وفي هذا الجزء الأخير أصدرت الحكومة بالفعل قانونًا في عام 2016 ودخل هذا القانون حيز النفاذ في عام 2017 ورفعت تعريفة استهلاك الكهرباء والمياه.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للموارد الكبيرة المتمثلة في الرياح والطاقة الشمسية في البلاد، تتمثل أحد أهداف الكويت في زيادة حصة الطاقة المتجددة في قدرات توليد الكهرباء من المستوى الحالي المتمثل في 1 % إلى 15 % بحلول عام 2030.

أما بالنسبة لإنتاج النفط الخام، فمن المتوقع أن يصل إلى 101.5 مليار برميل في عام 2017 من الاحتياطي النفطي المحدد، بما يمثل 6 % من الاحتياطي العالمي مما يضع الكويت في المرتبة السادسة بين أكبر منتجي النفط في العالم. علاوة على ذلك تخطط مؤسسة البترول الكويتية لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 4 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2020 وقد وجهت الدولة كافة الجهود المبذولة لخلق محفزات لجذب المشاركة الأجنبية التي لا تتضمن المشاركة في الإنتاج والامتيازات، كما تسعى الدولة إلى إقامة شراكة لتعزيز وتحسين عمليات استخراج النفط.

خلال حرب الخليج 1990، تم إشعال حوالي 800 بئر

نفط مما تسبب في خسارة ما يقرب من 5 مليون برميل في اليوم، وأدى تسرب النفط في البلاد إلى تشكل آلاف من بحيرات النفط الخام مما جعل من الصعب للغاية الوصول إلى مناطق الإنتاج، وتم منح الكويت تعويضات بقيمة 3 مليار دولار أمريكي من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في عام 2003 بغرض إعادة التأهيل البيئي. وتتداخل عملية إعادة التأهيل مع أجندة 2030 ومن المتوقع أن تستمر هذه العملية لمدة 25 سنة.

تمتلك الكويت 3 مجمعات لتكرير النفط، منها مصفاة الزور، التي هي قيد الإنشاء في الوقت الحالي ومن المتوقع البدء في تشغيلها في عام 2020، لإنتاج زيت الوقود منخفض الكبريت الذي سيحل محل زيت الوقود عالي الكبريت المستخدم في الوقت الحالي في محطات توليد الطاقة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق مشروع الوقود النظيف في عام 2019 بهدف الجمع بين مصفاة ميناء الأحمدي ومصفاة ميناء عبد الله، وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكمية وتوفير منتجات ذات نوعية أفضل وأكثر مراعاة للبيئة لمنتجات زيوت الوقود المنتجة، بما يتوافق مع المواصفات الأوروبية (يورو- 4)، كما سيتم تنفيذ أنظمة محسنة ومعدلة ورفع مستوى أدائها لضمان تحسين قدرات التحويل والسلامة التشغيلية وكفاءة الطاقة وأداء السلامة.

ومن المتوقع أن تساهم الخطط سالفة الذكر بشكل كبير في تخفيض الانبعاثات المحلية لأكاسيد الكبريت، أكاسيد النيتروجين بالإضافة إلى تقليل والحد من الملوثات الأخرى، بما في ذلك تقليل محتوى الكبريت في البنزين (من 500 جزء في المليون إلى 10 جزء في المليون) وكذلك في وقود الديزل (من 5,000 جزء في المليون إلى 10 جزء في المليون)، وبالفعل بدأت الكويت في معالجة النفط الخام الخفيف اعتبارًا من 2018.

تمثل الكويت ما يقرب من 1 % من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي، بما يعادل 1.7 تريليون متر مكعب، وتستخدم الاستهلاكات الرئيسية للغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء وتحلية المياه، حيث ترى الحكومة بالفعل وجود إمكانيات كبيرة للحد من التأثيرات الضارة على تغير المناخ، وقد قامت وزارة الكهرباء والماء بتطبيق الحد الأدنى من متطلبات كفاءة استخدام الطاقة في المباني منذ عام 1983 من خلال وضع خطة للحفاظ على الطاقة، وقد تم مراجعة هذه الخطة وتحديثها في عام 2010 لضمان زيادة الكفاءة في المباني الجديدة (تم تلخيص التعديلات والتحديثات في الملحق 6).

لم يتم مراجعة أو تعديل قانون حفظ الطاقة لمدة 23 سنة، ونتيجة لذلك لا يزال قطاع المباني يمثل مصدرًا رئيسيًا لاستهلاك الطاقة على نحو غير فعال. بعد مراجعة القواعد واللوائح في عام 2010، تحسنت عمليات إنفاذ قانون حفظ الطاقة، ومع ذلك لا تزال مستودعات المباني في الكويت قديمة إلى حد ما وبالتالي فإنها تمثل تحديًا خطيرًا أمام تحسين استهلاك الطاقة.

شاركت ثلاث مؤسسات في عملية تعديل قوانين حفظ الطاقة وهي وزارة الكهرباء والماء (الجهة الأساسية المسؤولة عن تنفيذ قوانين حفظ الطاقة) وبلدية الكويت ووزارة الأشغال العامة. يلخص جدول (10) أدناه دور كل مؤسسة من هذه المؤسسات الثلاث:

جدول (10) المؤسسات ومسؤولياتها تجاه إنفاذ قانون حفظ الطاقة

المؤسسة/الهيئة الحكومية	مسؤولياتها
وزارة الكهرباء والماء	الموافقة على حسابات الطاقة للمتر المكعب للإنارة وتكييف الهواء الموافقة على رسومات الطاقة الكهربائية قبل الحصول على تصريح البناء من بلدية الكويت؛ الموافقة على جميع قياسات حفاظ الطاقة، الموافقة على قدرات الكيلوواط لنظم تكييف الهواء والمعدات،
بلدية الكويت	الموافقات التي تتعلق بإجراءات تقسيم المناطق؛ المعاينة خلال إنشاء المواد العازلة وعمليات التزجيج،
وزارة الأشغال العامة	اختبار واعتماد مواد البناء بما في ذلك مواد العزل والنظم .

المصدر: السيد وآخرون (2003).

في القطاع سالف الذكر والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالطاقة، يتمثل التحدي المستمر في عدم كفاية التنسيق بين العديد من المؤسسات الحكومية المعنية، وبالتالي تعمل اللجنة العليا للطاقة على تحسين شروط التنسيق. ولدى اللجنة العليا للطاقة خطط لوضع سياسات متنوعة لقطاع الطاقة بين المشاركين وإنفاذ القرارات في ظل هذه الأطر التنظيمية.

لدى الكويت أعلى مستوى من مكافئ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد في العالم (21 طن/للفرد الواحد). في عام 2015 بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة 83 مليون طن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الانبعاثات بشكل ملحوظ في عام 2035، بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 1.1 %، يوضح الشكل أدناه هذه الزيادة.

شكل (22) الانبعاثات المكافئة بالوقود في الحالة الاعتيادية

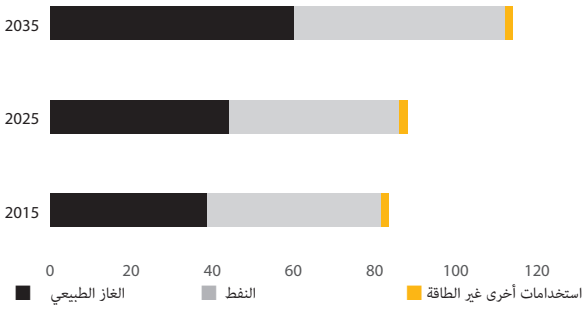

الانبعاثات المكافئة بالوقود في الحالة الإعتيادية (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مليون طن)

المصدر: الفصل الثاني - نظرة عامة على الطاقة في الكويت حتى عام 2035

شكل (23) مسار انبعاثات غاز الاحتباس الحراري

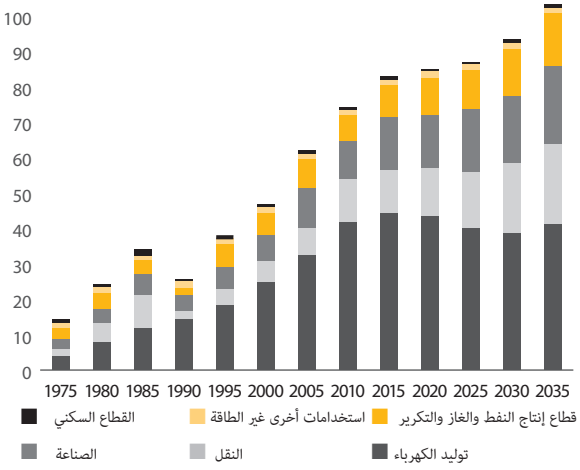

الانبعاثات المكافئة لثاني أكسيد الكربون مليون طن

المصدر: الفصل الثاني - نظرة عامة على الطاقة في الكويت حتى عام 2035

يوضح شكل (23) مسار انبعاثات الغازات الدفيئة/غازات الاحتباس الحراري في قطاعات التحول والطلب واستخدامات أخرى بخلاف الطاقة خلال الفترة المحددة، كما يتم تقسيم قطاع الصناعات التحويلية إلى توليد الكهرباء وإنتاج البترول والنفط والتكرير. يؤدي التحول من استخدام النفط إلى استخدام الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في قطاع الطاقة إلى انخفاض طفيف في الانبعاثات من 44.6 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إلى 41.4 مليون طن في عام 2035، على الرغم من زيادة الانبعاثات من النفط والغاز بنحو 55 % في الفترة من 2015-2035.

شكل (24) الانبعاثات لكل فرد في الكويت مقارنة بمناطق معينة في الحالة الاعتيادية

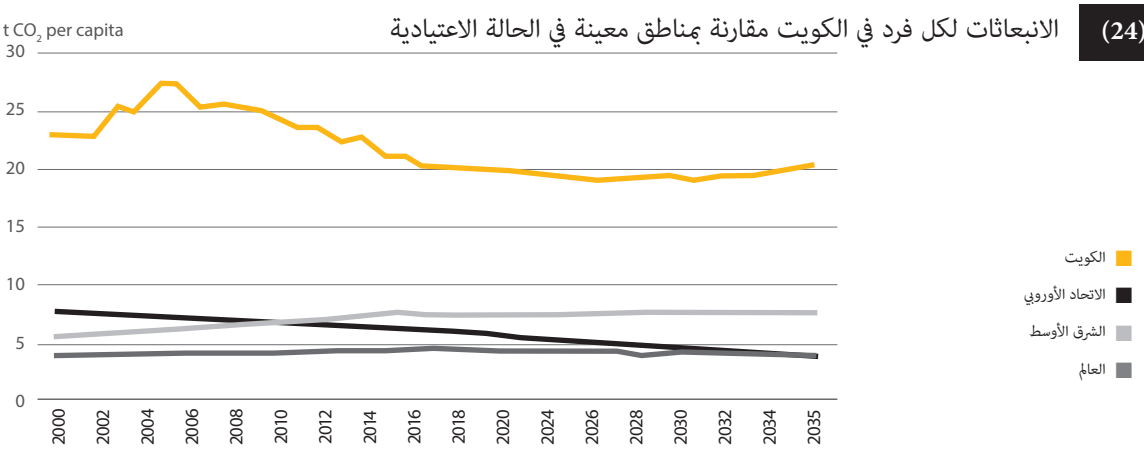

المصدر: الفصل الثاني - نظرة عامة على الطاقة في الكويت حتى عام 2035

تتجه الكويت بقوه نحو قطاع الطاقة الأنظف والأكثر مراعاة للبيئة من خلال تحديث صناعات تحلية المياه، وهي عبارة عن إدخال تقنيات فعالة مثل التحلية أو التقطير متعدد التأثير والتناضح العكسي. تتضمن التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه الكويت والتي ستؤدي حتمًا إلى تأثيرات هامة على التغير المناخي - مناخ أكثر سخونة - تأثير مدخلات التحلية والتقطير والتخلص من المياه المالحة على الحياة البحرية، وانخفاض جودة ونوعية الهواء بالقرب من وحدات التحلية والتقطير وتلوث التربة والمياه الجوفية. ومع ذلك، بما أن صناعة تحلية المياه هي من الصناعات الرئيسية والهامة في قطاع المياه، فالكويت تنظر في الوقت الحالي في إجراء إصلاحات تنظيمية ورقابية شاملة مثل إعادة هيكلة تعرفة ورسوم المياه وتخفيض الدعم على المياه وزيادة تركيبات توفير المياه وفرض غرامات على هدر المياه وما شابه ذلك. من المحتمل أن تتضمن الخطط المستقبلية لهذا القطاع أيضًا سياسات إنفاذ معايير البناء والأجهزة والنقل النظيف والتحلية الفعالة ونشر استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع[19]. يُعد مشروع الشقايا، قيد الإنشاء في الوقت الحاضر، واحداً من أكبر المبادرات الواعدة في الكويت ومن المقرر إنجازه بحلول عام 2030. صمم المشروع لتحقيق ثلاث نتائج رئيسية 1) خلق حوالي 1200 فرص عمل ابتكارية للشباب الكويتي، 2) تأمين إنتاج طاقة كهربائية وتنويع مصادرها، و3) خلق اقتصاد صناعي موازٍ لا يعتمد على النفط. ومن المتوقع أن ينتج المشروع 15 % من الطاقة بحلول 2030 من خلال استخدام عدد من مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس، والحرارة والرياح. ويعتبر مشروع الشقايا من المبادرات الصديقة للبيئة التي تعمل على الحفاظ على موارد البلاد وتخفيف الضغط على محطات الطاقة التقليدية خاصة خلال فصل الصيف، بالإضافة إلى أن المشروع مصمم على أساس استخدام جميع المعدات والآلات المصنعة محليا. يحتوي الملحق 7 على أمثلة أخرى لمشاريع التنمية المقترحة.

ولأغراض التحول نحو الطاقة الأكثر مراعاة للبيئة، أطلقت الكويت « ورقة بيضاء حول استراتيجية وطنية للطاقة المستدامة في عام 2017». أوصت هذه الورقة، من بين أمور أخرى، بتعيين «جهة رائدة قومية» لتنفيذ عدد من الخطط الموصي بها. عادة ما يكون «الرائد القومي» كيانًا وطنيًا يتم إنشاؤه خصيصًا لتنسيق الأبعاد المتعددة للاستراتيجية وتوفير روابط بين وعبر مستويات مختلفة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات الجهات المعنية وأصحاب الشأن. علاوة على ذلك، يمكن «للجهة الرائدة» تسهيل التنسيق الأفقي بين أصحاب الشأن والجهات المعنية على المستوى الوطني والإقليمي[20]. تتطلب مبادرة «الجهة الرائدة» دعمًا من وحدة البحوث الوطنية المؤهلة لمراقبة عملها، في حالة دولة الكويت، أنشأ مجلس الوزراء اللجنة العليا للطاقة. لقد قامت العديد من الدول بتبني مبادرة «الجهة الرائدة» بنجاح مثل الامارات العربية المتحدة، وقطر،ونيكاراغوا.

تعزيز الطاقة المتجددة

تمتلك الكويت موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المنتشرة، ومع ذلك لا يتم توظيفها بشكل صحيح وبطريقة فعالة. تبلغ قدرات الطاقة المتجددة بين محطات توليد الطاقة المتجددة أقل من 1 % من إجمالي توليد الطاقة في الدولة. على الرغم من أنه من المتوقع أن تزيد الطاقة المتجددة إلى 5 جيجا وات وفقًا للخطة المستقبلية، إلا أن ذلك لم يلب الهدف المعلن للبلاد وهو الوصول إلى 15 % من الطلب على الطاقة من الطاقة المتجددة، ولهذا الغرض تخطط الكويت لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة بطرق مختلفة كما هو موضح في شكل (25) أدناه:

شكل (25) تقنية التوليد التقديرية حسب النسبة المئوية من إجمالي القدرات المسجلة في 2035 مقارنة مع 2015

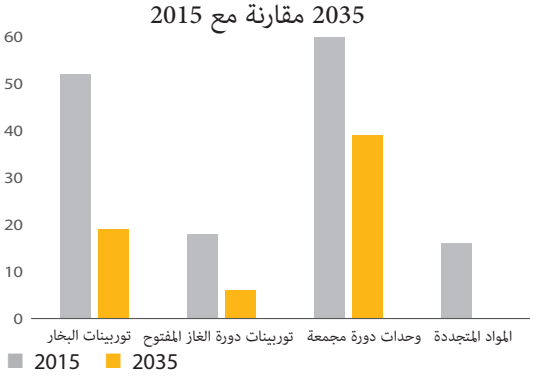

المصدر: الفصل الثاني - نظرة عامة على الطاقة في الكويت حتى عام 2035

بالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، تم الإفادة بعدد من إصلاحات السياسة لزيادة كفاءة الطاقة وتحقيق أهداف الطاقة في البلاد. يحتوي الجدول أدناه على إصلاحات السياسات العامة ذات الصلة.

19 . من الأمثلة الجيدة على ذلك تكنولوجيا مياه الشرب الجديدة في كاظمة التي تم تطويرها في معهد الكويت للأبحاث العلمية

20 . تبنت عدد من الدول مبادرة "الراعي الوطني" بنجاح مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر ونيكاراغوا وكانت النتائج إيجابية

جدول (11) إصلاحات السياسة لتحقيق أهداف كفاءة استخدام الطاقة في دولة الكويت

إجراءات كفاءة استخدام الطاقة
إنفاذ وتحديث إجراءات البناء والقوانين للحد من الطاقة المسموح باستخدامها لتكييف الهواء.
تعزيز ترتيب النوافذ في المباني لزيادة الكفاءة وتركيب نظم ضوئية متكاملة للمباني.
الاستثمار في تجديد المباني.
تبريد المناطق.
تنفيذ برنامج وضع العلامات الموحدة على الأجهزة والمعدات.
تعزيز شركات خدمات الطاقة وتشجيعها على العمل داخل القطاع لتسويق برامج كفاءة استخدام الطاقة للمستهلكين ودعمهم لتقدير وفورات الطاقة.
إصلاحات تسعير الطاقة
استبدال الدعم الشامل تدريجيًا بالتحويلات النقدية المستهدفة أو خطط تعويض المستهلكين المؤهلين السريعة والزيادات المفاجئة في الأسعار مما يؤدي إلى زيادة المعارضة العامة.
تحديد آلية تعديل الأسعار بوضوح لتحركات الأسعار المستقبلية.
دمج التدابير لحماية الشركات التي تستخدم الطاقة بشكل كبير في الاقتصاد من تأثيرات تضخم زيادات الأسعار - المرتبطة بتدابير كفاءة الطاقة في الصناعة.
إطلاق حملة توعية عامة مستمرة وطويلة الأجل قبل إجراء إصلاحات في أسعار الطاقة.

المصدر: معهد اكسفورد لدراسات الطاقة، معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي (2017)، «مستقبل نظام الطاقة الكويتي: الحد من التهديدات واستغلال الفرص»، «ورقة عمل حول استراتيجية الطاقة الوطنية المستدامة، جامعة أكسفورد، فبراير 2017».

هدف التنمية المستدامة 8

العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع

وضعت دولة الكويت العديد من الخطط التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من الناحية الهيكلية من خارج قطاع النفط الذي يعتبر من الناحية التقليدية المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت، إلى الحد الذي تؤثر فيه التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بشكل مباشر. على سبيل المثال، فقد انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 10,113 دولار أمريكي في عام 2012 إلى 9,208,8 دولار أمريكي في عام 2016 نتيجة لانخفاض أسعار النفط آنذاك (انظر شكل 26 أدناه) الغاية رقم 1.8:

شكل (26) الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)

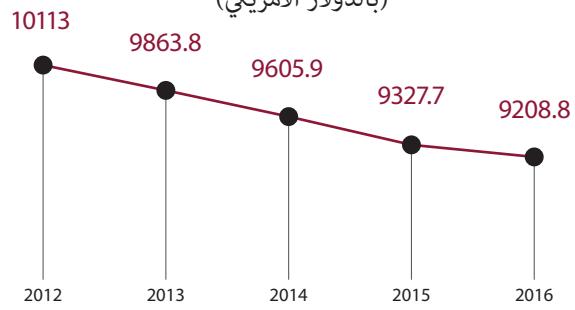

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

كما توضح إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 85,200 دولار في عام 2012 إلى 75,640 دولار أمريكي في عام 2016، مما أدى إلى انخفاض كبير في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد من الأشخاص العاملين، بنسبة 3.1 % - 1.6 % في عامي 2012 و2016 على التوالي، حسب الشكل الموضح أدناه الغاية 3.8:

شكل (27) متوسط نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي

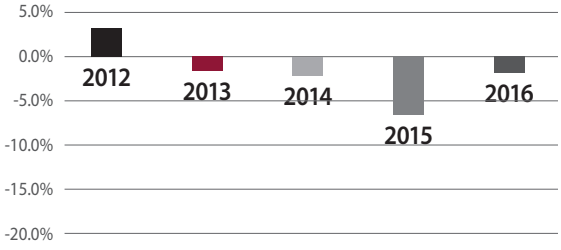

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

صاحبة مشروع كويتية بدعم من صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة (2017)

وضمن جهود الدولة لتنويع الاقتصاد، أنشأت الحكومة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لجذب الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية وتطوير القطاعات الصناعية وتنويع مصادر الدخل القومي وخلق فرص عمل. وفي عام 2017، أنشئت الهيئة العامة للقوى العاملة التي أصدرت الإجراءات الإدارية الضرورية لتنظم عمل مؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما طورت الموقع الإلكتروني لتسمح لمزودي الخدمات بالتقدم بالعطاءات والمناقصات إلكترونيًا.

ولضمان توفير العمل اللائق للجميع بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، فقد أجرت الهيئة العامة للقوى العاملة مسحا لتحديد أفضل أماكن وأوقات العمل المناسبة للنساء العاملات لأغراض الأمن والسلامة. علاوة على ذلك، قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لإنفاذ المواد 14 و15 من القانون رقم 8 لسنة 2010 والتي تؤكد على أهمية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص حيث يمثلون ما لا يقل عن 4 % من الموظفين.

من ناحية أخرى، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية العديد من التدريبات المهنية والحرفية بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للنساء اللاتي يواجهن ظروفًا مالية صعبة أو ممن هن دون مستوى المعيشة المناسب حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهن على المدى الطويل والحصول على وظيفة دائمة، كما أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية حاضنات أعمال صغيرة ومتوسطة في صورة (33) بوتيك[21]، تهدف إلى دعم التسويق والترويج للمنتجات الحرفية، بالإضافة إلى ذلك أجريت مشاورات وندوات دراسية واجتماعات في المعارض التجارية لخدمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الغاية 5.8).

ووفقًا لما ورد في دراسة المسح الوطني للقوى العاملة الذي أجرته الإدارة المركزية للإحصاء في عام 2015، بلغ معدل البطالة 2.2 % بين الذكور و4.4 % بين الإناث، وكان هذا المعدل أعلى بقليل بين المواطنين الكويتيين الذين يمثلون 4.7 % (4.2 % بين الذكور و5.5 % بين الإناث) مقارنة بنسبة 1.8 % بين غير الكويتيين (0.8 % بين الذكور و4.2 % بين الإناث). يوضح الملحق (8) مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل حسب العمر.

وكما ذُكر آنفا في الجزء الخاص حول هدف التنمية المستدامة رقم 5، فلقد كشف المسح الوطني للقوى العاملة لعام 2015 أن معدل البطالة يبلغ 2.2 %. ويوضح شكل (28) أدناه المزيد من التفاصيل الغاية رقم 5.8:

21 . وزارة الشؤون الاجتماعية (2018). دور الأطراف المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شكل (28) معدل البطالة المصنفة حسب النوع والجنسية

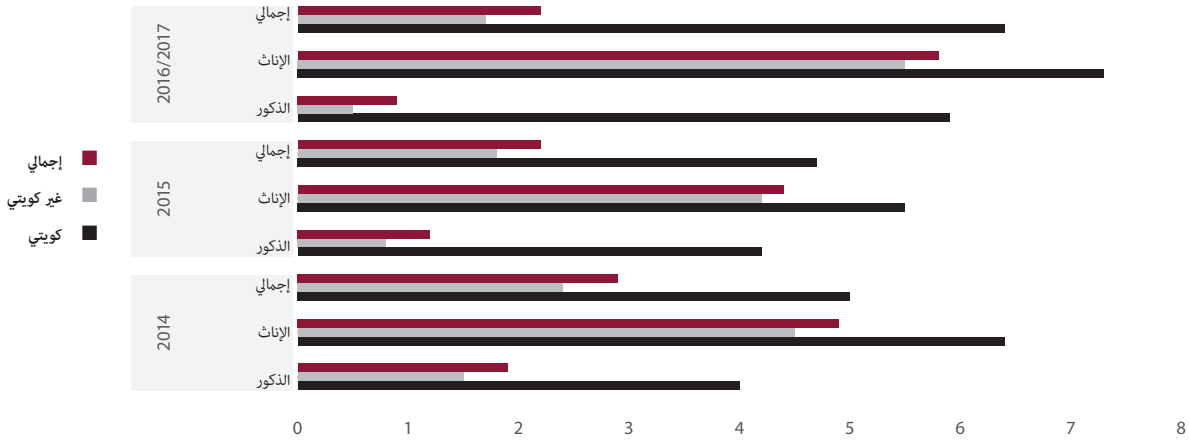

المصدر: الإدارة المركزية للاحصاء دراسة المسح للقوى العاملة الوطنية 2015

كما أظهر المسح الوطني للقوى العاملة أن 64.6 % من المقيمين يعملون في القطاع الخاص، 19.3 % في القطاع الحكومي و14.4 % يمتلكون/ يعملون في شركات عائلية و1.5 % يعملون في المرافق المملوكة للحكومة.

شكل (29) نسبة الموظفين في كل قطاع

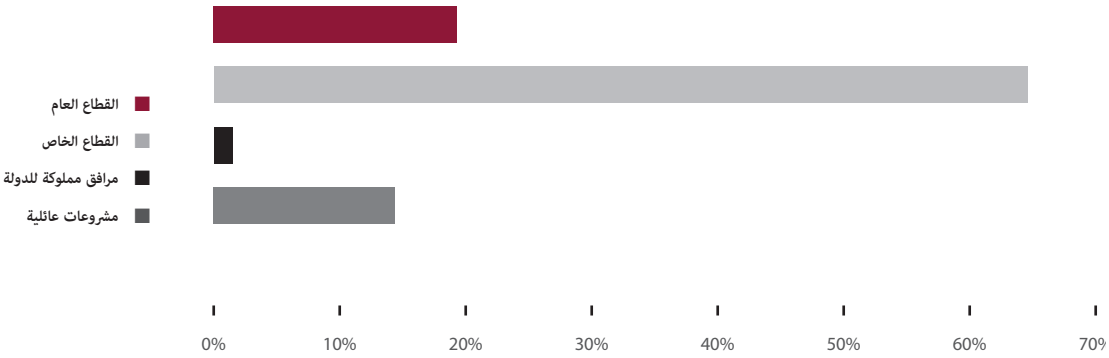

المصدر:الإدارة المركزية للإحصاء 2018، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2012 - 2016 – الإصدار الأول

ومع ذلك، كان معدل البطالة الأعلى بين مجموعات الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 - 24 سنة و25 - 34 سنة حيث بلغ نسبة 15.4 % و4.1 % في عامي 2016 و2017 على التوالي مقارنة بانخفاض معدل البطالة بين البالغين (35-44 سنة) من 1.1 % في عام 2014 إلى 0.5 % في عام 2017/2016:

شكل (30) معدل البطالة المصنفة حسب العمر

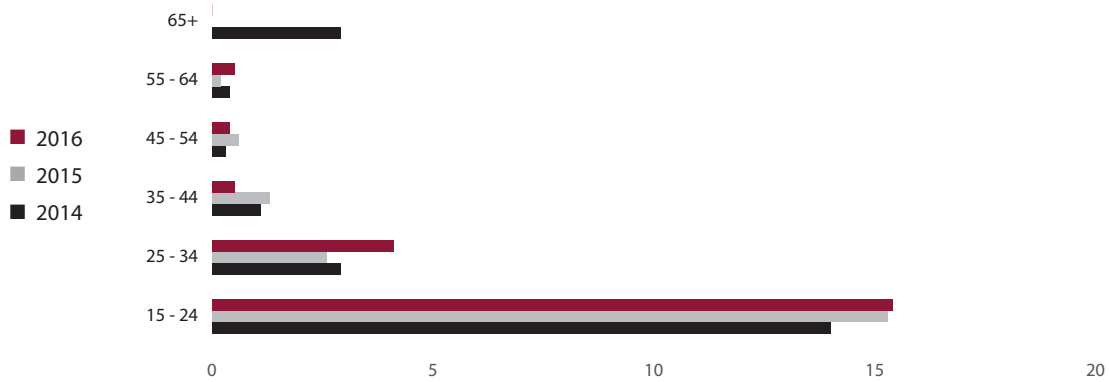

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة عدة قرارات وزارية لتنظيم أوضاع العمل وحماية الحقوق العمالية، فعلى سبيل المثال، يختص القرار الوزاري رقم 2011/201 بالعمل القسري ويحدد القرار الوزاري رقم 2010/189 الحد الأقصى لعدد ساعات العمل في الأماكن المفتوحة/العامة. كما عملت الهيئة العامة للقوى العاملة على إنشاء مراكز إيواء للعمالة الوافدة تعمل الهيئة في الوقت الحاضر على تنظيم العمالة المنزلية التي كانت في السابق تابعة لوزارة الداخلية (الغاية 7.8).

صنفت الهيئة العامة للقوى العاملة الشركات الخاصة وفقًا لمعدلات التوظيف والتصنيف الصناعي الدولي الموحد ووضع اللمسات النهائية على مشروع القانون بشأن تعديل النسبة المئوية للقوى العاملة الوطنية (الغاية 8. ب).

بالإشارة إلى الإصابات المهنية/إصابات العمل، سواء كانت الإصابات مسببة للوفاة أو غير ذلك، توضح الإحصاءات أن عدد الإصابات ذات الصلة بالعمل قد ارتفعت من 2,013 حالة في عام 2012 إلى 2,419 حالة في عام 2016 وفقًا للشكل أدناه (الغاية رقم 8.8).

علاوة على ذلك، فقد تم تحديد قطاع السياحة باعتباره أحد الموارد المحلية غير المستغلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتمت الإشارة اليه في عدة أجزاء من خطة البلاد الإنمائية. وفي فبراير 2018، أفتتح صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، «مركز الشيخ عبد الله السالم الثقافي الذي تم تصميمه حديثا، وكان «مركز الشيخ

شكل (31) عدد إصابات العمل في الكويت

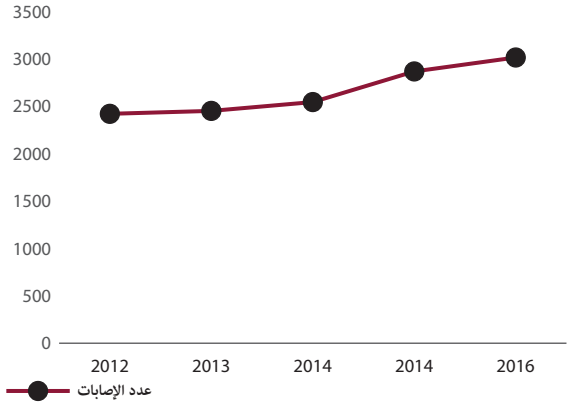

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012 - 2016 – الإصدار الأوّل

جابر الأحمد الثقافي» أفتتح في 2016 وتمثل هذه المراكز الواجهة الثقافية الجديدة في الكويت، وتهدف إلى مساعدة سكان الكويت من كويتيين وغير كويتيين والسياح من الخارج على استكشاف ماضي وحاضر الكويت وتقدير إمكاناتها المستقبلية، بما يتيح الفرصة لتعزيز المركز الاجتماعي والإبداعي للكويت والمنطقة، حيث تستثمر إمكانات هذه المراكز الثقافية كمساحة متعددة التخصصات للأغراض الترفيهية والتثقيفية والإبداعية من خلال تقديم عروض وفعاليات وانشطة تستهدف جميع شرائح المجتمع وتوفر المجال لتبادل الحوار والمعارف والخبرات والمهارات.

أما بالنسبة لعدد فروع البنوك التجارية، فقد ارتفع من 400 في عام 2013 إلى 432 في عام 2016 وارتفع متوسط عدد فروع البنوك التجارية إلى 13.5 فرع لكل 100,000 شخص

جدول (12) عدد فروع البنوك التجارية وماكينات الصراف الآلي حسب عدد السكان في دولة الكويت (2012-2016)

السنة	عدد السكان (15 سنة وما فوق)	عدد فروع البنوك التجارية	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100,000 شخص (15 سنة فما فوق)	عدد ماكينات الصراف الآلي	عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100,000 شخص (15 سنة فما فوق)
2012	2,673,131	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة	1,428	53.4
2013	2,799,792	400	14.3	1,475	52.7
2014	2,923,680	419	14.3	1.639	56.1
2015	3,073,028	424	13.8	1.708	55.6
2016	3,204,656	432	13.5	1.991	62.1

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

(15 سنة فما فوق) في عام 2016 كما زاد عدد ماكينات الصرف الآلي إلى 62.1 ماكينة لكل 100,000 شخص (15 سنة فما فوق). يوضح الجدول أعلاه التفاصيل (الغاية 10.8).

ولقد احتلت دولة الكويت المركز السابع من بين 137 دولة وفقًا لتقرير مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018/2017 فيما يتعلق بالدين الحكومي ضمن إطار الركيزة الثالثة حيث بلغ حجم المديونية العامة 18.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما احتلت المرتبة 28 فيما يتعلق بالمدخرات القومية الإجمالية حيث بلغت 28.8 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرًا بتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية لمدة 3 سنوات حول «برنامج الكويت الوطني للعمل اللائق»، الذي يعتبر بمثابة ترجمة للأولويات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية بما يتماشى مع رؤية الدولة 2035 والأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030. وتركز أولويات البرنامج على (أ) تمكين العمال الأجانب (الذكور والإناث على حد سواء)، (ب) تعزيز عمل القوى العاملة الأجنبية، (ج) تعزيز الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي. كما يدمج البرنامج مبادئ المساواة بين الجنسين والبيئة المستدامة والحياد بشكل تام.

الحد من مخاطر الكوارث – دولة الكويت

دعمًا لجهود دولة الكويت في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، قامت وحدة الحد من مخاطر الكوارث ببذل الجهود التالية:

- **تطوير صناعات تصديرية جديدة لدعم الدخل والناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز التعاون بين المستثمرين الأجانب (الذين لديهم أسواق ومنتجات خاصة بهم – الغاية 1.8).**
- **استيراد المنتجات والتقنيات التي تستخدم المواد الخام والعمل على تطويرها التي يمكن تسويقها عالميًا بأسعار مضاعفة لسعر المواد الخام (الغاية 3.8).**
- **استخدام خطوط إنتاج عالية التقنية حيث لا تحتاج إلا التشغيل التلقائي لتجنب أي مخاطر أو كوارث مهنية (الغاية 8.8).**
- **اللجوء إلى القروض الصناعية من البنوك الصناعية والبنوك التجارية الأخرى (الغاية 10.8).**

مختبر الروبوتات في مركز صباح الأحمد للتنمية والابتكار بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المتخصص في استكشاف ودعم الموهوبين والمبدعين في الكويت، وتطوير مواهبهم والتشجيع على الإسهام في تنمية بلدهم.

تعزيز الصناعة وجذب الاستثمارات

تأسست الهيئة العامة للصناعة عام 1997 كهيئة عامة مستقلة تخضع لإشراف وزير التجارة والصناعة بموجب القانون. وتهدف إلى تطوير وتعزيز مراقبة الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع قاعدة الإنتاج لزيادة الدخل القومي، ولتعزيز وتقوية التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي لدعم التعاون الصناعي بينهم وعلى الصعيد العالمي.

تعمل الهيئة العامة للصناعة في الوقت الحاضر على صياغة الاستراتيجية الصناعية الوطنية التي يتمثل هدفها الأساسي في زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد فرص عمل للشباب في القطاع الخاص، وتحقيقًا لهذه الغاية، أنشأت الهيئة العامة للصناعة عدة مدن صناعية تبلغ مساحتها التقريبية 41 كيلومتر مربع بالإضافة الى بناء البنية التحتية لمدينة الشدادية الصناعية على مساحة إجمالية تبلغ 5 كيلومتر مربع. كما ستقوم بإنشاء وتشغيل وإعادة تأهيل عدة مدن صناعية تبلغ مساحتها الإجمالية 93 كيلومتر مربع بالتعاون مع القطاع الخاص. كما تجذب الهيئة العامة للصناعة استثمارات من كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال صناعة الأدوية بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ووزارة الصحة بهدف زيادة مساهمة الصناعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وضمان الأمن الصحي وخلق فرص عمل (الغاية 9.2). توضح إحصاءات

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

هدف التنمية المستدامة 9

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار

الإدارة المركزية للإحصاء أن القيمة المضافة للتصنيع بلغت 2,436,3 مليون دينار كويتي في عام 2016 تمثل 7.3 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 6 % في عام 2012.

وتدخل ضمن معايير تقييم اختيار المشاريع الصناعية عناصر مثل زيادة المساهمات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل. وفي هذا الصدد، قامت الهيئة العامة للصناعة بتصميم وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية للشباب في مختلف التخصصات الصناعية لتأهيلهم وتشجيعهم على العمل في قطاعات الصناعة. إلا أن هذا الأمر لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا ويتطلب المزيد من التحسين والتعزيز حيث تظهر إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء زيادة نسبية في التوظيف والعمل في قطاع الصناعة ارتفعت بشكل نسبي بين عامي 2014 و2016 وفقًا للجدول المبين أدناه:

أصدرت الكويت القانون رقم 2013/98 بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما خصصت الهيئة العامة للصناعة نسبة 10 % من أراضيها المطورة لهذا المشروع مما يُعزز الروابط بين القطاعات المتنوعة (الغاية 3.9، ويوفر هذا الصندوق عدة مزايا على النحو التالي:

- الإعفاء الضريبي والجمركي للمشاريع.
- دعم الصادرات والمواد الخام وفقًا للقانون.
- توفير الخدمات اللازمة لبدء ومعالجة وتناول مشاكل التشغيل والإنتاج.
- توفير القروض الميسرة بفائدة منخفضة.
- التدريب والدعم الفني وتوفير الخدمات الاستشارية في جميع المجالات لمختلف المشاريع.
- إمكانية الحفاظ على الوظائف الحكومية لمدة 3 - 10 سنوات بما في ذلك فترة توقف المشروع.
- إمكانات تقديم الأفكار ودراسات الجدوى في المستقبل.

تقوم دولة الكويت في الوقت الحالي بقياس جودة ونوعية الهواء في المنطقة الجنوبية باستخدام المحطات المتنقلة لمراقبة الهواء، ورصد انبعاثات الغاز من خلال إنشاء نظم المراقبة والتحكم التي ترتبط بنظام إدارة البيانات البيئية بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة. ويتعين على كافة المؤسسات الصناعية بموجب القانون إجراء تقييم للأثر البيئي للحد من آثارها البيئية بما في ذلك انبعاثات الملوثات الغازية والانبعاثات الأخرى إن وجدت (الغاية 4.9).

وتخطط الكويت للتركيز على إضفاء الطابع المحلي على الصناعات ذات الإمكانات الصناعية لأن هذا من شأنه أن يساهم في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتزويد الصناعات بالمدخلات والخدمات المطلوبة، مما يعزز من عملية سلسلة القيمة. وتعتبر قطاعات مثل الصناعات البتروكيماوية والصناعات البلاستيكية وصناعات البوليمرات والصناعات الدوائية والغذائية من القطاعات الرئيسية المرشحة لذلك.

جدول (13) توزيع العاملين في قطاع الصناعة (2014 - 2016)

العام	إجمالي القوى العاملة	العاملين في قطاع الصناعة	النسبة المئوية
2014	1,772,035	210,633	11.9
2015	1,853,152	216,030	11.7
2016	1,965,381	224,465	11.4

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

كما تستثمر جهات أخرى في مجال البحوث والتطوير مثل وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة النفط والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.، وتوضح الإحصاءات المتاحة أن المبالغ الإجمالية لهذه الاستثمارات تبلغ أكثر من 25 مليون دينار كويتي للفترة بين عامي 2014 و2016 الغاية 5.9.

وتخطط الهيئة العامة للصناعة لإنشاء مجمع تكنولوجي في منطقة الشدادية الصناعية بهدف تشجيع المبدعين من الشباب على الاستثمار في التكنولوجيا الصناعية والتطبيقات والاستخدامات في مجالات متنوعة مثل قطاع البتروكيماويات والطاقة المتجددة والموارد المائية، مع الاستفادة الواضحة من حيث مخرجات البحوث العلمية داخل وخارج الكويت. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في إعداد وتنفيذ منتجات الابتكار التكنولوجي لأغراض تجارية وتحقيق الربحية للدولة للمستثمرين والمبتكرين من خلال احتضان الأعمال والتطوير والتسويق في الأسواق المحلية والإقليمية (الغاية 5.9 و9. ب).

بهدف دعم الابتكار، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بإنشاء جائزة الكويت للتنمية المستدامة لعام 2018 اعترافا بممارسات الأعمال المستدامة وتعزيزها، مع شركات القطاع العام والخاص والجهات غير الحكومية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشتمل الجائزة على ثمانية فئات مختلفة وفقًا للمخطط التالي:

01

جائزة المشاركة المجتمعية والتأثير الاجتماعي
تحديد المؤسسة ذات الأثر الإيجابي الأكبر في الكويت

02

جائزة تقدم رأس المال البشري
تحديد المؤسسة التي تستثمر في تطوير منتسبيها

03

جائزة التأثير البيئي الإيجابي
تحديد المؤسسة التي تساهم في حماية البيئة

04

جائزة الخدمات والمنتجات المسؤولة
تحديد المنظمة التي تحدث فارق من خلال منتجاتها وخدماتها

05

جائزة الابتكار
تحديد المؤسسة التي تستثمر في تجسيد الأفكار الجديدة وفي خلق المعرفة

06

جائزة الاستراتيجية والنمو المستدام
تحديد المؤسسة التي تقود قاعدة الحوكمة والامتياز بدون نموذج استراتيجي مستدام.

07

جائزة ترويج الشفافية
تحديد المؤسسة التي تعزز الشفافية من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية الدولية

08

جائزة القيادة
تحديد المؤسسة التي تترأس عمليات الحوكمة والتزامات الإدارة العليا بشأن اتجاهات التنمية المستدامة

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة

هدف التنمية المستدامة 10

الحد من اوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

دانة النمش من الفتيات الكويتيات المشاركات في مركز صباح الأحمد لمتلازمة الداون في الكويت.

تحرص الكويت، حكومة وشعبا، على إيجاد مجتمع مرن وخال من عدم المساواة والتمييز وتلتزم بالتمسك بمبادئ حقوق الإنسان والتضمين والمساواة وتعتمد على تشجيع ودعم المنظمات والشركاء الوطنيين والدوليين. وتحقيقًا لهذه الغاية، نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية ونقحت عددًا من القوانين لضمان وجود خارطة طريق مناسبة لتحقيق الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التوقيع على اتفاقيتين دوليتين بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ويضمن قانون المساعدة العامة لسنة 12/2011 الاستهداف الشامل والعادل لجميع الأشخاص المحتاجين. ويتعين على الوحدات الاجتماعية التابعة لإدارة رعاية الأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية إجراء مسح ميداني شامل حول الوضع السكني، والمالي، والاجتماعي، والصحي لمقدم الطلب المختص وعائلته/عائلتها، ومن ثم يقدم تقرير بذلك إلى لجنة المساعدات العامة للنظر فيه واعتماد المساعدة أو رفضها استنادًا إلى المعلومات والوثائق الداعمة. علاوة على ذلك، وللحفاظ على الدعم المقدم للأسر، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء رصد وتقييم سنوي لحالة وأوضاع الأسرة وبناءً على نتائج هذا التقييم يتم زيادة أو تخفيض أو وقف المساعدات الاجتماعية. وقد قامت وزارة

شكل (32) عينة من القوانين المعدلة نحو ضمان المساواة والتضمين

المصدر: مجلس حقوق الانسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل – الدورة الحادية والعشرون

الشؤون الاجتماعية بدور هام في توفير الدعم المباشر للأسر والمجتمعات التي تعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة. على سبيل المثال، تم تقديم الدعم للعديد من الأسر من خلال تعزيز وتحسين المهارات المهنية والتسويقية للأشخاص الذين يعيشون فيها، وتمكينهم من دخول الأسواق المحلية بمنتجاتهم. كما تم تقديم الدعم للنساء اللاتي يعشن في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة من خلال مشروع « تنمية الحرف اليدوية والمهارات الاقتصادية للمرأة الكويتية»، يهدف إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال التدريب المهني ومعارض التسويق ووسائل الإعلام.

كما أدخلت الكويت المبادئ سالفة الذكر في المناهج التعليمية في المدارس والجامعات بضمان اعتمادها وتبنيها بشكل كامل في الحياة اليومية للأجيال القادمة، وتم تنظيم عدة دورات تدريبية للمدرسين والمهنيين العاملين في مجال التعليم للحصول على دعمهم بشكل تام وضمان دمج مبادئ حقوق الإنسان في النظام التعليمي. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة عددًا من الآليات الوطنية لتعزيز حقوق حماية الإنسان وأسس المساواة في جميع المجالات. يوضح الشكل (33) المؤسسات واللجان التي تأسست لهذا الغرض بالإضافة إلى ذكر نطاق عملها وتفويضها.

شكل (33) المؤسسات واللجان العليا المعنية بزيادة الدمج ضمن اختصاصاتها المنوطة بها

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
هيئة عامة مستقلة تعمل على مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والشفافية.

الهيئة العامة للقوى العاملة
الإشراف على القوى العاملة بالقطاعين الأهلي والنفطي، ووضع إجراءات تأسيس النقابات العمالية واتحادات أصحاب الأعمال، وإصدار اللوائح الخاصة بقواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل. وتقدير الاحتياج العمالي وكيفية انتقال العمالة من صاحب عمل لآخر.

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
تطبق الهيئة قانون8 /2010 الذي يعتمد مفهوم منظمة الصحة العالمية في تحديد الإعاقة وبما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعمل على توفير الترتيبات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك توفير خدمات مترجم لغة إشارة ومعين لخدمة المكفوفين وتصميم المباني العامة والخاصة عامة الاستخدام بما يتناسب مع نوع ودرجة الإعاقة. بالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي من حيث البعثات والمنح الدراسية داخل وخارج دولة الكويت.

الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية
تعمل على الانتهاء من موضوع المقيمين بالبلاد بصورة غير قانونية ضمن إطار الشرعية القانونية

مركز إيواء العمالة الوافدة
يقدم العديد من الخدمات التي يقدّمها بالتعاون مع ممثّلين من جهات أخرى في الدولة مثل وزارات الصحة والداخلية والعدل، تشمل: المشورة القانونية والنفسية وإعادة تأهيل العامل في سوق العمل

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
الإشراف على إعداد الرؤية المستقبلية والأهداف الاستراتيجية الإنمائية وخطط التنمية الوطنية للدولة والمشاركة في رسم السياسات العامة واقتراح التشريعات والنظم والمشروعات التنموية الكبرى لتحقيق الأهداف التنموية ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.

المصدر: لجنة حقوق الإنسان، فريق العمل المعني بالتقرير الطوعي الوطني، الدورة الحادية والعشرون

تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة

تخصص حكومة الكويت بدلات مالية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، بالإضافة إلى مساعدات مالية لمن يقدمون الرعاية لهم، كما تقدم مخصصات شهرية للأشخاص 18 سنة فما فوق، وتقدم الحكومة المنح المالية (بين 17,000 و34,000 دولار أمريكي في السنة) وقروض سكنية وتخفيض ساعات العمل وتخفيض سنوات العمل قبل التقاعد للأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص الذين يقدمون خدمات الرعاية لهم، بالإضافة إلى الدعم المالي. وتعمل الحكومة أيضا على تطوير القدرات المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث القدرات السمعية والبصرية والحركية والذهنية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 18 حتى 45 سنة، لتسهيل اندماجهم في المجتمع. ويتم إعداد برامج متخصصة تتوافق مع طبيعة الإعاقة بحيث تُمكن الأفراد المعنيين من الدخول إلى سوق العمل إن أمكن، وفي عام 2012، تم استهداف 151 من هؤلاء المتدربين من بينهم 81 أنثى.

في 2014، تم تأسيس مركز متخصص تحت إدارة الرعاية الاجتماعية للتدخل المبكر وتقديم الخدمات المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقة التي تتضمن الإشراف الطبي والمتابعة والعلاج والخدمات الترفيهية والتكامل والدعم النفسي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك تطبق الحكومة

جدول (14) الأشخاص ذوي الإعاقة الذين استفادوا من الخدمات في عام 2010

الأطفال دون سن 18 سنة الذين هم تحت رعاية الهيئة العامة	9,771
الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم	6,740
الأشخاص الذين يعانون من إعاقات متوسطة وشديدة	19,720
الأشخاص الذين يعانون من إعاقات متوسطة وشديدة بدون عمل	8,009
النساء اللاتي يقدمن الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة بدون عمل	4,020

المصدر: تقرير وطني مقدم وفقًا للفقرة 5 من ملحق قرار مجلس حقوق الإنسان 2010

نظم وقائية مثل إجراء فحوصات طبية للعوامل الوراثية وفحص الأجنة بغرض الحد من الإصابة بالإعاقات بين المواطنين. ويعتبر هذا المركز مشروعا تجريبيا حيث تخطط الحكومة لتنفيذ وإنشاء مراكز أخرى في مناطق أخرى في المحافظات الستة.

وكانت حكومة الكويت قد أصدرت القانون رقم 8 /2010 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، يشمل الكويتيين وغير الكويتيين على حد سواء ويضمن توفير التعليم والرعاية الصحية والحقوق الوظيفية (بما في ذلك حق الحصول على فرصة عمل)، وتعمل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على تقديم مجموعة من الخدمات بما في ذلك إصدار شهادة رسمية تثبت الإعاقة وبطاقة تُستخدم في بيت الزكاة والعديد من الخدمات المالية والاجتماعية الأخرى.

التضمين من المنظور الجنساني

تم تطبيق عدد من السياسات والإجراءات لضمان المساواة بين الجنسين في العديد من القطاعات، وقد تم مناقشة هذا القسم بالتفصيل في الجزء الخاص بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك وبالنظر إلى أهمية التضمين وتمكين الشعوب والمساواة، تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون رقم 6 لسنة 2010، تم إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة الكاملة بين الجنسين في مكان العمل حيث يحصل الرجال والنساء على أجر متساوٍ مقابل عمل متساوٍ. علاوة على ذلك، فإن صاحب العمل مكلف بالسماح للأمهات العاملات المرضعات بوقت كاف للرضاعة الطبيعية ويتم احتسابها ضمن ساعات العمل، وتقديم خدمات حضانة الأطفال للرضع المصاحبين لهن، ولضمان حصول الأمهات على استحقاقات ومعاشات تقاعدية إذا كن ملزمات بالاستقالة من العمل بسبب التزامات الزواج (خلال سنة واحدة من الزواج). كما يفرض القانون على أصحاب الأعمال توفير النقل الآمن للنساء العاملات في النوبات الليلية. كذلك تحصل النساء في الوقت الحاضر بموجب لقانون المعدل رقم 2009/87 على حق التقدم لشغل وظائف قضائية ووظائف أخرى في وزارة الداخلية، الأمر الذي لم يكن ممكنًا من قبل.

التضمين في مكافحة الإتجار بالبشر

تتبع الكويت سياسة صارمة فيما يتعلق بالإتجار بالبشر مما يعني أن أي شخص يثبت أنه قد ارتكب مثل هذا الفعل أو قام بتهريب المهاجرين قد يواجه عقوبة صارمة بما في ذلك السجن لمدة تصل إلى 15 سنة وغرامة لا تقل عن 15,000 دينار كويتي، أما فيما يتعلق بضحايا الإتجار بالبشر والتهريب، فتتوفر خدمات الإيواء المتخصصة تحت إشراف دائرة المهاجرين في وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية. ويعمل في مراكز الإيواء الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون والمهنيون والقانونيون بالإضافة إلى مقدمي خدمات الرعاية الصحية، وفي عام 2013، بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة 1970 عاملًا لاجئًا.

التضمين في حماية العمال المهاجرين والعمالة المنزلية

تم تشريع سلسلة من القوانين والإجراءات المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين. على سبيل المثال، يحدد القانون رقم 2010/6 الحد الأدنى للأجور وتحديثه كل 5 سنوات، ولا يمكن تخفيض هذه الأجور حتى لو وافق الطرفان على ذلك. يُكلف صاحب العمل بدفع الراتب للعامل حتى خلال فترات توقف العمل في المؤسسة أو عندما يتعذر تسيير الأعمال بسبب ظروف خارجة عن إرادة العامل، ويتعين على صاحب العمل توفير مقومات الصحة والسلامة في بيئة العمل وأن يقوم بتعويض العمال عن أي حوادث مهنية. ولغرض تسهيل الإبلاغ عن أي مخالفات تم إنشاء خط ساخن يمكن للعامل من خلاله الإبلاغ عن أي إساءة أو أضرار يتعرض لها من صاحب العمل، وترسل جميع الشكاوى إلى قسم «التحقيق في مكان العمل» حيث يتم الاطلاع عليها والتحقيق فيها لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

كما يتم تنظيم العمالة المنزلية الوافدة بموجب القانون رقم 1992/40، الذي يُنظم توظيف العمالة المنزلية، ولقد وضعت الحكومة معايير صارمة لترخيص مكاتب العمالة المنزلية الوافدة من أجل حماية حقوق العمال المهاجرين والتحقق من أي إساءة محتملة ومحاكمة

ومساءلة المخالفين، والاستماع لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك العامل وصاحب العمل ومكتب التوظيف، والالتزام بحفظ العقود الموقع عليها مع العمالة وحفظ حقوق العمال من خلال تحديد ساعات العمل والإجازة الأسبوعية وعدم القدرة على تعيين العمالة المنزلية لدى أي طرف آخر وتوفير الطعام والمأوى والملبس وحظر استخدام العمالة المنزلية في أي عمل يهدد كرامتهم ويحظر الاحتفاظ بجواز سفر العمالة المنزلية لدى صاحب العمل أو غيره.

ولأغراض حماية هذه الفئة من العمالة ضد الاستغلال، أنشأت وزارة الداخلية إدارة العمالة المنزلية وتم تفويضها بإجراء عمليات تفتيش منتظمة على مكاتب استقدام العمالة. علاوة على ذلك، تم تعيين قسم لتلقي الشكاوى من السفارات. وأخيرًا، تم إنشاء مراكز إيواء للعمالة المنزلية اللاتي يعانين من مشاكل قانونية مع أرباب العمل وتجهيزها بالمرافق اللازمة من العيادات الطبية وتقديم الدعم النفسي والتأكد من حصول العاملات على كامل حقوقهن.

يقدم تقرير المنظمة الدولية للهجرة الصادر سنة 2017 تقييما شاملا لحالة الهجرة في الكويت وفقاً للمجالات الستة لمؤشرات حوكمة الهجرة (MGI) التالية: حقوق المهاجرين والنهج الحكومي العام إزاء الهجرة والشراكات والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين وأبعاد التنقل اثناء ألازمات والهجرة الآمنة والمنظمة[22]. ويعترف التقرير بالإنجازات العديدة التي تحققت على نحو رئيسي فيما يتعلق بحماية حقوق العمالة الأجنبية، كما يسلط الضوء على بعض المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من الاهتمام لتحسين حوكمة الهجرة بوجه عام. (مرفق مزيد من التفاصيل عن التقييم في الملحق رقم 9 من هذا التقرير)

التضمين في حقوق الأطفال

تحرص دولة الكويت على حماية حقوق الطفل من خلال عدد من السياسات والإجراءات والتدابير التي تكفل حماية الطفل ومنحهم أسماء وأوراق قانونية وظروف مناسبة لتربيتهم ونشأتهم وتعليمهم بشكل مناسب تضمن حصول كل الاطفال على كامل الحقوق القانونية الخاصة بهم. وركزت خطة التنمية الوطنية 2015-2020 على تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية لجميع الأطفال وبناء قدراتهم ووضع آلية لتحديد حالات العنف في وقت مبكر.

كما يتم تكليف الآباء والأوصياء (بما في ذلك المعلمين) بالامتناع عن اللجوء للعنف الجسدي أو المعنوي لمعاقبة الأطفال، وحثهم على اعتماد نهج مفيد وهادئ.

ويحظر المشرع استخدام الأطفال في الأعمال العسكرية أو إشراكهم في النزاعات المسلحة، كما يحظر القانون تسجيل الأطفال في المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة.

التضمين من حيث التعامل مع المسنين

1. تقدم الكويت سلسلة من الخدمات للمسنين لضمان عيشهم حياة كريمة وصحية، منها: السكن والمأوى: يقيم المسنون إقامة كاملة في المراكز التي توفرها الدولة لرعايتهم رعاية كافية وكاملة حيث تتوافر جميع الخدمات اللازمة.
2. الرعاية اليومية: يقضي المسنون الوقت في المراكز خلال النهار ويتم توفير جميع الخدمات اللازمة لهم، كما تتوفر هذه الخدمة لكبار السن الذين يعيشون بين أسرهم.
3. الرعاية المتنقلة: وهي الخدمة الأكثر انتشارًا، حيث يتم تقديم خدمات مجانية مثل الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والدعم شبه الأسري وتوفير المعدات والمساعدات المالية والخدمات الأخرى.
4. الرعاية اللاحقة: نظام متابعة جميع الحالات المتبقية للمؤسسات التي تحتاج إلى المشورة والتوجيه والدعم.
5. الرعاية القانونية: توفير الرعاية للمسنين تحت مظلة قانونية إلزامية تتضمن حماية المسنين من الاستغلال أو استخدامهم في أي أعمال غير أخلاقية.

22 . المنظمة الدولية للهجرة – التقرير النهائي حول «حالة حوكمة الهجرة» – الكويت 2017

وتوفر الحكومة مرتبات ومزايا أخرى لكبار السن بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين الكويتيين. تتطلب السياسات الحكومية أن يكون أبناء وأفراد أسرة الأشخاص المسنين مسؤولين عن رعايتهم. وفي هذا الصدد، أصدرت دولة الكويت العديد من القوانين (رقم 2010/8، 2014/114، 2016/18) ورفع التوعية بشأن استراتيجيات الصحة الوطنية لرعاية كبار السن.

أما بالنسبة إلى الشباب، فقد وضعت دولة الكويت سياسات تهتم باحتياجات الشباب المتنوعة، وتم صياغتها في عام 2017.

التضمين في شروط المقيمين ذوي الاوضاع الخاصة

لطالما كانت الكويت موطنًا لمجموعة من السكان يعرفون باسم « المقيمين بصورة غير قانونية» الذين لا يعتبرون مواطنين كويتيين بشكل كامل والذين ليس لديهم أوراق قانونية أخرى. ونتيجة لهذا الوضع القانوني غير المستقر، فإن هذه الفئة تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية تسببت في الحد من قدرتها على التطور التام أو الاندماج في المجتمع الكويتي بالكامل. ومع ذلك، ومنذ عام 1986، تقوم الحكومة بإصدار وتنفيذ سياسات وقوانين تهدف إلى تغطية أفراد هذه الفئة بالأوضاع القانونية التي تساعد على دمجهم في المجتمع الكويتي والحصول على فرص العمل.

وفي عام 1986، حقق مشروع «تدقيق وتسجيل سكان البلاد لإصدار بطاقة المراجعة» بدراسة وتصحيح أوضاع 16,618 شخصا من السكان « المقيمين بصورة غير قانونية»» والبالغ عددهم 220,000 شخص. وفي عام 2010، تضمنت خارطة الطريق المؤسسية لتحسين الوضع القانوني لهذا المجتمع عددًا من المبادئ التي تحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم بكافة جوانبها، منها:

1. توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم للجميع.
2. تحديث الوضع الأمني لجميع هؤلاء الأفراد من السكان بهدف توفير الحماية الكافية لهم وللبلاد.
3. تسهيل زيادة دمج الأفراد على أساس مدة التواجد والقرابة والمشاركة المجتمعية.
4. التعامل مع الحالات العاجلة باعتبارها من المسائل الملحة.

بالإضافة الى القيام بعدد من الأنشطة والتدخلات الأخرى لصالح هذه الشريحة من المجتمع (انظر الملحق 10).

هدف التنمية المستدامة 11

مدن و مجتمعات محلية مستدامة [23]

مركز الشيخ عبدالله السالم الثقافي (حائز على جائزة أفضل تصميم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018)

International Property Best Design Award for MENA Region 2018

لطالما واجهت الكويت التحدي المتأصل الذي يتمثل في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما أن البلد حضرية في المقام الأول، أو ما يعرف باسم «الدولة المدينة»، حيث يقطن أكثر من 98 % من مجموع السكان في التجمعات الحضرية مع التركيز على مدينة الكويت العاصمة التي تغطي 8 % من إجمالي مساحة الأراضي في البلاد، وقد مثل ذلك تحديًا هاماً من حيث عوامل التخطيط والحفاظ على الجودة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجميع بتكلفة معقولة. وتماشيًا مع هذا الواقع الديموغرافي، صممت الكويت سياسات لتطوير مدن ومناطق جديدة في الجزء الشمالي والجزء الشمالي الشرقي والجزء الغربي والجزء الجنوبي الشرقي من البلاد في محاولة لإعادة توزيع السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة.

وتعمل دولة الكويت في الوقت الحاضر على إعداد المخطط الهيكلي الرابع الذي يحدد الأهداف والسياسات الحضرية المستقبلية بحيث يعكس رؤية وأهداف وخطط الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يتعلق باستخدام الأراضي خلال فترة محددة (من 25 إلى 30 سنة). يغطي المخطط الهيكلي الحالي الفترة من 2007 إلى 2030. ويطمح إلى تحقيق توازن بين عناصر التنمية الحضرية من أجل استيعاب النمو والزيادة السكانية المتوقعة وتوزيعها بشكل متجانس داخل وخارج المناطق الحضرية، وكذلك خلق استثمارات جذابه وتحفيزية لتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل والحفاظ على الموارد الطبيعية والإيكولوجية/البيئية بطريقة متوازنة مع خطط التنمية الحضرية المستقبلية. [24]

23 . تقرير الكويت الوطني إلى مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لسنة 2016، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

24 . مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فيما يتعلق بضمان «حصول الجميع على سكن وخدمات آمنة وكافية ومناسبة وميسورة مع تحسين الأحياء الفقيرة» (الغاية 1.11)، فإن دولة الكويت خالية من الأحياء الفقيرة. ويعيش جميع قاطني المناطق الحضرية في وحدات سكنية ويتمتعون بحرية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والمياه العامة وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والخدمات الأخرى.

ولقد أنشأت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بموجب القانون رقم (47) لسنة 1993 بهدف توفير بدائل مختلفة للرعاية السكنية للمواطنين المستحقين. المؤسسة هي هيئة عامة مستقلة تم إنشائها بهدف تنفيذ سياسات الرعاية السكنية العامة وتعمل وفقا لاستراتيجية تعتمد مستوى عالي من التفاعل والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مطوري العقارات على مزيد من التفاعل بشكل أكبر مع خططها ومشاريعها[25]. يوضح جدول (15) أدناه حالة المشروعات الإسكانية التابعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية في عام 2016.

ومن حيث توفر نظم النقل الآمنة وميسورة التكلفة من الجميع (الغاية 2.11)، فإن قطاع النقل العام في الكويت يقدم خدمات نقل عامة واسعة النطاق تتضمن النقل من البر الرئيسي إلى الجزر الكويتية. إلا أنه وعلى الرغم من توفر وسهولة استعمال نظام المواصلات العامة، فإن المواطنين الكويتيين يفضلون استعمال وسائل النقل الخاصة بهم (أي السيارات الخاصة) فيسبب هذا النمط الحضري الازدحام الشديد والتلوث وغالبًا ما يُشكل تحديًا أمام سهولة وحركة التنقل.

جدول (15) وضع المشروعات الإسكانية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية 2016

الحالة	المساكن	الشقق	القسائم	مجموع الوحدات	عدد المستفيدين
المساكن الجاهزة /المشطبة	26,308	834	26,874	54,016	459,136
المساكن تحت الإنشاء	3,676	1,635	17,234	52,545	591,633
خطة الإسكان على المدى القصير	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا	78,196	812,166
خطة الإسكان على المدى الطويل	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا	تحدد لاحقًا	139,000	1,500,000
الإجمالي	**29,984**	**2,469**	**44,108**	**323,757**	**3,362,935**

المصدر: المؤسسة العامة للرعاية السكنية، سبتمبر 2016

شكل (34) نسبة استخدام المركبات في الكويت (ديسمبر 2014)

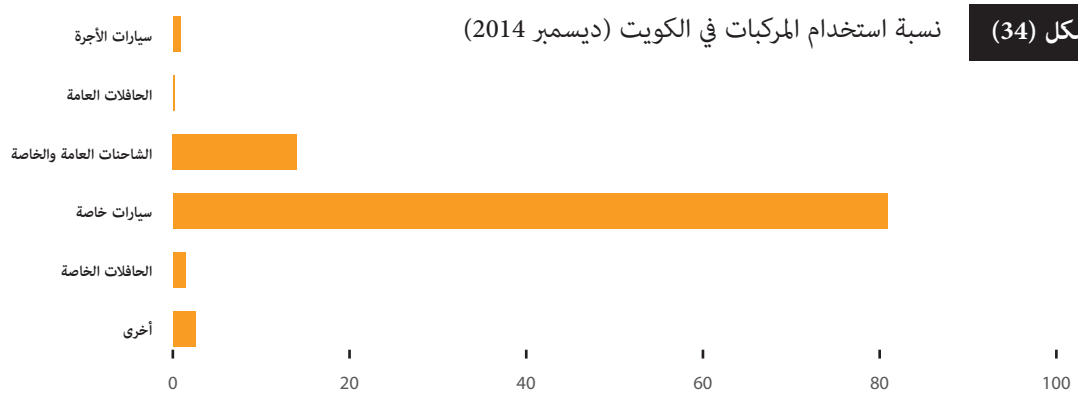

المصدر: تقرير دولة الكويت الوطني مقدم إلى منظمة الأمم المتحدة لمستوطنات البشرية (الموئل) 2016

25 . المؤسسة العامة للرعاية السكنية – يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل على الرابط التالي: https://www.pahw.gov.kw/Home_en

ويتم النظر في الوقت الحالي في العديد من خيارات التخطيط الحضري بما في ذلك تحسين وتوسيع الطرق الدائرية الحالية وتطوير الطرق الفرعية والسكك الحديدية وتحسين نظام إشارات المرور. ولقد وضعت دولة الكويت مؤخرًا استراتيجية وطنية شاملة للنقل والمرور (2010 - 2020) بدعم من الأمم المتحدة اعتمدها مجلس الوزراء بموجب القانون رقم 1426 لسنة 2010 لتنفيذها من قبل جميع القطاعات المعنية. ويدعم القانون رقم 115 لسنة 2014 الاستراتيجية الخاصة بإعادة هيكلة قطاع النقل بإنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري. وتتضمن استراتيجية النقل إجراء تغييرات على المستوى التعليمي، مثل إنشاء قسم جديد بجامعة الكويت يمنح درجة البكالوريوس في هندسة المرور والسلامة على الطريق بحيث يمكن أن يساهم هذا القسم في تخرج المهندسين المختصين بمتطلبات الطرق المحلية ـ إلى جانب إنشاء قوانين مرور جديدة تستجيب للتوسع العمراني في البلاد، علاوة على رفع مستوى التوعية لدى السكان الوافدين إلى الكويت الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية مختلفة، مما يجعلهم يتبعون عادات تختلف عما هو مطلوب. إلى جانب تطوير النظام الحضري لجعله يتضمن خطوط السكة الحديدية ومترو الأنفاق الجديد بالإضافة إلى التوسعات الإضافية لخدمات الحافلات العامة والخاصة.

و لا تزال القوانين الضرورية بحاجة إلى بعض الوقت لتطبيقها بالكامل بهدف الالتزام بها التزامًا تامًا، ويعمل مراقبو حركة المرور برصد صلاحية وسريان رخص القيادة وحالة السيارات، كما يقومون بفرض عقوبات على سائقي السيارات في حال انتهاء رخص القيادة، ويراعي السائقون غير الكويتيين الالتزام بالقانون بحذر وعناية خاصة، حيث أن بعض الإجراءات التي تطبق على مخالفة قانون المرور يمكن أن تؤدي إلى الترحيل من البلاد بما في ذلك تخطي إشارات المرور الحمراء[26]. تدرك الكويت أهمية إيجاد مصادر بديلة ومتجددة للطاقة لحماية البيئة من انبعاثات الكربون التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، وهذا يتطلب إجراء تغييرات جذرية ووقتًا كافيًا وعمالة ذات خبرة/مؤهلة تأهيلًا كاملًا لتنفيذه (الغاية 6.11.) وتشير إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء إلى انخفاض نسبة النفايات الصلبة من 12.51 % في عام 2012 إلى 11.09 % في عام 2016 وفقًا للرسم البياني أدناه:

شكل (35) نسبة إنتاج النفايات الصلبة في الكويت

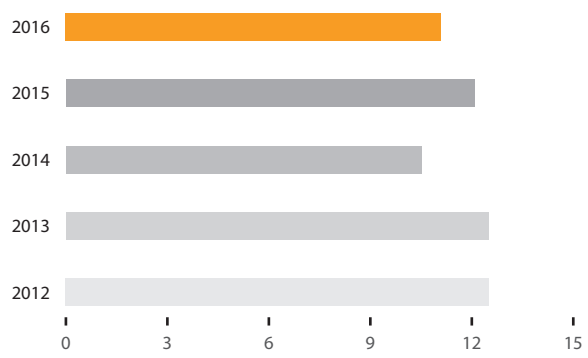

المصدر:الإدارة المركزيّة للإحصاء 2018. نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012 - 2016 – الإصدار الأوّل

أما فيما يتعلق بنوعية الهواء، فإن تلوث الهواء في الكويت ينشأ من مصادر مختلفة تتضمن مصافي البترول ومحطات الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه ومصانع الإسمنت وصناعة البتروكيماويات ومصانع الحديد والصلب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة حاليًا في المناطق الصناعية والمركبات والمخابز والصناعات الغذائية والمناطق السكنية والملوثات العابرة للحدود. أصدرت الكويت القانون رقم 42 لسنة 2014 بشأن حماية البيئة الذي تم مراجعته وتعديله بموجب القانون رقم 99 لسنة 2015. وتنص المواد رقم 113 و114 و115 من القانون على وضع آلية لمراقبة تنفيذ القوانين البيئية والتحقيق في الانتهاكات والشكاوى والمخالفات سواء في القطاع الخاص أو العام، وتم وضع أحكام للتوعية البيئية العامة والرد على الاستفسارات وتنظيم اجتماعات واسعة النطاق على المستوى المجتمعي. وتعمل الهيئة العامة للبيئة على مراقبة تلوث الهواء من خلال 15 موقع و 3 مختبرات متنقلة منذ عام 1984[27].

26 . تقرير الكويت الوطني إلى مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لسنة 2016، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

27 .العتوم، م. (2018). مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئيّة – الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

هدف التنمية المستدامة 12

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

صادقت الكويت على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدام للمواد والموارد المختلفة، وقامت بدمج إجراءات الإنتاج والاستهلاك في استراتيجياتها الوطنية، حسب الجدول المبين أدناه:[28]

وتمشيًا مع الاتفاقيات سالفة الذكر، أحرزت الكويت تقدمًا كبيرًا في ضمان الاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك. على سبيل المثال، أصدرت الهيئة العامة للبيئة عدة قوانين وسياسات تهدف إلى الحد من الملوثات العضوية الثابتة التي يمكن أن تكون محمولة بالهواء أو بالماء أو التي يمكن أن تتسبب في مشاكل صحية حادة والقضاء عليها. كما حظرت الكويت استخدام وإنتاج واستيراد وتصدير الاسبستوس وأي مواد أخرى قد تحتوي عليه، كما حظرت أيضًا استخدام أجهزة تنقية الهواء ومواد التلميع التي قد تحتوي على كلوريد الميثان. وتنظر الدولة في الوقت الراهن في وضع استراتيجية وطنية لتحديد جميع الملوثات العضوية الثابتة والنفايات الخطرة والتخلص منها، كما تطبق جميع شروط الاختبار والتحقق والامتثال المطلوبة على جميع المواد الكيميائية والمبيدات المستوردة أو المصدرة لضمان الامتثال التام لجميع القوائم الواردة في اتفاقية روتردام. وفي الوقت ذاته، تقوم الكويت في الوقت الحالي بتطوير وإنشاء مشروع جديد يسمح بقياس انبعاثات الزئبق في الجو وضمان الامتثال الملائم لجميع البنود الواردة في اتفاقية ميناماتا.

ويساعد الامتداد العمراني والنمو السكاني في زيادة كمية النفايات الصلبة الناتجة وقد دفع ذلك الكويت إلى تطبيق العديد من السياسات والإجراءات لتقليل النفايات الصلبة والنفايات الخطرة وضمان إعادة تدويرها وإعادة استخدامها أو التخلص منها بطريقة مناسبة لضمان الوفاء بتعهداتها والتزامها بمعاهدة بازل. ووفقًا لذلك تقوم الهيئة العامة للبيئة

جدول (16) الاتفاقيات الموقعة والمصادق عليها بشأن إنتاج واستهلاك وتجارة المواد المتنوعة

الاتفاقية	تاريخ التوقيع عليها	تاريخ المصادقة عليها	تاريخ النفاذ
اتفاقية بازل [29]	22/03/1989	11/10/1993	09/01/1994
اتفاقية روتردام [30]	11/09/1998	12/05/2006	10/08/2006
اتفاقية ستوكهولم [31]	23/05/2001	16/06/2006	10/09/2006
اتفاقية مينا ماتا [32]	10/10/2013	03/12/2015	16/08/2017

المصدر : Source: http://treaties.un.org

28 . الاتفاقيات وتواريخ التوقيع عليها وتواريخ المصادقة عليها متاحة على الرابط التالي http://reaties.un.org

29 . اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

30 . اتفاقية روتردام بشأن إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية.

31 . اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

32 . اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

شركة "أمنية» أول مصنع ابتكاري لمجموعة من الشابات الكويتيات من صاحبات المشروعات الصغيرة لإعادة تدوير زجاجات مياه الشرب البلاستيكية

بتنفيذ مشروع يهدف إلى تقييم حالة إدارة النفايات الصلبة وامتثالها للإطار القانوني فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة وعملية/طريقة جمع النفايات ونقل النفايات على طول الطريق حتى وصولها إلى نظام معالجة النفايات والتخلص منها. وكما ذكر أعلاه، فإن دولة الكويت في الوقت الحالي في طور وضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة بالإضافة إلى خطة العمل وإطار المراقبة خلال فترة تنفيذ مدتها 30 سنة (الغاية 12.4).

كما أنشأت الهيئة العامة للبيئة في عام 2009 قاعدة بيانات بيئية تُعرف باسم نظام معلومات الرقابة البيئية لدولة الكويت بهدف تطوير قدرات الهيئة في رصد ومراقبة المواقع والأنشطة البيئية الوطنية، ودعمها في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتناول ومعالجة المشاكل البيئية. وتعتمد هذه الهيئة نظام المعلومات الجغرافية وأجهزة الاستشعار عن بُعد لدعم القرارات القائمة على الأدلة بشكل أفضل.

تعالج الكويت منذ عام 2013 جميع النفايات الطبية الناجمة عنها بشكل تام بنسبة 100 %، كما حققت الكويت هذا الهدف من خلال إغلاق 10 منشآت لحرق النفايات الطبية بسبب افتقارها للمعايير المطلوبة ولم يتم التحكم في الانبعاثات المتولدة منها. وعوضا عن ذلك، أنشأت الهيئة العامة للبيئة ثلاث محارق صديقة للبيئة بعيدًا عن المناطق السكنية مزودة بنظم معالجة بالغاز (بما يتوافق مع المعايير الطبية المحددة) من أجل معالجة النفايات الطبية الخطيرة. يوضح الرسم البياني أدناه انتاج النفايات الطبية الخطرة منذ عام 2012 وزيادة النسبة المئوية للنفايات الطبية الخطرة المعالجة لتصل إلى 100 % اعتبارًا من عام 2013 وما بعده.

شكل (36) نسبة النفايات الطبية الخطرة المعالجة

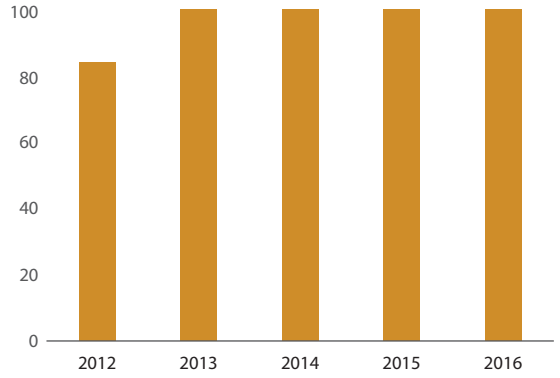

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

فيما يتعلق بإعادة التدوير على المستوى الوطني، تشير الإحصاءات أن معدل إعادة تدوير النفايات الصناعية قد شهد بعض التقلبات بين عامي 2012 - 2014 لكنه استقر بعد ذلك ليصل إلى 12.9 % في عام 2016، وفقًا للرسم البياني التالي (الغاية 12.5[33]):

بالإضافة الى ذلك، فقد تخلصت الكويت من 90 مولدًا يحتوي على مركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور وهي

33 . المتاح بالنسبة لدولة الكويت من حيث إعادة تدوير النفايات الصلبة هو نفايات البناء فقط: المرجع: المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

شكل (37) نسبة النفايات الصناعية المعاد تدويرها

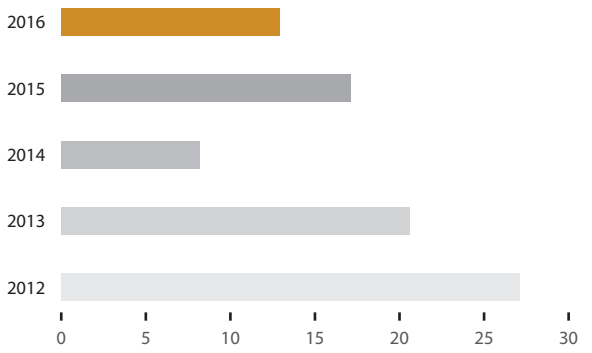

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2016-2012 – الإصدار الأوّل

عبارة عن مادة سائلة نفطية أو مواد صلبة خطرة يمكن أن تتسبب في مشاكل صحية حادة ويمكن العثور على هذه المادة في ألواح المولدات المطبوعة، لأن الكويت لم تمتلك آلية مناسبة للتخلص من هذه المواد امتثالًا للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل. ومع ذلك فإن العديد من المولدات التي تعمل باستخدام مركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور سيتم إعادة تصديرها واستبدالها بمولدات تعمل بالنفط العادي.

وتحقيقا لهدف التنمية المستدامة 12 بشكل تام، كان من الضروري التعاون مع المواطنين جميعا وبموافقة جميع شرائح المجتمع لضمان تمتع المجتمع بإمكانية الوصول إلى المعلومات التي تتعلق بالتنمية المستدامة وتوعيته لتبني أسلوب حياة صحية فيما يتعلق بإنتاج النفايات وإعادة تدويرها وإعادة استخدام النفايات ومعالجة انبعاثات الغاز وما شابه ذلك. يوضح جدول (17) أدناه[34] التزام الدولة بالتواصل مع المجتمع ويوضح كيف يحصل الأفراد على المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة بشأن المواطنة العامة والتنمية المستدامة ويكشف عن المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التوعية والوعي (الغاية 8.12) .

جدول (17) المجالات حيث سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواطنة الشاملة والتنمية المستدامة (بما في ذلك التغير المناخي) متاحة للجمهور

الموضوع	المجال			
	السياسات التعليمية والوطنية	المناهج الدراسية	تدريب المعلمين	تقييم الطلاب
المواطنة الشاملة	✓	✓	✓	✗
التنمية المستدامة بما في ذلك التغير المناخي	✓	✓	✓	✗

المصدر : Source: http://treaties.un.org

34 . جامعة الكويت. التعليم الخاص بالتنمية المستدامة لا يخضع إلا لوزارة التعليم العالي

هدف التنمية المستدامة 13
العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

وزير خارجية دولة الكويت، الشيخ صباح الخالد الصباح، مؤكداً على أهمية التعاون الدولي لمعالجة أثار تغيير المناخ في بيان دولة الكويت أمام مجلس الأمن (تصوير كونا 2019)

تتميز الكويت بمناخ صحراوي جاف ويتقلب إلى حد كبير حسب الظروف المناخية الشديدة المتكررة، وتمر البلاد بالفصول الأربعة مع صيف طويل وحار وجاف وشتاء قصير. ويمكن أن تتجاوز درجة الرطوبة في البلاد 95 %. ووفقًا لتصنيف الأمم المتحدة، تعتبر الكويت «دولة ذات دخل متطور يعتمد على مصدر واحد.[35] ووفقًا لذلك، لا تتحمل البلاد أي مسؤولية تاريخية تجاه ظاهرة تغير المناخ، بالتالي فهي مؤهلة لتلقي الدعم المالي والفني والتكنولوجي لتحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة. ويمتد تأثير تغير المناخ بصفة عامة على 3 جوانب رئيسية وهي:

شكل (38) تأثير التغير المناخي على الجوانب الثلاث الرئيسية

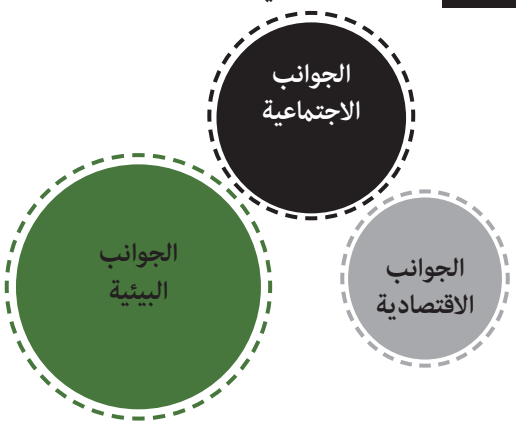

35 . العتوم، م. (2018). مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئية - الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

قد تكون تأثيرات التغير المناخي كبيرة في العالم العربي وفي منطقة الخليج، ولا سيما أن العديد من دول الخليج ومن بينها الكويت تعتمد بشكل كبير على استخراج النفط.

وتواجه الكويت عدة تبعات نتيجة لتغير المناخ بما في ذلك التصحر وزيادة منسوب المياه في البحار وارتفاع درجات الحرارة وفقدان التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك تعتبر الكويت من البلاد ذات التأثر الشديد بالتدابير التي تتعلق بالنفط التي يمكن تنفيذها من خلال الدول المتقدمة، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر التغير المناخي تأثيرًا كبيرًا على منسوب المياه في البحار مما يؤثر بدوره بشكل هائل على مصايد الأسماك والمزارع المائية والشعب المرجانية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لهذا التغير المناخي تأثير على جودة ونوعية الهواء في البلاد، حيث يمكن لأي تغير طفيف في المناخ أن يسبب زيادة كبيرة في ملوثات الهواء ولا سيما بسبب الموقع الجغرافي للبلاد. وبالتالي سوف يترتب على هذه التغيرات المناخية ولا سيما التغيرات التي تحدث في الهواء أو في وسائل كسب العيش عواقب كبيرة على نوعية الحياة وصحة ورفاهية الشعب الكويتي، وصغار السن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. تشير التقديرات إلى أن التغيرات المتوسطة (المتزايدة) في درجة الحرارة التي من المحتمل أن تحدث على مدار السنوات القادمة يمكن أن تسبب زيادة قد تصل إلى 30 % في معدل هطول الأمطار وزيادة حتى 2.4 درجة مئوية في درجات الحرارة.

جدول (18) البيانات والإحصاءات – سيناريوهات التغيرات في معدلات هطول الأمطار ودرجات الحرارة

الانبعاثات	التغير في سقوط الأمطار	التغير في درجة الحرارة
الانبعاثات لكل فرد في 2016 (طن متري) 19.75	**التغير في سقوط الأمطار من 2031-2050** بين 0 % - 15 %	**التغير في درجة الحرارة من 2031-2050** بين 0.6 درجة – 12 درجة مئوية
انبعاثات معادلات ثاني أكسيد الكربون في 2016 ((طن متري 86,336,469	**التغير في سقوط الأمطار من 2051-2070** بين 5 % - 25 %	**التغير في درجة الحرارة من 2051-2070** بين 1.1 درجة – 1.8 درجة مئوية
الزيادة السنوية في معادلات ثاني أكسيد الكربون منذ 1994 4 %	**التغير في سقوط الأمطار من 2071-2100** بين 5 % - 30 %	**التغير في درجة الحرارة من 2071-2100** بين 1.8 درجة –2.4 درجة مئوية

المصدر: العتوم، م. (2018). مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئيّة – الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

قدمت الكويت تقارير البلاغ الوطني الأول والثاني عن تغير المناخ بشكل رسمي، وتضمنت التقارير دراسة أساسية حول القطاعات الرئيسية التي تنتج الغازات الدفيئة/الاحتباس الحراري في عام 2000 والجهود التي ينبغي أن تبذل لخفض هذه المستويات بحلول عام 2035. ووفقًا لتقرير البلاغ الوطني الثاني، فإن انبعاثات الغازات الدفيئة في دولة الكويت تزداد سنويًا بمعدل 4 %.[36]

وفي 2018، قدمت الكويت البلاغ الوطني الثاني عن تغير المناخ، وبالتعاون مع أصحاب الشأن وضعت الكويت أيضا الصيغة النهائية لخطة التكيف والعمل الوطنية وتمت الموافقة عليها في 2019.

36 . تقرير البلاغ الوطني الثاني عن التغير المناخي

تجدر الإشارة إلى أنه قد اتخذ عدد من التدابير الإيجابية التي تعنى بتطبيق الإجراءات اللازمة وبالفعل قد حققت إنجازات. وبحسب الهيئة العامة للبيئة، تشتمل هذه الإجراءات والإنجازات على ما يلي:

- تعتبر دولة الكويت واحدة من أوائل الدول العربية التي أنشأت محطات ثابتة لقياس ورصد تلوث الهواء، وبدأ ذلك في عام 1983، وبدأت الشبكة في التطوير والزيادة حتى وصلت إلى 14 محطة ثابتة في عام 2014، موزعة على جميع المناطق السكنية والحضرية والتجارية والصناعية. بالإضافة إلى ذلك تمتلك الدولة 3 مختبرات متنقلة للتعامل مع الحالات العاجلة والشكاوى وإجراء الدراسات الميدانية. كما قامت شركة نفط الكويت بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة بتركيب وتشغيل عدد من محطات رصد ومراقبة نوعية الهواء في المناطق القريبة من حقول النفط وبعض المناطق السكنية.
- تقوم الهيئة العامة للبيئة في الكويت بالتعاون مع القطاعين العام والخاص بإجراء عمليات متابعة مستمرة ومنتظمة ومراقبة انبعاثات الملوثات من المصادر الصناعية وغيرها من الإجراءات الأخرى، وفي غضون عامين تمكنت الهيئة من إلزام الشركات الصناعية بتنفيذ البرامج البيئية من خلال إنشاء صندوق الامتثال البيئي بالتعاون مع البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يشترط حصول جميع المشاريع في الوقت الحالي على موافقة الجهات المختصة والهيئة العامة للبيئة استنادًا إلى نتائج دراسة تقييم الأثر البيئي. وأعدت الهيئة العامة للبيئة التي تترأس وفد الكويت للتفاوض على اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي ويتألف الوفد من أخصائيين من جميع الوزارات المعنية لضمان الحفاظ على أفضل المزايا الدولية والاقتصادية والتنموية في البلاد.
- على الرغم من التحديات المتعددة، كانت الهيئة العامة للبيئة مستعدة باستمرار لتنفيذ وإجراء تدخلات تخفيفية لمعالجة والتصدي والتغلب على هذه التحديات، ومنها على سبيل المثال: التمدن والصناعات الملوثة للهواء والاختناقات المرورية وإنتاج الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري هي من الأسباب الرئيسية لتلوث الهواء، وبالمثل، يمكن أن تعاني بعض المناطق السكنية والصناعية من مستويات مرتفعة من تلوث الهواء (الغازات أو الجسيمات) التي تتجاوز الحدود المسموح بها والمحددة من قبل الهيئة العامة للبيئة.

وفي ضوء التحديات سالفة الذكر، اقترحت الحكومة إنشاء 8 مشاريع تكميلية (الشكل 39) تحت مظلة آليات التنمية النظيفة بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، كما تم تدريب الفرق الفنية الوطنية لتكون قادرة على مراقبة وتقييم ملوثات الهواء وتقييم معايير اختيار محطات مراقبة وتقييم نوعية وجودة الهواء من خلال المشاركة الفعالة.

شكل (39) المشاريع المقترحة

المصدر: دور الجهات المعنية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة – الهيئة العامة للبيئة

ولأغراض خلق وعي إيجابي وشامل يستهدف الوعي العام حول تلوث الهواء من أجل التغيير الفعال، هناك تعاون علمي بين جميع الوزارات المعنية والهيئات المختصة كما يتم توفير جميع البيانات والمعلومات لصناع القرار وتشجيعهم على الاستثمار في البرامج التنموية ووضع استراتيجيات وسياسات للحد من تلوث الهواء وتتناول التأثيرات الناجمة عنه.

ويجري العمل حاليًا على إنشاء قاعدة بيانات شاملة تتضمن ما يلي:

1. بيانات تفصيلية عن جميع جوانب التغير المناخي في الكويت.
2. معلومات حول تأثير تغير المناخ على عمل الوزارات المعنية والكيانات الحكومية ذات الصلة.
3. معلومات حول أهمية تفعيل دور أصحاب الشأن والجهات المعنية وإشراكهم في الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ بما في ذلك الخطط الوطنية التي تعمل على تحقيق رؤية 2035.
4. معلومات عن أهمية الخطط الوطنية التي يمكن أن تخفف من الآثار السلبية لتغير المناخ.
5. .معلومات عن أهمية وضع الخطط التنموية مع تخفيض الانبعاثات.

وقد تعاونت الهيئة العامة للبيئة مع البنك الدولي لإجراء دراسة لتقدير الانبعاثات السنوية من الملوثات من مصادر مختلفة. يلخص الجدول أدناه نتائج الدراسة:

جدول (19) المصادر الرئيسية للانبعاثات المختلفة

	الانبعاثات				
المصدر	أول أكسيد الكربون	نيتروجين	انبعاثات المواد الجسيمة 10 والمواد الجسيمة 2.5	ثاني أكسيد الكربون	المركبات العضوية المتطايرة
وسائل النقل	×	×	×		×
الغبار على الطريق			×		
محطات الطاقة				×	×
تحلية المياه				×	
تكرير النفط					×

المصدر: دور الجهات المعنية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة – الهيئة العامة للبيئة

أما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، فقد حققت الكويت عدة إنجازات، أهمها: في 2012، قدمت الكويت رسميًا تقرير البلاغ الأول حول التغير المناخي لاتفاقية الأمم المتحدة بدعم من مرفق البيئة العالمية، وفي 2015، قدمت بيان "مساهمات الأطراف المقررة المحددة وطنياً" التي تعكس التزامها باتفاقية باريس بشأن تغير المناخ.

وفي عام 2018، أعدت الهيئة العامة للبيئة تقرير البلاغ الثاني بشأن تغير المناخ، كما أنجزت الكويت، بالتعاون مع أصحاب الشأن المعنيين، خطة العمل والتكيف الوطنية في شهر مارس 2019. ويلخص الجدول المبين أدناه دورية تقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الكويت.

جدول (20) دورية تقديم البلاغات والتقارير الوطنية بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الكويت

رقم	الالتزام	الفترة الزمنية
1	الإبلاغ الوطني	كل 4 سنوات
2	تقرير التحديث كل عامين	كل عامين
3	خطط التكيف الوطنية	لا توجد فترة زمنية محددة
4	إجراءات التخفيف المناسبة على المستوى الوطني	لا توجد فترة زمنية محددة
5	المساهمات المحددة والمقررة على المستوى الوطني	كل 5 سنوات
7	توفير استراتيجيات التطوير منخفضة الكربون	لا توجد فترة زمنية محددة

المصدر: وضع دولة الكويت في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتغير المناخي

هدف التنمية المستدامة 14

الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات، والبحار، والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

فريق الغوص الكويتي التطوعي، جمعية حماية البيئة (من منظمات المجتمع المدني) أثناء تفقد الشعاب المرجانية

تتألف بيئة الكويت من العديد من الموائل البحرية والساحلية بما في ذلك الشعاب المرجانية وأعشاب البحر (الحشائش البحرية) والمستنقعات و9 جزر غنية بالموائل الساحلية التي تعتبر هامة للتنوع البيولوجي للبلاد[37].

تعتبر الحياة البحرية في الكويت غنية بمواردها الطبيعية وتضيف إلى الثروة الوطنية للكويت، في حين أن الجزر المرجانية الحساسة في الكويت تعتبر موئلًا للسلاحف البحرية والطيور المهددة بالانقراض. ويتمثل أحد أهم النظم البيئية في البلاد في خليج الكويت، المعروف أيضًا باسم «جون الكويت» لنظافة مياهه وتوافر أفضل الموائل فيه للأسماك والربيان في الخليج.

في الوقت الحالي تمتلك الكويت تنوع بيولوجي بحري من 65 إلى 68 نوع مختلف من النباتات والحشائش الحيوانية على التوالي، بالإضافة إلى 14 نوع مختلف من الكائنات الدقيقة الموجودة في القاع و25 نوع من الرخويات و6 أنواع من الطحالب البحرية متعددة الخلايا، كما تشمل الحياة البحرية أيضًا 105 أنواع مختلفة من الأعشاب البحرية المصنفة (الحشائش البحرية) و337 نوعًا من الأسماك، منها 24 نوع

37 . الكويت، تقرير البيئة البحرية في البلاد، 2017.

تتكاثر في الشعاب المرجانية[38]. يتسبب التطور الصناعي والحضري السريع على طول المناطق الساحلية بزيادة أنواع الملوثات المختلفة، مثل الهيدروكربونات النفطية والمعادن ومياه الصرف الصحي/العادمة والحلول الملوثة من مرافق تحلية المياه التي تعتبر موجودة الآن تحت سطح الماء. ولقد واجهت البلاد العديد من المشاكل فيما يتعلق بالتخطيط غير السليم وتنفيذ المشاريع وعمليات البناء العشوائي لأماكن فحص القوارب على الشاطئ مما أدى بدوره إلى الضغط على الموارد الساحلية والبحرية وعرقلة آلية تدفق المياه العذبة على التوالي. كما يعتبر التلوث الناجم عن صناعات الغاز أحد المصادر الخطيرة لتلوث البيئة البحرية.

ومع ذلك، تشير مؤشرات التلوث البيئي في الكويت إلى أن مستوى التلوث لا يزال منخفضًا بشكل عام، في حين أن مياه الصرف الصحي تنذر بالخطر لأن الأدلة العلمية توضح أنها تحتوي على ملوثات كيميائية وبيولوجية خطيرة يمكنها أن تتسبب في إلحاق الخطر بالبيئة البحرية والحياة البشرية، ولاسيما أن البلد تعتمد إلى حد كبير على استهلاك الأسماك للغذاء وعلى الأنشطة البحرية الترفيهية. وكذلك، تعتبر المؤشرات المتعلقة بجودة ونوعية المياه في البيئة البحرية في مستوى وسطي لأنها تتعلق بزيادة وجود الطحالب وزيادة الملوثات مما يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة التكاثر في الأسماك، وكذلك إلى انخفاض مخزون الأسماك الذي يعتبر عنصرًا حيويًا للأمن الغذائي وأحد الموارد القليلة المتجددة في الكويت.

ولقد تم الإبلاغ بالفعل عن أعلى معدل لصيد الأسماك في عام 1995، حيث بلغ حوالي 8,400 طن، منها 6,900 طن من الأسماك الزعنفية. وقد لوحظ بعد ذلك انخفاض كبير في معدل صيد الأسماك ليصل إلى ما مجموعه 4,200 طن في عام 2014 منها 2,700 طن من الأسماك الزعنفية. ونظرًا لتزايد عدد السكان والطلب المتزايد، تستورد الكويت في الوقت الحالي 85 % من احتياجات سوق السمك بها[39]. وبلغ الانخفاض في المخزون من الأسماك 50 % خلال الثلاثين عامًا الماضية، مع تباين من نوع واحد من الأسماك بالنسبة للأنواع الأخرى. حتى أن سوق الأسماك سجل انخفاضًا بنسبة 90 % في المخزون من سمك إيليش وأسماك الزبيدي الفضي التي وجدت في الأنهار في عام 2007[40]. بينما يتراوح الانخفاض في المخزون من الربيان بين 1,500 إلى 2,500 طن خلال العشرون عامًا الماضية[41]. ويعتبر هذا الانخفاض في مخزون الأسماك نتيجة مجتمعة للإفراط في عمليات الصيد وارتفاع مستويات الملوحة وتدمير البيئة السمكية بالإضافة الى التلوث وتغير المناخ، ووفقًا لإحصاءات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بلغت النسبة المئوية للتنوع البيولوجي المستدام لمصايد الأسماك 25 % في عام 2016.

بدأت الهيئة العامة للبيئة في تطوير الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي لسنة 2011-2020 التي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي في نظم البيئة الطبيعية والزراعية والصناعية في الكويت، وتشجيع الاستخدام المستدام لهذه الموارد بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة. ويتم في الوقت الراهن بذل الجهود على المستوى الوطني لخلق توعية واسعة النطاق بين القطاعات ذات الصلة بأهمية هذه الاستراتيجية وتجديد دعمها في الوفاء بجميع بنودها، كل على حسب مجال خبرته ونطاق مسؤولياته.

ولقد أصدرت الكويت في عام 2014 قانونًا جديدًا لتعزيز حماية البيئة في مختلف قطاعات التنمية. ويعتبر القانون نقطة تحول في الحوكمة والإدارة البيئية في الكويت، كما يزود الهيئة العامة للبيئة بالقدرة على تحديد القائمة التنفيذية واتخاذ التدابير اللازمة تجاه الوزارات القطاعية وتحقيق الحماية المناسبة للبيئة والصيد السليم من أجل ضمان المخزون السمكي

38 . التقرير الوطني الكويتي الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.
39 . معهد الكويت للأبحاث العلمية، انهيار مخزون الأسماك في الكويت: التحليل والبيانات اللازمة وإجراءات إدارة المواد.
40 . شيبارد وآخرون. 2010.
41 . الحسيني والباز 2001. تشن وآخرون. 2012؛ الحسيني وآخرون. 2015

المستدام. وبموجب ما ينص عليه هذا القانون، تطلب الهيئة العامة للبيئة من جميع الوزارات القطاعية الالتزام ببنود القانون ولا سيما المواد رقم 16 و100 و101 و105 و108[42].

كذلك، أنشأت الكويت محميتين بحريتين احتياطيتين على مساحة 526 كيلومتر مربع أو 4.4 % من إجمالي 11,896 كيلومتر مربع من المناطق البحرية، وبدأت الهيئة العامة للبيئة في عام 2018 بزراعة 1,000 بذرة من بذور القرم بهدف إعادة تأهيل المناطق الساحلية في دولة الكويت وزيادة التنوع البيولوجي ولا سيما في البيئة البحرية (الغاية 5.14). في 2009، أنشأت الهيئة العامة للبيئة مشروع نظام معلومات الرصد البيئي في الكويت (eMISK) بغرض بناء قاعدة بيانات جغرافية بيئية شاملة، بالإضافة إلى إنشاء ب (2) بوابة إلكترونية على شبكة الإنترنت، واحدة للجمهور (www.beatona.net) وأخرى للجمهور (www.beatona.net) وأخرى للجهات والإدارات التابعة للهيئة العامة للبيئة. والنظام يستخدم نظام المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد، ويهدف إلى نشر البيانات/المعلومات البيئية من أجل زيادة الوعي لدى المجتمع الكويتي ودعم عملية اتخاذ القرارات على أسس قائمة على الأدلة. وتعمل دولة الكويت في الوقت الحالي بالتعاون مع العديد من الوكالات الدولية على إجراء مسح بحري (بحث مشروع نظام معلومات الرقابة البيئية في قطاع النفايات البحرية) الذي ستدعم نتائجه تطوير وإعداد الاستراتيجيات الوطنية التي تنظم الموارد البحرية المستدامة التي تتضمن تطوير خطة إدارة البيئة البحرية. وبالمثل، تتضمن الاستراتيجية تعزيز وتحسين النظام الإيكولوجي البحري من خلال إنشاء مراكز لحماية مستوى المياه واستباق الاثار الممكنة. يقوم هذا النظام بمراقبة مستوى سطح البحر والإبلاغ عن أي تغيير هام وتحديد الإجراءات التي سيتم اتخاذها في حالة الطوارئ.

ولقد بدأ إعداد الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية منتصف شهر ديسمبر 2014 تطبيقًا للمادة 65 من القانون رقم 2014/42 التي تنص على ما يلي:

«تقوم الهيئة بإعداد ومتابعة تنفيذ الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية مع تحديد الجدول الزمني لمراحل التنفيذ ومسؤوليات الجهات المعنية تجاه هذه الخطة ومتطلبات التنفيذ»[43].

تهدف الخطة إلى:

- تحديد الأهداف البيئية ذات الصلة بالبيئة البحرية في الكويت لكي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها القانونية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- تحديد الإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيق هذا الهدف.
- الدمج الشامل للإجراءات المطلوبة والتنسيق لتلبية الأهداف.

علاوة على ذلك، بدأت الهيئة العامة للبيئة في الكويت بإنشاء وإعداد خطة وطنية لإدارة البيئة لساحل جون الكويت في شهر يونيو 2016 وفقًا للفقرة 108 من القانون رقم 42 لسنة 2014. وفيما يلي إطار عمل خطة إدارة البيئة البحرية:

42 . لمزيد من المعلومات حول الشروط الواردة في هذه البنود يرجى الاطلاع على الرابط التالي: http://www.law.gov.kw/MainTabsPage.aspx?val=AL1

43 . البند 65 من قانون رقم 42/2014 – الكويت

شكل (40) إطار عمل خطة إدارة البيئة البحرية في الكويت

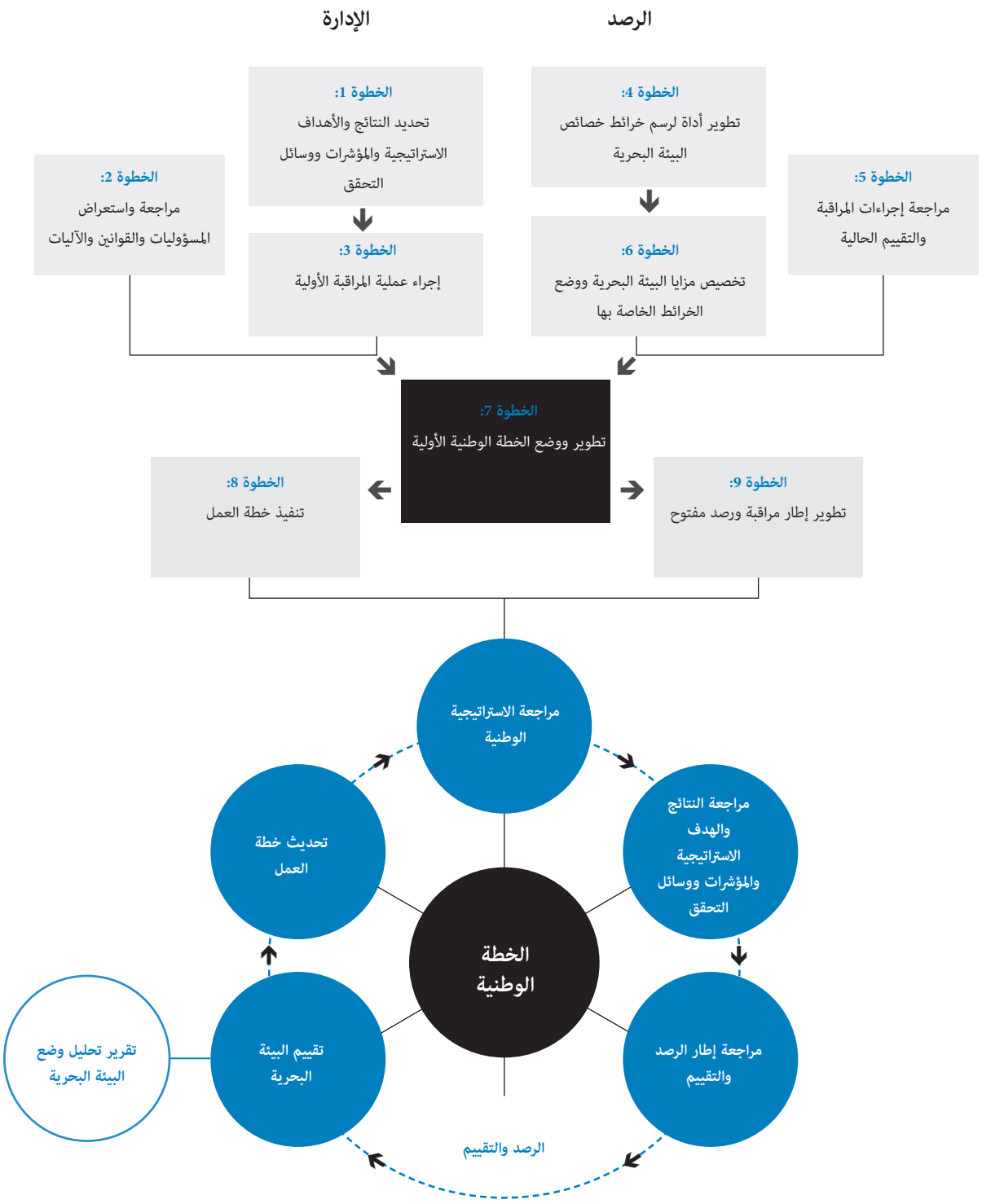

المصدر: الهيئة العامة للبيئة - إجراءات الهيئة العامة للبيئة في إعداد الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية

"الثعلب الأحمر العربي" في محمية الجهراء الطبيعية (تصوير أبرار محمد-كونا 2017)

هدف التنمية المستدامة 15

الحياة في البر

إدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تتألف الكويت من بيئة متنوعة تتضمن النظم البيئية والصحاري التي تساهم بحوالي 90 % من المساحة الإجمالية للبلاد. ويعتبر النظام البيئي الصحراوي ذا تنوع بيئي شامل حيث يشمل السهول الطينية والكثبان الرملية والتلال الصخرية والتلال الأخرى، ومجموعة متنوعة من النباتات المهيمنة بالإضافة إلى الفصائل الخاصة بها، وكذلك المستنقعات والبرك الصحراوية والعديد من الخصائص الأخرى التي تمنح الكويت طبيعتها الغنية.

تشمل البيئة البرية في الكويت حوالي 386 نوعًا مختلفًا من النباتات يتم استخدام معظمها في أنشطة رعي الأغنام، كما تستضيف الكويت أكثر من 350 نوعًا من الطيور منها 18 نوعًا تتخذ من الكويت موطنًا لها، بالإضافة إلى أكثر من 40 نوعًا من الزواحف و22 نوعًا مختلف من الثدييات، منها 10 أنواع تعتبر من الأنواع المهددة بالانقراض مثل الثعلب الأحمر والغرير والقطط البرية والنمس.

ويعتبر النظام البيئي الصحراوي نظاما حيويا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنه يعتبر مصدرا هاما لإنتاج الغذاء وإنتاج الأعلاف وإنتاج الألياف بالإضافة إلى المنتجات الجمالية والترفيهية.
ومع ذلك فقد مرت الكويت بضغوط مناخية شديدة مما جعل النظام البيئي فيها ضعيفًا. وتجدر الإشارة إلى أن أي خسائر ناجمة عن مثل هذه النظم الإيكولوجية تتطلب جهودًا مكلفة للغاية وطويلة المدى لاستعادتها،

إن أمكن ذلك. فقد تعرض النظام البيئي في الكويت لعدد من الضغوط نتيجة أساليب بشرية وممارسات سلبية أخرى أدت إلى تفتيت التربة وتدمير الغطاء النباتي وهدم موائل الحياة البرية.

فلقد خضع النظام البيئي البري في الكويت لفترات جفاف شديدة لما يقرب من 10 سنوات مما كان له تأثير كبير على هيكلها، وبلغت إجمالي المساحة الصحراوية المفتوحة للرعي والتخييم في عام 1999 ما يقرب من 75 % من المساحة الإجمالية للأراضي، ولكنها انخفضت إلى 51 % في عام 2014، مع ظهور عدد من الآثار السلبية على النحو التالي:

1. خسارة التربة الزراعية بسبب الملوحة وارتفاع مستوى المياه الجوفية.
2. تآكل التربة الصحراوية الرئيسية والتي حدثت بسبب تأثير الرياح والفيضانات وتسببت في ضياع المواد العضوية.
3. فقدان نباتات الرعي وزيادة عدد النباتات الشائكة التي ليس لها قيمة بسبب زيادة الرعي.
4. تلوث التربة الناجم عن الزيوت الخام في مناطق مختلفة من الجنوب وشمال شرق الكويت.
5. تدهور الخصائص الطبيعية للتربة (التصلب والضغط).
6. تدهور وتغير الجوانب الطبوغرافية والهيدرولوجية للأرض.

جدول (21) البيانات والإحصاءات – المحميات البرية

عدد المحميات الطبيعية 10	**مساحة المحميات البرية كيلومتر مربع** 1,546,8	**نسبة المحميات الطبيعية من المساحة الإجمالية للدولة** % 8.68
عدد حالات انتقال وهجرة الحيوانات القانونية والموثقة إلى الكويت في 2017 214	**عدد حالات انتقال وهجرة الحيوانات غير القانونية والموثقة إلى الكويت في عام 2017** 6	**النسبة المئوية لعدد حالات عبور الحيوانات غير القانونية في الكويت** % 2.7
مساحة الأراضي المتدهورة في الكويت كيلومتر مربع 11,330	**مساحة الأراضي المتدهورة من إجمالي مساحة الأرض في الكويت** % 63.5	**متوسط الإنفاق المحلي السنوي على التنوع البيولوجي من 2006 – 2015 بالدينار كويتي** مليون 1.6
إنشاء المحميات البرية الطبيعية	**تدهور التربة**	

المصدر: العتوم، م. (2018). مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئيّة – الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

والتزاما بالحفاظ على نظامها الإيكولوجي والحفاظ على القيم البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، وقعت الكويت على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على النحو التالي:

- معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض (سايتس) في 1973 - دخلت حيز الإنفاذ عام 2002
- اتفاقية التنوع البيولوجي في شهر يونيو 1992 - دخلت حيز الإنفاذ عام 2002
- اتفاقية مكافحة التصحر (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) في عام 1995 - دخلت حيز الإنفاذ في شهر سبتمبر 1997، وقامت اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر بإعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الكويت 2016
- اتفاقية حماية الحياة البرية والموائل الطبيعية في عام 2002

أيضا، أعدت الهيئة العامة للبيئة استراتيجية وطنية بشأن التنوع البيولوجي (2011-2020) تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي بجميع أشكاله وتشجيع الاستخدام المستدام وزيادة التوعية بين جميع أصحاب الشأن والجهات المعنية بشأن أهمية التنوع البيولوجي وتعزيز مشاركتهم في تنفيذ هذه الاستراتيجية، ووضع إطار عمل لتنفيذ سياسات متناسقة وشاملة لحماية التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد الحيوية، كذلك، تم مراجعة الأهداف على ضوء هذه الاستراتيجية، مع تحليل كل هدف في السياق الخاص للكويت لتحديد التحديات والثغرات ووضع الإجراءات التصحيحية.

وفي 2016، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر بإعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمكافحة التصحر في الكويت.

كما أصدرت الكويت قانونا بيئيا جديدا في عام 2014 يمثل تحولاً هاماً نحو تحقيق رؤية الكويت 2035، حيث يحدد القانون مناطق الرعي وفق معايير محددة ويحمل الجهات المعنية وأصحاب الشأن المسؤولية عن تحديث مناطق الرعي كل 10 سنوات، وحظر الرعي في المحميات الطبيعية والجزر.

كما يحمي القانون الأنواع المهددة بالانقراض ويحظر الإتجار بها مع الامتثال والالتزام بمعاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض والاتفاقيات ذات الصلة الأخرى، كما يفرض عقوبات على المخالفين تصل إلى السجن لمدة 3 سنوات وغرامة تصل إلى 5,000 دينار كويتي.

أما بالنسبة للإدارة المستدامة للأراضي، فإن القانون يعالج مسألة إدارة أراضي المراعي الطبيعية وتنظيم عملية الرعي، وتلزم المادة 41 جميع الأطراف المعنية وأصحاب الشأن باستخدام الأراضي بطريقة مستدامة وضمان تطوير وحماية النباتات. بالإضافة، فقد أدخلت مواد جديدة تتعلق بتردي التربة واستهدفت المواد حماية البيئة البرية وتطبيق تدابير إدارة النفايات الكيميائية والخطرة وحماية الأراضي البرية والزراعية من التلوث، كما اعتمدت الجزاءات المنصوص عليها في قانون الاختصاص القضائي لتعزيز تنفيذ المواد المذكورة.

علاوة على ذلك تقوم الكويت بالتعاون مع هيئة الماسح الجيولوجي الأمريكي بتنفيذ مشروع بيئي يهدف إلى إعادة تأهيل بعض المناطق البرية في البلاد، ويتضمن ذلك إنشاء قاعدة بيانات حول المناطق البرية والتدريبات التي يتعين القيام بها. وبالمثل تقوم حكومة الكويت بتنفيذ مشروع يهدف إلى وقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.

وتجري الهيئة العامة للبيئة في الكويت تقييمًا شاملًا للأنواع الغازية التي تتضمن سرد التحديات والخطوات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لضمان عدم عبور هذه الأنواع ودخولها البلاد.
وبالنظر إلى التزام حكومة الكويت بأهمية الحفاظ على المناطق الطبيعية كموائل لمجموعة كبيرة من الأنواع فقد تم مؤخرًا إنشاء 10 محميات طبيعية برية.

ومن بين الشراكات المتعددة التي تم ذكرها أعلاه، تتعاون الكويت مع هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي لوضع خطة طويلة الأجل بهدف إجراء دراسات وتحديد التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك سيتم توفير دورات تدريبية فنية لتصنيف التنوع البيولوجي وجميع العناصر ذات الصلة، وإنشاء قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي الوطني سيتم ربطها بمراكز الأبحاث والجهات المعنية وأصحاب الشأن الدوليين.

شكل (41) المشاريع الحالية والجارية

وضع الخطة الوطنية لإدارة الجفاف في الكويت 2019 - 2018

تم تنفيذ الخطة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مع أصحاب الشأن والجهات المعنية تحت إشراف الهيئة العامة للبيئة

المسح البيئي وإعادة تأهيل المناطق البرية الرئيسية في الكويت

تدريب الفرق الوطنية وإنشاء قواعد البيانات وتحديث المعايير والمتطلبات والإشراف على التغيرات العاجلة ومراقبتها هي والعديد من الأنشطة الأخرى في غضون 5 سنوات.

شكل (42) المشاريع المستقبلية والمخطط له

تحييد تدهور الأراضي الداخلية في الكويت 2040 - 2016

تهدف إلى وقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وعكس واستعادة حالة الأراضي المتدهورة بنسبة 72 % إلى 30 – 40 % بحلول 2040.

تطوير وإعداد نماذج للتنبؤ بالعواصف الرملية والترابية

إعداد نماذج تكون قادرة على التنبؤ بالعواصف الرملية والترابية لمدة تصل إلى 72 ساعة قبل ضرب العواصف

العلاقة بين مستوى الغبار المتساقط والجوانب الفسيولوجية في الكويت

تحديد طبيعة العواصف الترابية وتحديد مصدرها وتقييمها آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتطوير وإنشاء قاعدة بيانات جيوفيزيائية بشأن هذه العواصف

المصدر: الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي - مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئية

هذا وقد وقعت حكومة الكويت مؤخرًا على اتفاقية مع مجلس المتنزهات القومية في جمهورية سنغافورة تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز التعاون والتخطيط الاستراتيجي على الأرض والحياة في البرية وإدارة الانتهاكات.

هناك بعض التوصيات التي يتم طرحها في الوقت الراهن من قبل الجهات المختصة بتحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة بطريقة فعالة ومنها:

1. تحديد مواقع التنوع البيولوجي الهامة في الكويت وتوثيق المناطق الخاصة بها.
2. بدء تنفيذ مشروع بحث لإنشاء خط الأساس لمناطق تدهور الأراضي في الكويت وذلك استنادًا إلى تقييم الغطاء الأرضي وإنتاجية الأراضي ومخزون الكربون.
3. تحديد بيانات القائمة الحمراء - لأن الكويت تعاقدت مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للاضطلاع بهذه الأنشطة.
4. إجراء تقييمات نوعية وإعداد تقارير خاصة بها.

هدف التنمية المستدامة 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

تعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع

مؤتمر الكويت الدولي حول النزاهة والتنمية (2019)

دور الكويت في العالم العربي

لطالما استفادت الكويت من استخدام المنصات المتاحة في المنطقة بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي للعب دور حاسم وفعال في التنمية المستدامة وتسوية المنازعات في مختلف بلدان المنطقة (مثل جمهورية لبنان وجمهورية اليمن). ولقد تأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 1961 وهو الهيئة الرئيسية لدولة الكويت للمساعدات الإنمائية في الخارج. يعمل على مشاركة حصة من ثروة الكويت من النفط في دعم الدول النامية والمساهمة في تعزيز السلام والتنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولقد بلغت مساهمات الصندوق الكويتي ما يزيد عن 19 مليار دولار[44] استفادت منها أكثر من 106 دولة حول العالم.

السياسات والتشريعات الوطنية

يكفل الدستور الكويتي (1962) المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات لجميع مواطنيها، حيث تؤكد المادة 29 من الدستور على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». وتنص المادة 7 من الدستور على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع،

44. http://www.kuwaitmissionun.org/about-un.html

والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين»، كما صادقت الكويت على المعاهدات الدولية التالية:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (لسنة 1968).
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لسنة 1996).
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (لسنة 1996).
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (لسنة 1996).

على المستوى الوطني

تشير بيانات وزارة العدل الى تراجع في معدلات جرائم القتل من 122 حالة في عام 2014 إلى 65 حالة في عام 2016، وهي أقل من ذلك بين المواطنين الكويتيين بالمقارنة مع غيرهم من المواطنين وبنسب أعلى بين الرجال والبالغين بالمقارنة مع النساء والأجيال الأصغر سنًا.

تشير بيانات وزارة الداخلية إلى أن أقل من 0.1 % من مجموع السكان تعرضوا لأحد أشكال العنف (الجسدية والنفسية و/أو الجنسية) في عام 2016، وكان العنف الجسدي الأكثر شيوعًا بين حالات العنف المسجلة (راجع الجدول 22 أدناه).

جدول (22) النسبة الإجمالية للسكان الذين تعرضوا لأي شكل من أشكال العنف في عام 2016

أشكال العنف	%
العنف الجسدي	% 0.05
العنف النفسي	% 0.03
العنف الجنسي	% 0.02
أكثر من شكل واحد من الأشكال سالفة الذكر	----
الإجمالي	% 0.10

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

فيما يتعلق بالإتجار بالبشر، تقدم وزارة العدل إحصائيات محدودة للفترة من 2013 و2016، في حين سجلت 13 حالة من حالات الإتجار بالبشر (تم توفير البيانات لكل 100,000 شخص) وكانت جميع هذه الحالات من غير الكويتيات.

حيث أنه لا تتوافر بيانات حول الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 18 و29 سنة والذين قد يكونوا تعرضوا للعنف الجنسي في سن 18 سنة وما دون، تتوافر البيانات للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 ممن تعرضوا للعنف الجنسي بين الكويتيين وغير الكويتيين - على النحو الموضح في جدول (23) المبين أدناه.

جدول (23) الذكور والإناث الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا الذين تعرضوا للعنف الجنسي خلال عامي 2013 – 2016

الجنسية	الفئة العمرية	الجنس	2013	2014	2015	2016
كويتيين	أحداث	ذكور	30	24	43	18
		إناث	14	30	23	16
		الإجمالي	44	54	66	34
غير كويتيين	أحداث	ذكور	31	46	31	27
		إناث	34	39	41	33
		الإجمالي	65	85	72	60
إجمالي (كويتيين - غير كويتيين)	أحداث	ذكور	61	70	74	45
		إناث	48	69	64	49
		الإجمالي	109	139	138	94

المصدر: الإدارة المركزية للاحصاء نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

يوضح الجدول أعلاه أنه في حين أن الإناث قد يكن أكثر عرضة للعنف الجنسي، الا ان عدد هذه الحالات قد انخفض.

فيما يتعلق بالسجناء المحتجزين[45]، تشير البيانات من وزارة العدل الى زيادة في عدد السجناء (1,572 سجين) في عام 2016 عن العدد (1,361 سجين) في عام 2013.

جدول (24) الأشخاص الذين هم قيد الحجز حسب الجنسية من عام 2013 حتى 2016

السنة	كويتيين	غير كويتيين	إجمالي
2013	425	936	1.361
2014	487	1.186	1.673
2015	590	1.322	1.912
2016	419	1.153	1.572

المصدر: الإدارة المركزية للاحصاء نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012 - 2016 – الإصدار الأوّل

45 . يتعلق الاحتجاز بالأشخاص قيد الحجز لحين النظر في محاكمتهم.

تلتـزم الكويـت التزامًـا كامـلًا بالشـفافية في المعامـلات الحكوميـة وضبـط ومكافحـة الفسـاد والرشـوة. ولهـذا الغـرض، تـم إصـدار القانـون رقـم 2 لسـنة 2016 بشـأن إنشـاء الهيئـة العامـة لمكافحـة الفسـاد. وقبـل ذلـك، كانـت هنـاك بيانـات جزئيـة متاحـة مـن وزارة العـدل تسـجل مـا يصـل إلى 15 حالـة مـن حـالات الرشـوة في الفـترة بـين 2013 إلى 2016.

وتتـولى الهيئـة العامـة لمكافحـة الفسـاد (نزاهـة) تطبيـق الاسـتراتيجية الوطنيـة للنزاهـة ومكافحـة الفسـاد بهـدف تعزيـز قيـم النزاهـة ومكافحـة الفسـاد في القطاعـين العـام والخـاص، وتعزيـز كفـاءة وفعاليـة الاسـتراتيجية في مكافحـة والقضـاء عـلى كافـة أشـكال الفسـاد. وتشـمل هـذه الاسـتراتيجية الجديـدة نحـو 60 مبـادرة لتعزيـز النزاهـة والتوعيـة والتنسـيق بـين جميـع الجهـات المعنيـة بمكافحـة الفسـاد، وترتكـز الاسـتراتيجية عـلى 4 محـاور رئيسـية:

المحور 1: القطاع العام
المحور 2: القطاع الخاص
المحور 3: الجمهور (المجتمع/الجمهور)
المحور 4: السلطات المختصة بالنزاهة ومكافحة الفساد

في حـين يقـوم مجلـس الأمـة بمراجعـة الميزانيـات السـنوية للجهـات الحكوميـة بصفـة دوريـة، تخضـع هـذه الميزانيـات كذلـك لمراقبـة منتظمـة وتدقيـق مـن جانـب الهيئـات ذات الصلـة مثـل ديـوان المحاسـبة وجهـاز الرقابـة الماليـة وغيرهـا مـن الجهـات الرقابيـة الأخـرى.

كذلـك، فقـد طـورت هيئـة «نزاهـة» الإطـار المؤسـسي بمـا يدعـم كفـاءة وفعاليـة النظـم والإجـراءات والعمليـات التشـغيلية ويعـزز مـن ثقـة الجمهـور، بمـا في ذلـك تعزيـز الإجـراءات الوقائيـة ووضـع اسـتراتيجية داخليـة شـاملة لتنظيـم التعـاون مـع الجهـات ذات الصلـة (مثـل: وحـدة التحريـات الماليـة الكويتيـة)، بحيـث يسـهم مبـاشرة في تحقيـق أهدافهـا الاسـتراتيجية، خاصـة فيـما يتعلـق بمكافحـة الجرائـم الماليـة والتنسـيق مـع الجهـات المختصـة الأخـرى ذات الصلـة.

عـلاوة عـلى ذلـك، أصـدرت الكويـت القانـون 2018/13 بشـأن حظـر تضـارب المصالـح وغـيره مـن التشريعـات التـي تحظـر المعامـلات خاصـة في مواقـع العمـل، وذلـك لضـمان الشـفافية ومكافحـة الممارسات الفاسدة[46].

يوضـح الجـدول أدنـاه توزيـع الميزانيـة العامـة للدولـة حسـب الأبـواب والفصـول الرئيسـية للفـترة مـن 2012 - 2016:

جدول (25) توزيع الميزانية العامة للدولة حسب الأبواب والفصول الرئيسية للفترة (2012 - 2016)

الفئة	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
خدمات الإدارة العامة والدفاع	% 19.15	% 16.61	% 18.63	% 20.60
شؤون الأمن والسلامة	% 9.84	% 10.95	% 9.79	% 11.00
الشؤون والخدمات التعليمية	% 14.37	% 16.23	% 14.97	% 16.84
الشؤون والخدمات الصحية	% 6.54	% 7.44	% 7.36	% 8.94
شؤون الأمن الاجتماعي	% 10.95	% 11.89	% 13.03	% 12.89
شؤون والخدمات الإسكانية	% 7.87	% 7.50	% 6.23	% 5.91
الترفيه والثقافة والشؤون الدينية	% 2.61	% 2.86	% 2.71	% 3.18
شؤون وخدمات النفط والطاقة	% 20.82	% 18.73	% 20.27	% 12.10

46 . جريدة الأنباء، العدد الصادر على الإنترنت، قانون تضارب المصالح، 7 أكتوبر 2018، متوفر على الرابط:
https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/860199/07-10-2018

الفئة	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الزراعة وقطع الأشجار وصيد الأسماك والصيد	% 0.58	% 0.68	% 0.56	% 0.61
الصناعة والبناء	% 2.38	% 2.07	% 1.21	% 1.38
شؤون النقل والمواصلات	% 2.22	% 2.98	% 2.60	% 3.54
شؤون اقتصادية أخرى	% 1.36	% 1.48	% 1.95	% 2.51
أخرى	% 1.30	% 0.57	% 0.70	% 0.51
الإجمالي	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء، نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأوّل

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تحرص الحكومة على إجراءات تسجيل المواليد تشمل الجميع. وقد بلغ تسجيل حالات الولادة رسميًا نسبة 100 %،

كما تستضيف الكويت عددًا من منظمات حقوق الإنسان المستقلة التي تعمل وفقًا لاتفاقية باريس.

أما فيما يتعلق بالغاية 10.16، فإن حكومة الكويت تنظر في إصدار قانون حول الحق في الوصول إلى المعلومات بما يكفل حق كل شخص في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة، مع حماية هذا الحق. كما سيتضمن القانون أحكاما جزائية (بالسجن مدة قد تصل إلى سنة واحدة) لمن يمتنع عن تقديم المعلومات أو من يقدم معلومات مضللة وغير صحيحة. ويشجع القانون الأطراف أصحاب الشأن على تيسير الحصول على المعلومات وضمان توافر البيانات المطلوبة[47].

وفي سنة 2016، أنشأت الكويت مركز الكويت للسياسات العامة تحت إشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية يهدف إلى دمج بحوث السياسات ضمن نظم وآليات عملية صنع السياسات لدعم كفاءة وفعالية السياسات والاستراتيجيات استنادا إلى الأدلة العلمية واسترشادا بها في اتخاذ القرارات

"مركز الكويت للسياسات العامة يوفر منصة ابتكارية لتزويد صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب الشأن بالمشورة الفنية المرتكزة إلى الأدلة العلمية لدعم اتخاذ قرارات مدروسة، وتوفر أدوات استراتيجية لمعالجة الفجوات في صنع السياسات من خلال إعداد وإصدار الأبحاث المواضيعية المتعلقة بالسياسات العامة؛ كما يهدف إلى بناء شراكات متينة مع المراكز والمؤسسات البحثية/الاكاديمية المتميزة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات المعروفة محليا وإقليمياً وعالمياً، وسوف يلعب المركز دوراً استراتيجياً في إعداد السياسات المرتبطة بالركائز السبع لرؤية الكويت 2035. وقد حقق عدة إنجازات، أهمها إعداد وتصميم نموذج الاقتصاد الكلّي الخاص بدولة الكويت الذي يقدم هيكلا قويا للتنبؤ بالسيناريوهات الاقتصادية واختبارها.

تمثل "وحدة الترغيب السلوكي" (Nudge) واحدة من المبادرات التي ابتكرها مركز الكويت للسياسات العامة. وهي عبارة عن مختبر سلوكي حيث يتم اختبار السياسات العامة المقترحة قبل وضعها محل التنفيذ وذلك باستخدام تجارب التحكم العشوائية. صممت الوحدة بهدف معالجة التحديات الإنمائية والسياسات العامة التي لديها جذور سلوكية. وتعتبر الكويت من أوائل البلدان في المنطقة التي بادرت بإنشاء وحدة "نادج".

47. Draft access to information law, available at: https://www.alaan.cc/article/325036

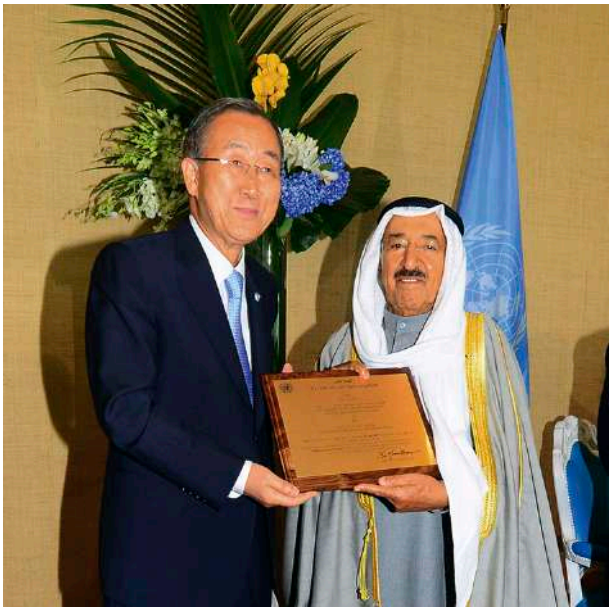

تكريم صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت «قائداً للعمل الإنساني» والكويت «مركزاً للعمل الإنساني» - سبتمبر 2014

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

هدف التنمية المستدامة 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

في عام 1963، انضمت دولة الكويت إلى الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية وفي 2009، تم افتتاح بيت الأمم المتحدة في العاصمة الكويتية. ولقد منحت الأمم المتحدة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، لقب «قائدا للعمل الإنساني» وأعلنت الكويت «مركزا إنسانيا دوليا».

ولقد استضافت الكويت ثلاثة مؤتمرات متتالية في السنوات 2013، 2014، 2015 من أجل حشد التبرعات والمساعدات والإغاثة الإنسانية لسوريا بعد اندلاع الحرب هناك، ورصد مبلغ 7.3 مليار دولار أمريكي، ساهمت الكويت ب 1.3 مليار دولار منها.

وقد زادت الكويت من قيمة تبرعاتها المخصصة لعدد من برامج ومجالس وصناديق الأمم المتحدة (الصندوق المركزي للطوارئ، ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية، والأونروا، والمفوضية العليا للاجئين واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بصفتها عضوا نشطا في عدد من مجالس ولجان المنظمات الدولية بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق

الإنسان وغيرهم. كما تسهم الكويت بدورها في مجلس الأمن بما فيه تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم، ومنع الصراعات، وتعزيز الحوار بين الدول، ومكافحة جميع أشكال الإرهاب.
وتبادر دولة الكويت انطلاقا من حرصها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى تعزيز تعاونها وشراكاتها مع كافة الأطراف ضمن هذا الإطار وتحقيق مزيد من التضامن العالمي.

فقد أعربت بصفة دائمة عن التزاماتها نحو الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض باستدامة الرفاه والاستقرار حول العالم، وتحقيقًا لهذه الغاية، خصصت الدولة منذ فترة طويلة موارد خاصة لدعم التنمية الإقليمية والدولية عبر البلدان والقارات.

وقد شهدت المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها دولة الكويت والدعم الدولي لتطوير قطاعات التنمية ذات الصلة بالعديد من أهداف التنمية المستدامة وأهدافها نموًا كبيرًا بالفعل، منذ عام 2006. ففي الفترة بين 2012-2018، خصص الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وحكومة الكويت ميزانية بلغت 1,442,101,600 دينار كويني (ما يعادل 4.8 مليار دولار أمريكي) على شكل قروض ومنح استفادت منها 30 دولة. ويوضح الشكل المبين أدناه إجمالي المساهمات التي قدمها الصندوق الكويتي خلال تلك الفترة:
ويقدم الصندوق الكويتي هذه المساعدات من خلال خمس آليات تمويلية مبينة على النحو التالي:

1. القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي لمختلف الدول .
2. المنح والمساعدات النقدية/الخبرة .
3. المنح في شكل مساهمات بالنيابة عن دولة الكويت في موارد العديد من المبادرات والصناديق الإقليمية والعالمية .
4. مساهمة مباشرة من دولة الكويت تحت إشراف الصندوق الكويتي .
5. المساهمات المباشرة في المشاريع والمبادرات الوطنية.

ويمكن تصنيف القروض والمنح المقدمة من الكويت خلال الفترة المشار إليها أعلاه حسب السنة وعدد الدول المتلقية لهذه المساعدات وفقًا لأهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

شكل (43) قيمة القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي (2012-2018)

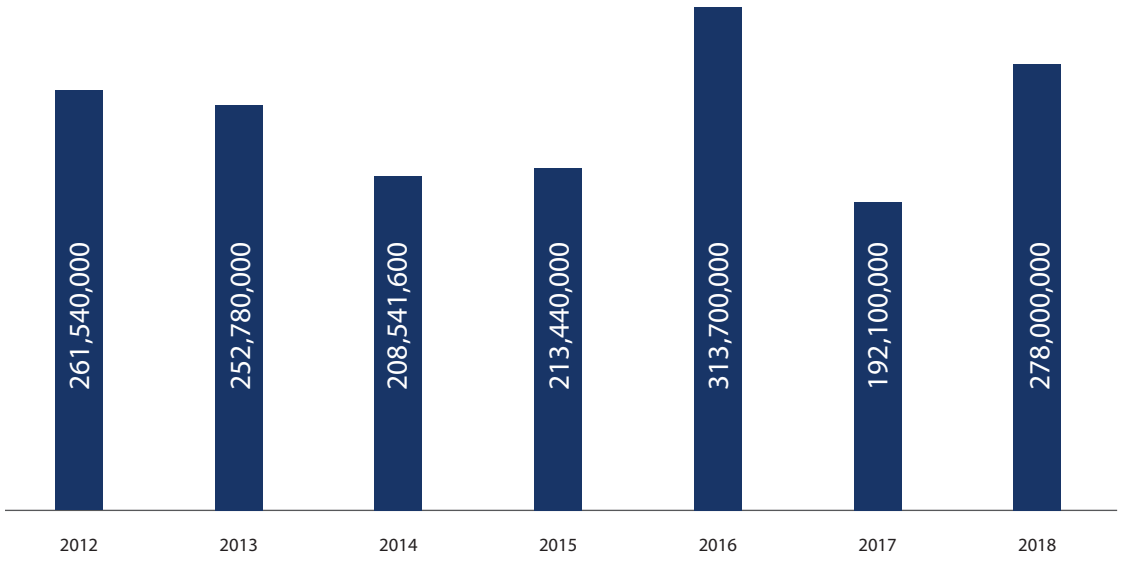

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2017). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. (الصندوق الكويتي 2018) التقرير السنوي 2018/2017

"... قدمت الكويت مساعدات إنمائية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموًا من خلال مؤسساتها المتنوعة. ولا سيما من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وبالفعل بلغ إجمالي المساهمات الكويتية في شكل معونات إنمائية خارجية بمتوسط 2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل تقريبًا ثلاثة أضعاف الهدف المتفق عليه في إجماع مونتيري بنسبة 0.7 % من إجمالي الدخل القومي."

كما بلغت المنح والمساعدات الفنية/الخبرات المقدمة خلال نفس الفترة 161,313,123 دينار كويتي (بما يعادل 537 مليون دولار أمريكي) موزعة على النحو المبين في الشكل (44) أدناه:

جدول (26) عدد الدول التي تحصل على قروض من الصندوق الكويتي موزعة حسب أهداف التنمية المستدامة

السنة	الدول المستفيدة	أهداف التنمية المستدامة المستهدفة
2012	23	3, 4, 6, 7, 8, 11, 17
2013	23	2, 3, 4, 7, 8, 9, 11, 17
2014	17	3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 11, 17
2015	21	1, 2, 3, 4, 6, 7, 8, 11, 17
2016	27	1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 11, 17
2017	19	2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 11, 17

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2017). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. (الصندوق الكويتي 2018)
التقرير السنوي 2018/2017

شكل (44) مقدار المنح والمساعدات الفنية (2012-2018)

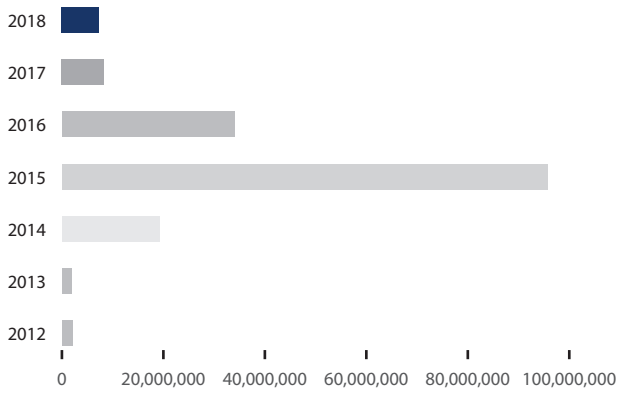

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2017). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. (الصندوق الكويتي 2018)
التقرير السنوي 2018/2017

وتهدف المساعدات إلى تحقيق أهداف إنمائية ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة على النحو المشار إليه في جدول (27)

جدول (27) عدد الدول التي حصلت على منح ومساعدات فنية من الصندوق الكويتي وأهداف التنمية المستدامة المستهدفة

السنة	الدول المستفيدة	المنظمات/المبادرات العالمية	أهداف التنمية المستدامة المستهدفة
2012	6	4	3, 7, 8, 9, 11, 17
2013	4	3	3, 4, 5, 7, 8،,11, 17
2014	7	3	1, 3, 7, 8, 9, 11, 17
2015	7	3	3, 6, 7, 8, 9, 11, 17
2016	7	3	3, 4, 5, 6, 7, 8, 11, 17
2017	8	3	2, 3, 8, 11, 17
2018	7	3	6, 7, 11, 17

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2018). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. التقرير السنوي 2017 / 2018

كذلك، بلغت المنح التي قدمتها دولة الكويت خلال الفترة ذاتها للعديد من المبادرات والصناديق الإقليمية والعالمية 391,97 مليون دينار كويتي (ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي) مصنفة حسب السنة وفقًا للشكل أدناه:

شكل (45) قيمة مساهمات الصندوق الكويتي في المبادرات العالمية بالدينار الكويتي بالمليون

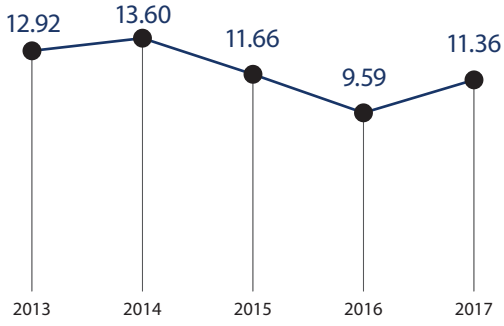

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2018). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. التقرير السنوي 2017 / 2018

وقد بلغت المساهمات المباشرة من الصندوق الكويتي إلى المشروعات والمبادرات الوطنية 463,667,443 دينار كويتي (ما يعادل 1,53 مليار دولار أمريكي) شملت 3 مشاريع ومبادرات مختلفة: تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج (من 2003-2017)، ودعم المؤسسة العامة للرعاية السكنية (2012-2017) وتشجيع الموردين المحليين والمقاولين والاستشاريين الذين يقومون بتنفيذ المشاريع المدعومة من الصندوق الكويتي (2012-2017) على النحو الوارد في شكل (46) أدناه:

شكل (46) قيمة مساهمات الصندوق الكويتي في المشاريع والمبادرات الوطنية بالدينار الكويتي

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2018). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. التقرير السنوي 2017 / 2018

تـم إعـداد برنامـج تدريـب المهندسـين والمعماريـين الكويتيـين حديثـي التخـرج لدعـم جهـود التنميـة البشريـة في البـلاد مـن خـلال برنامـج تدريبـي شـامل يهـدف إلى منـح الخريجـين الجـدد المهـارات المطلوبـة التـي تمكنهـم مـن تلبيـة احتياجـات السـوق المحليـة والقطـاع الخـاص عـلى وجـه التحديـد[48].

وقـد أعلـن الصنـدوق الكويتـي في تقريـره السـنوي لعـام 2017 عـن تقديـم 946 قـرض و79 منحـة ومسـاعدات فنيـة ل 106 و 44 دولـة عـلى التـوالي[49]، مـن بينهـا 16 دولـة عربيـة حصلـت عـلى قـروض بمبلـغ إجـمالي وقـدره 3,321 مليـون دينـار كويتـي (بمـا يعـادل 11 مليـار دولار أمريـكي) و 1955 مليـون دينـار كويتـي (بمـا يعـادل 6.5 مليـار دولار أمريـكي) مـن القـروض والمنـح عـلى التـوالي.

تجـدر الإشـارة إلى أن المسـاعدات الإنمائيـة الرسـمية لدولـة الكويـت قـد ازدادت في الفـترة بـين عامـي 2012 - 2017 في الوقـت الـذي كانـت فيـه الإيـرادات الحكوميـة تتراجـع، كـما هـو موضـح في شكل (47) أدناه:

شكل (47) إجمالي الايرادات الحكومية لكل ناتج محلي حسب مصدر الايرادات

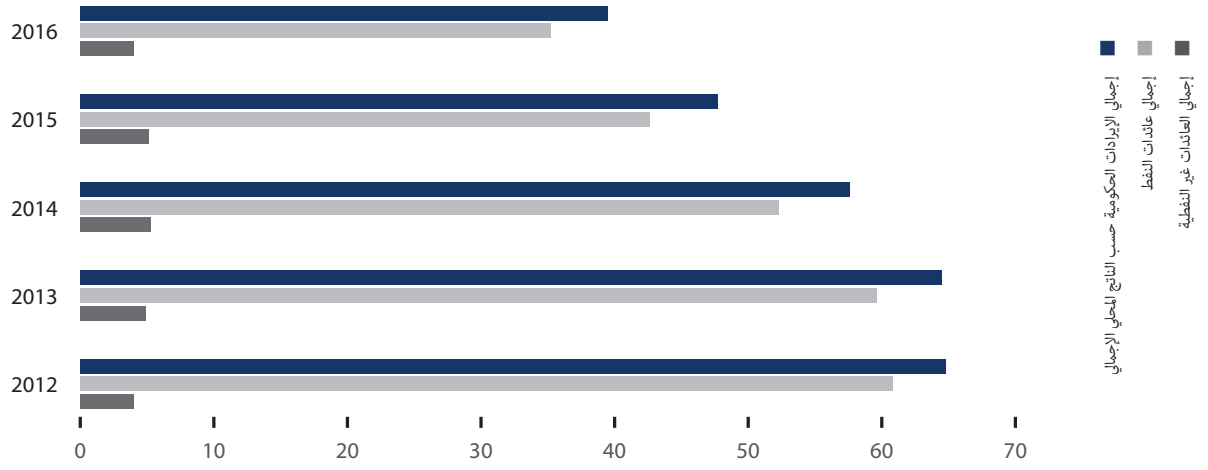

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018) نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأول

فعـلى الرغـم مـن تقلبـات أسـعار النفـط في السـوق العالميـة خـلال الفـترة 2012 - 2016، وانخفـاض الناتـج المحـلي الإجـمالي مـن 64.8 % عـام 2012 إلى 39.5 % عـام 2016 إلا أن نسـبة الميزانيـة العامـة الممولـة مـن الضرائـب المحليـة ارتفعـت تدريجيًـا مـن 0.8 % في عـام 2012 إلى 2.4 % في عـام 2016 بنسـبة 0.9 % و1.1 % و1.9 % في عـام 2013 و2014 و2015 عـلى التـوالي (الغايـة 1.17).

ووفقًـا للبيانـات التـي قدمهـا بنـك الكويـت المركـزي، بلغـت نسـبة الاسـتثمارات المبـاشرة مـن الخـارج مـن إجـمالي إيـرادات الحكومـة أعـلى مسـتوى لهـا في عـام 2013 بمبلـغ إجـمالي وقـدرة 4,721 مليـون دينـار كويتـي (بمـا يعـادل 15.57 مليـار دولار أمريـكي) ونسـبة 14.8 % وفقًـا للشـكل (48). عـلاوة عـلى ذلـك، تشـير إحصـاءات بنـك الكويـت المركـزي إلى زيـادة في نسـبة التحويـلات حسـب الناتـج المحـلي الإجـمالي لـكل دولـة مـن 8.8 % في عـام 2012 إلى 13.6 % في عام 2016.

48 . صندوق الكويت – تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج

49 . الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (2018). القروض والمنح والمساعدات الفنية الممنوحة إلى الدول العربية. التقرير السنوي 2017 / 2018

شكل (48) نسبة الاستثمارات المباشرة في الخارج من اجمالي الايرادات الحكومية

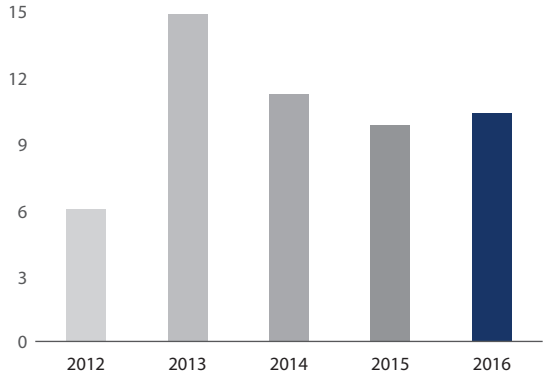

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018) نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأول

ووفقا لما ذكرته الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، شهدت نسبة السكان الذين يستهلكون الإنترنت زيادة من 71 % إلى 78 % في عام 2012 و2017 على التوالي، على النحو الموضح في الشكل (49) أدناه

شكل (49) نسبة مستخدمي الانترنت في دولة الكويت 2012 - 2017

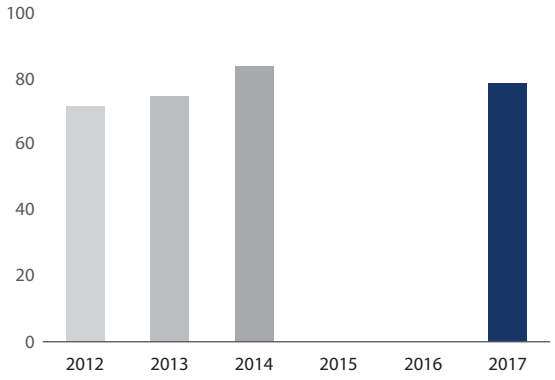

ملحوظة: لم تكن هناك أي بيانات متاحة عن الاستهلاك في 2015 و2016

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء (2018) نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 – الإصدار الأول

بالإشارة إلى الشراكات، من المهم تسليط الضوء على نطاق التعاون والشراكة المتواصلة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حيث تتولى الكويت أحد الأدوار والمسؤوليات القيادية. ويعود تاريخ اتفاق التعاون الذي يحكم الشراكة المذكورة إلى عام 1988. ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية وتسيير الشراكة السياسية والتجارة والعلاقات الاقتصادية، كما يهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي والفني وكذلك التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة وصيد الأسماك والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والبيئة[50].

جدول (28) نطاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي:

الخصائص	الاتحاد الأوروبي	تعاون دول الخليج
الإنشاء	1957	1981
عدد الدول الأعضاء	28	6
الناتج المحلي الإجمالي المجمع	تريليون 14.3 يورو	تريليون 1.60 دولار أمريكي
الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد	يورو 25,000	33,300 دولار أمريكي

المصدر: ب. خضر (2014)، الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في بيئة متغيرة. IEMed، الإصدار السنوي للبحر الأبيض المتوسط

وحسب اتفاقية التعاون، فقد تم إنشاء مجلس سنوي مشترك/اجتماعات وزارية بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى لجنة تعاونية مشتركة بين كبار المسؤولين. علاوة على ذلك، تم إنشاء فرق عمل في ميادين التعاون الصناعي والطاقة والبيئة، وفي عام 1996 تمت إضافة التعاون اللامركزي إلى جدول الأعمال. ومنذ عام 2003 كان هناك حوار اقتصادي منتظم حيث تم تغطية مواضيع مثل السياسة التجارية الموحدة والجوانب المالية لعملة واحدة والانتقال من الاتحاد الجمركي إلى سوق واحدة شاملة.

يبين الشكل 50 و51 الواردات والصادرات من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في 2013

50 . الاتحاد الأوروبي والخليج – وفود من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت عمان وقطر – ديسمبر 2014.

شكل (50) تجارة الاتحاد الاوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي - الواردات 2013

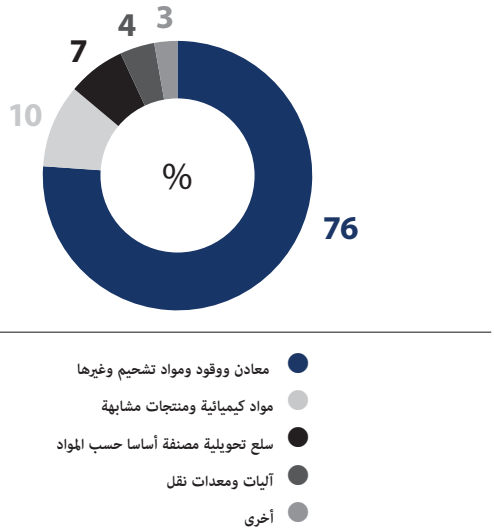

شكل (51) تجارة الاتحاد الاوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي - الصادرات 2013

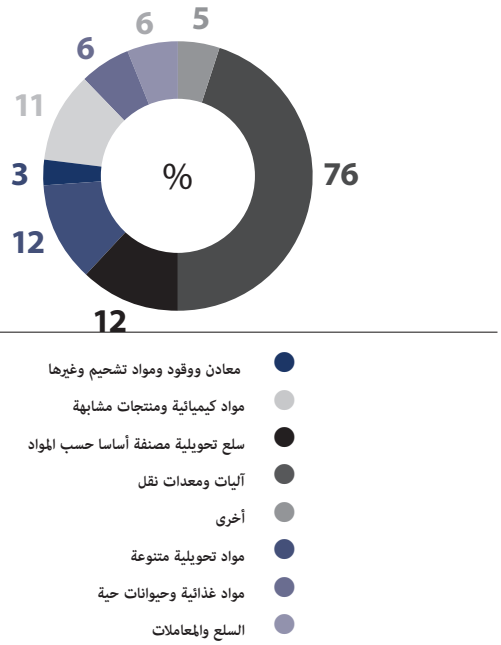

المصدر: ب. خضر (2014)، الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في بيئة متغيرة. IEMed، الإصدار السنوي للبحر الأبيض المتوسط

يعتبر مركز الكويت للسياسات العامة إضافة مؤسسية لتنفيذ خطط التنمية الوطنية. ويقوم المركز بإرشاد ودعم المراجعات المتعمقة للسياسات العامة، مثل السياسة الوطنية للصحة العامة وسياسات رأس المال البشري والسياسات البيئية وسياسات التنمية الحضرية والسياسات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يساهم المركز في دراسة عمليات المواءمة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم، كذلك قام بإعداد ورقة عمل حول ركيزة الاقتصاد، ومراجعة المخطط الهيكلي الرابع للتنمية الحضرية في دولة الكويت ومراجعة واستعراض التشريعات والإجراءات المقترحة بالإضافة إلى معالجة الدراسات المرسلة من الجهات الحكومية.

ويجدر في هذا السياق ذكر إنجازات مركز الكويت للسياسات العامة التابع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بصفته أحد الجهات المعنية الإقليمية والدولية في إطار الشراكات والتنسيق الداخلي والخارجي. فيما يلي ملخص لأنشطة مركز السياسة العامة في الكويت[51]:

- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظم مركز الكويت للسياسات العامة إطلاق التقرير العالمي عن «ربط صناعة النفط والغاز بأهداف التنمية المستدامة» أطلس خلال منتدى بعنوان «كيف يمكن لصناعة النفط والغاز أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة أعمال رؤية 2035 بمزيد من الفعالية؟»
- في تطوير التعاون الاستراتيجي ومذكرات التفاهم مع مراكز السياسات الإقليمية والدولية، وإدراكًا لأهمية الاستفادة من الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية فقد أنشأ المركز وأقام شراكات

51 . تقرير حول إنجازات مركز الكويت للسياسات العامة 2017 - 2018.

ومذكرات تفاهم مع العديد من الأطراف بهدف القيام بدور فعال في مجال السياسات ذات الأولوية وتقديم الدراسات والأبحاث العلمية القائمة على الأدلة، وفيما يلي أمثلة على هذه الشراكات:

1. جامعة أوتاوا (مركز الحوكمة) بالتعاون مع السفارة الكندية في الكويت.
2. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي يمكن من خلالها لمركز السياسة العامة في الكويت التعاون مع الجامعات الأخرى حول العالم.
3. الجامعة الأمريكية في بيروت -معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية.
4. جامعة الكويت.
5. الكلية الوطنية للإدارة العامة (فرنسا).

وفيما يتعلق بمسألة البيانات والمؤشرات، فيلاحظ نقص وضعف توافر الإحصاءات والبيانات نوعا ما وهو ما يمثل تحديا من حيث الإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المؤشرات على المستويين الأول والثاني. وفي هذا الشأن، تعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على دراسة أفضل السبل لمعالجة ذلك بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء على مستوى السياسات والقدرات المؤسسية وآليات تبادل المعلومات بما يمكن من خلالها من إنتاج بيانات موثوقة ذات جودة عالية واستخدامها لاستهداف وتتبع ورصد مختلف التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات خلال السنوات القادمة.

ملاحظات ختامية

اعتمدت دولة الكويت أهداف التنمية المستدامة بشموليتها حيث تبنت أجندة 2030 بشكل كامل، واتخذت خطوات مهمة في جوانب السياسة والحوكمة والهيكلة لمواءمتها مع رؤية الكويت 2035 وإدراجها ضمن الخطط التنموية الخمسية الخاصة بها. كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على العديد من الهيئات والآليات الإدارية والتنظيمية والتنسيقية والرقابية، وتم تفعيلها على مدار السنوات الأربعة الماضية داخل الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات ذات الصلة، بهدف توجيه تنفيذ أجندة 2030 ضمن السياق الوطني في تكامل تام مع عمليات وأولويات التنمية الوطنية.

لقد كانت هناك جهود ملموسة ودؤوبة للوصول إلى الشركاء وأصحاب الشأن الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك القطاع الخاص من أجل حشد دعمهم وإشراكهم بشكل كامل وفعّال في هذا المشروع الوطني. كما تم استخدام عملية منهجية بشكل منتظم لتنسيق أدوار ومشاركة ومسؤوليات مختلف الأطراف والشركاء فيما يتعلق بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، وفقًا لولاياتهم وانتمائهم المؤسسي والخبرات السابقة والخبرات ذات الصلة والخطط والبرامج الحالية والمستقبلية والموارد البشرية وغيرها من الموارد المتاحة.

ونتيجة لهذا الزخم المستدام والتزام الحكومة بالنطاق والحجم التحولي لأجندة 2030 وهدفها المتمثل في شمول الجميع، فقد تم تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة والواضحة والجديرة بالإطراء على مدى السنوات الأربعة الماضية، وقد تمّ توضيح معظمها في هذا الاستعراض الوطني الطوعي. لقد تمّ إعداد الخطط لمواصلة تعزيز السياسات وقدرة الأدوات المؤسسية الأساسية والفنية وأدوات المتابعة وكسب التأييد والمناصرة التي تم وضعها لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تنمية قدرات موظفي المرصد الوطني للتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يعزز هذا الاستثمار المستمر من قدرة الحكومة على توجيه تنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة في الكويت، وتحديد التحديات الناشئة، وتنسيق تصميم وإصدار الإجراءات التصحيحية المطلوبة، ومتابعة التقدم المحرز وتقييم الأثر.

تلتزم الكويت بجميع جوانب التنمية البشرية الشاملة القائمة على الحقوق وتكافؤ الفرص والكرامة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تلتزم كما اعتادت بالسلام العالمي والإقليمي والوطني والكرامة الإنسانية وبالشراكة العالمية والتضامن الدولي. وبناءً على ذلك، فقد تبنّت شروط ونطاق محاور أهداف التنمية المستدامة الخمسة الحاسمة وهي: الناس، والازدهار، وكوكب الأرض، والسلام، والشراكة.

يقدم التقرير الحالي - تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الأول في الكويت - أدلّة واضحة على هذا الالتزام ويشهد على تصميم قيادة البلد وعلى الرؤية والسياسة والإطار الاستراتيجي والمؤسسي والمساعي التشاركية للحكومة على المدى القصير والمتوسط والطويل، لتحقيق أعلى عائد من التنمية البشرية للجميع، وتحويل أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 جميعها ورؤية الكويت 2035 إلى حقيقة.

الملاحق

الملحق 1

المشاورات وفعاليات تنمية القدرات في سياق إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول في الكويت :

I. **تطوير مهارات موظفي المرصد الوطني للتنمية المستدامة في مجالات أهداف التنمية المستدامة وإعداد الاستعراض الوطني الطوعي وعملية الرصد المستقبلية.** ضمن التحضيرات الخاصة بإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول في الكويت، تم تنظيم العديد من الدورات التدريبية المكثفة على مدى يوم واحد لكل منها مع أعضاء المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل. غطت هذه الدورات التدريبية المجالات الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ودليل الأمم المتحدة لإعداد التقارير الطوعية لعام 2019، وكان الهدف منها تحسين المهارات الأساسية والفنية ومهارات كسب التأييد والمتابعة لموظفي المرصد الوطني بما يتعلق بربط السياسات بالأهداف والغايات، ومتابعة تنفيذ البرنامج ورصد التقدم المحرز، وتقييم الأثر والإطار المؤسسي. وقدمت عروض تفصيلية لهيكل وإجراءات التقرير واستخدمت أمثلة ورسومات توضيحية لدعم ممارسة تعزيز المهارات.

II. **سلسلة من المناقشات واللقاءات مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.** عقدت العديد من الاجتماعات بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وكبار موظفي المرصد الوطني للتنمية المستدامة مع كبار ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث ركزت هذه الاجتماعات على دليل الأمم المتحدة لإعداد التقارير الطوعية لعام 2019، والأهداف ذات الأولوية لعام 2019، وتجارب التقارير التي تم تقديمها سابقاً، والدروس المستفادة وبعض القضايا الأخرى المتعلقة بتقرير الكويت الأول. أمّا الاجتماعات اللاحقة فقد ركزت على المسودة الصفرية للتقرير عندما تمّت إتاحتها ومناقشة المخطط والهيكل والسرد والامتثال لدليل الأمم المتحدة، كما تطرقت هذه النقاشات إلى وجود الحاجة إلى ضمان دمج جميع التعليقات المقدمة من أصحاب الشأن والمراجعين المعنيين في النسخة الإنجليزية من المسودة الصفرية في الوقت المناسب.

III. **اجتماعات أصحاب الشأن الوطنيين والمنظمات غير الحكومية قبل وبعد إعداد المسودة الصفرية للتقرير الوطني الطوعي الأول.** نظرًا إلى الطبيعة التشاركية في عملية إعداد هذا التقرير، عقدت عدة ورشات عمل وطنية مع مجموعة من أصحاب الشأن بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وقد قدمت هذه الاجتماعات منابر مفتوحة للحاضرين لاطلاعهم على التحضيرات والتعديلات المتتالية والمؤدية إلى تطوير النسخة النهائية من الاستعراض الوطني الطوعي والمشاركة فيها، حيث تمكّن المشاركون من تبادل الآراء ووجهات النظر وفقاً إلى مهامهم وخبراتهم السابقة وأدوارهم المتوقعة في تطبيق أهداف التنمية المستدامة. كانت إحدى التوصيات ذات الأهمية الخاصة والتي قدّمها مجتمع المنظمات غير الحكومية بشأن إنشاء آلية للاجتماعات المنتظمة لتبادل آراء ووجهات نظر المنظمات غير الحكومية على أساس نصف سنوي من أجل تعزيز النهج التشاركي وتوفير فرص منتظمة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في المناقشة وتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

الملحق 2
خدمات إضافية لوزارة الشؤون الاجتماعية

1. دفع أقساط الرهون العقارية للمستفيدين من بنك الائتمان الكويتي الرئيسي (المستفيدين هو هؤلاء الأشخاص الذين حصلوا على قروض سكنية واستوفوا معايير ومتطلبات بنك الكويت المركزي. وتتلخص الشروط كما يلي: أن يبلغ مقدم الطلب من العمر 21 سنة أو أكثر، وأن يكون يتقاضى راتب شهري (4 سنوات منذ التعيين)، معاش تقاعدي أو معاش للإعاقة، شريطة ألا يتجاوز راتبة الشهري 25 بالمائة من إجمالي راتبه أو معاشه التقاعدي، ألا يكون مقدم الطلب أو زوجه/زوجته قد حصل على الرعاية السكنية من الحكومة من قبل، ألا يكون مقدم الطلب مالكًا لممتلكات توفر له ولأسرته/أسرتها الرعاية السكنية الملائمة وما شابه ذلك).
2. دفع أقساط المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
3. توفير بدلات الملابس لطلاب العائلات والأسر المدعومة من الأسرة.
4. توفير (2) دينارين إضافيين/للشخص/الشهر كبدل استهلاك المياه والكهرباء.
5. توفير بدل إيجار للعائلات التي تعيش في مساكن مؤجرة وليس لديهم أي ممتلكات.

الملحق 3
الاتفاقيات الدولية لتمكين المرأة

1. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (لسنة 1968). دفع أقساط المؤسسة العامة للرعاية السكنية.
2. اتفاقية حقوق الطفل (لسنة 1991).
3. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (لسنة 1991).
4. المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (لسنة 1996).
5. المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (لسنة 1996).
6. المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لسنة 1996).
7. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية (لسنة 2004).
8. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (لسنة 2004).

الملحق 4

القوانين الوطنية ذات الصلة بتمكين المرأة

1. قانون الجنسية لسنة 1959 .
2. قانون العقوبات لسنة 1960.
3. دستور سنة 1962.
4. القانون رقم 79 لسنة 2015 بشأن تعديل بعض مواد القانون رقم 21 لسنة 1962.
5. قانون رقم 32 لسنة 1967 فيما يتعلق بالجيش.
6. قانون رقم 2 لسنة 1967 بشأن إنشاء الحرس الوطني.
7. قانون الأحوال الشخصية لسنة 1984.
8. مرسوم القانون رقم 23 لسنة 1990 المادة رقم (19 و61).
9. قانون رقم (53) لسنة 2001، مادة رقم 3.
10. قانون رقم 36 لسنة 1982 المعدل بالقانون رقم 37 لسنة 2002.
11. قانون العمل للقطاع الخاص رقم 6 لسنة 2010.
12. قانون الإتجار بالبشر وتهريبهم لسنة 2013.
13. قانون الطفل رقم 111 لسنة 2015.
14. قانون رقم 12 لسنة 2015 بشأن إنشاء محكمة الأسرة.
15. قانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية.
16. قانون محكمة الأسرة الكويتي لسنة 2015.

الملحق 5

النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في الكويت يبدأ تمييز الرجال في سن مبكرة في الحياة بين الفتية والفتيات على وجه التحديد عندما يتعلق الأمر بالحصول على المزيد من الحرية والفرص. في وقت مبكر من سنوات الطفولة، تنقسم المسؤوليات الأسرية بين الفتية والفتيات، حيث تشارك الفتيات بشكل وثيق في الأعمال المنزلية بينما يشارك الأولاد بشكل أكبر في التسوق ورعاية الأشقاء. يؤيد أكثر من نصف الرجال وثلث النساء إجازة الأبوة مدفوعة الأجر. ويعكس هذا الوضع أوساط الآباء حيث تستمر النساء في تحمل أعباء الأسرة المعيشية حتى عندما تكون المساعدات المنزلية غير متاحة.

عندما يتعلق الأمر بالعنف، ذكر الرجال والنساء على حد سواء أنهم يعانون من المسألة ذاتها.

أفادت نصف النساء اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية وثلثا الذكور أنهم تعرضوا للعنف الجسدي و/أو العاطفي عندما كانوا أطفالا في المنزل، بخلاف الذين شاهدوا أمهاتهم يتعرضن للإيذاء البدني من جانب آبائهم أو أفراد آخرين من الذكور في العائلة. حتى في المدرسة يعاني ثلثا الرجال وخمس النساء من العنف من المعلمين ولا سيما العنف الجسدي. علاوة على ذلك أفاد 3/5 من الرجال بأنهم يسيئون معاملة زوجاتهم (عاطفيًا)، وأكثر من 80 بالمائة من الرجال وخمس النساء يعتقدون أن المرأة يجب أن تتحمل العنف من أجل الحفاظ على الحياة الزوجية والأسرة.
علاوة على ذلك شهد أكثر من 70 بالمائة من النساء في الكويت مضايقات وتحرش واهتمام غير مرغوب فيه من الرجال، وأفاد ما يقرب من 2/5 من الرجال بمداومة التحرش الجنسي ضد النساء. أفاد حوالي 70 بالمائة من النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي بعدم القيام بأي شيء حيال ذلك، بينما أفاد 2 بالمائة فقط منهن بأنهن اتصلن بالشرطة.

عند الزواج، يعتنق كل من الرجال والنساء تقريبًا وجهات النظر وآراء متشابهة نفسها. ففي حين أن الرجال هم أكثر دعمًا لتعدد الزوجات إلا أنهم أكثر قلقًا بشأن الطلاق من النساء. تؤيد جميع النساء تقريبًا وما يقرب من 2/3 من الرجال عمل المرأة بعد الزواج ويعترفون بأهميته، وبالنسبة للزواج المختلط من جنسيات مختلفة، فإن أكثر من 70 بالمائة من الرجال الكويتيين وأقل من ثلث النساء الكويتيات على استعداد للمشاركة في هذه الزيجات، بالنسبة للطلاق تعتقد أكثر من 80 بالمائة من النساء وحوالي نصف الرجال أن للمرأة الحق في طلب الطلاق، ومع ذلك يُعتقد أن الطلاق سيؤدي إلى انهيار اجتماعي.

الملحق 6

متطلبات كفاءة الطاقة بموجب قوانين حفظ الطاقة لعام 1983 و2010

المتطلبات	قانون الممارسة لسنة 1983	قانون الممارسة لسنة 2010
تصميم ظروف الطقس	مجموعة واحدة من الشروط التي تناسب جميع المواقع في الكويت	مجموعتين من الظروف: المواقع الداخلية والساحلية
العزل الحراري للجدران	استنادًا إلى الكتلة ومستويات الألوان - الحد الأقصى القيمة U	استنادًا إلى الكتلة ومستويات الألوان - الحد الأقصى القيمة U
العزل الحراري للأسطح	استنادًا إلى الكتلة ومستويات الألوان - الحد الأقصى القيمة U	استنادًا إلى الكتلة ومستويات الألوان - الحد الأقصى القيمة U
نسبة النافذة للجدران/نوع الزجاج	الحد الأقصى لقيمة النافذة للجدران استنادًا إلى نوع الزجاج والتوجيه	الحد الأقصى لقيمة النافذة للجدران استنادًا إلى نوع الزجاج والتوجيه
الجسور الحرارية		يجب عزل الأعمدة والعوارض، يجب أن تكون للنوافذ فواصل حرارية
كثافة الإضاءة		الحد الأقصى لكثافة طاقة الإضاءة
معدل التهوية	متطلبات الجمعية الأمريكية لمهندسي التبريد والتدفئة وتكييف الهواء من المعيار رقم 62 - 1979	متطلبات الجمعية الأمريكية لمهندسي التبريد والتدفئة وتكييف الهواء من المعيار رقم 62 - 2001
الترموستات القابلة للبرمجة		موصي بها للمباني ذات مستويات إشعار لجزء من اليوم مع الضبط على درجة 50 مئوية مع إيقاف تشغيل المراوح خلال فترات عدم الإشغال طالما أن العزل الحراري يتم الحفاظ عليه خلال فترات الإشغال
كفاءة المحركات		الحد الأدنى لتصنيف الكفاءة استنادًا إلى نوع وحجم المحرك
عامل الطاقة		الحد الأدنى لعامل طاقة المحركات ونظم الإضاءة الفلورية
كفاءة طاقة مكيفات الهواء	الحد الأدنى لكفاءة النظم المختارة	الحد الأدنى لتصنيف الكفاءة اعتمادًا إلى نوع النظام
تكييف الهواء المبرد بالمياه		نظم تكييف الهواء المبردة بالمياه اللازمة للمباني ذات سعة تبريد 1,000 طن تبريد أو أعلي في المناطق الساحلية و 500 طن تبريد وما فوق في المناطق الداخلية
قدرات تكييف الهواء	الحد الأقصى لقدرات الطاقة استنادًا إلى المبني ونوع نظم تكييف الهواء	الحد الأقصى لقدرات الطاقة استنادًا إلى المبني ونوع نظم تكييف الهواء
وحدات استعادة التبريد		وحدات استعادة التبريد من وحدات التبريد الدوارة المطلوبة بكفاءة لا تقل عن 75 % لجميع المباني (المناطق الساحلية) والمباني ذات احتياجات تهوية مرتفعة (المناطق الداخلية)
محركات متغيرة السرعة		مطلوبة لمحركات المراوح من أبراج التبريد
نظم تبريد المخازن		مطلوبة للمباني ذات الإشغال لجزء من اليوم والتي تزيد عن 100 طن تبريد في ذروة أوقات التبريد
تبريد المناطق		موصي بها بناءً على تحليل التكلفة للمجمعات الكبيرة مثل الحرم الجامعي والأحياء السكنية
استخدام مياه البحر للمكثفات		موصي بها لمصانع المياه المبردة بأكثر من 5000 طن تبريد (المناطق الساحلية)

المصدر: كراتي (2015)

ملحوظة: ASHRAE هي الجمعية الأمريكية لمهندسي التبريد والتدفئة وتكييف الهواء RT هي طن تبريد.

الملحق 7

مشاريع البنية التحتية المقررة والتطوير في قطاع النفط والغاز

المرحلة العليا	
النفط	إنشاء أربع مراكز تجميع في الشمال والجنوب الشرقي
	تطوير برامج استعادة النفط الثقيل المعززة في الشمال
	تطوير برامج صيانة الضغط في الوفرة (المرحلة الأولي والثانية)
	تطوير حقوق النفط الزيتي والحقول البحرية
الغاز	تطوير أربع مرافق لإنتاج النفط ؟ الجوراسي بحلول عام 2024 كل منها بسعة 4.5 مليون متر مكعب في اليوم
	استكمال العملية المشتركة في الوفرة لاستلام ومعالجة الغاز المشتعل ذي الصلة
	إنشاء خط أنابيب الغاز من عملية الخفجي المشتركة إلى مصفاة ميناء الأحمدي
المرحلة الدنيا	
النفط	زيادة سعة التكرير بمقدار 300 مليون متر مكعب/يوم في إطار مشروع الوقود النظيف بحلول عام 2025
	بناء منشآت جديدة لمعالجة الكبريت في ميناء الأحمدي
	زيادة قدرة المشاريع في ميناء عبد الله وبناء وحدة أيوسيني جديدة
	بناء وحدة جديدة لإزالة الغاز الحمضي وتجديد الوحدات الموجودة في ميناء الأحمدي
	بدء إنشاء مشاريع انسلال القدرة في مصفاة الزور قبل تحويل القطار الثاني في عام 2025 [52]
	الشروع في إنشاء مستودع المطلاع في عام 2023 للمخزون الاستراتيجي لمدة 30 يوم
	إنشاء مجموعة خزانات غاز البترول المسال الشمالية في ميناء الأحمدي لتخزين غاز البترول المسال المنتج في قطارات الغاز الرابعة والخامسة
الغاز	إنشاء قطار خامس لمعالجة الغاز بحلول عام 2019 وقطار سادس لمعالجة الغاز بحلول عام 2025
	إنشاء محطة جديدة لاستيراد غاز البترول الطبيعي المسال بسعة 30 مليار متر مكعب سنويًا في منطقة الزور لتدخل الخدمة في عام 2021
	تطوير مرافق تكسير الإيثان بحلول عام 2025
	تطوير مرفق لتكسير الأعلاف المختلطة على مستوى عالي بحلول عام 2030
	تطوير وإنشاء مصنع لهيدروجين البروبان على مستوى عالمي بحلول عام 2027
	بدء تنفيذ مشروع مشترك لمصنع البوليولات

52 . تحدث سعة التخزين الحية Capacity creep مع اكتساب الشركات خبرة إضافية في مجال الإنتاج وعندما تكون لديها القدرة على تحقيق حجم إنتاج أكبر من مرافقها الحالية

المصدر: شركة نفط الكويت

الملحق 8

نسبة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل

المرحلة العمرية	الذكور		الإناث	
	العدد	%	العدد	%
15-19	2,973	4.5	673	1
20-24	28,327	48.4	16.022	27.2
25-29	47,919	91.6	44.737	83.1
30-34	41.921	96.1	42.672	89.1
35-39	34,691	95.2	35.771	86.5
40-44	26,815	83.4	27.422	74.6
45-49	19,128	68.9	17.138	52.9
50-54	10,907	48.9	9.478	35.6
55-59	5,494	34.5	4.895	22.9
60-64	3,539	30.8	2.882	18.4
65+	4,998	24.7	1.756	6.4
المجموع	226,712	58.7	203.446	47.7

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

الملحق 9
مؤشرات حوكمة الهجرة ومجالات التحسن في الكويت

مؤشرات حوكمة الهجرة	أدلة على الحوكمة الرشيدة	مجالات التحسن
		الكويت هي أول دولة في مجلس التعاون الخليجي التي أصدرت قانونا بشأن حماية حقوق العمالة المنزلية (القانون 2015/68). إلا أن المعلومات المتعلقة بفعالية آليات الرصد والمراقبة لضمان حماية هذه الحقوق غير متوافرة.
حقوق المهاجرين	تحت بند الوظيفة والإقامة، حكومة الكويت: ـ تزود المهاجرين بعدد 8 تصاريح عمل مختلفة. ـ تطبق قانون الإقامة الذي ينظم إقامة الجاليات الأجنبية والعمالة الوافدة. ـ ينطبق قانون العمل على جميع المهام التعاقدية المؤقتة. تتمتع العمالة الوافدة بحقوق متساوية بالنسبة للمواطنين، باستثناء العمالة المنزلية (أي إجازة الأمومة ومعاش نهاية الخدمة، وغير ذلك). في إطار الضمان الاجتماعي، أنشأت حكومة الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي نظاما موحدا يسمح لجميع مواطني دول المجلس العاملين في أي من دول المجلس بالمساهمة في نظام المعاشات التقاعدية.	فرص الوظائف التعاقدية المؤقتة تعتبر متساوية مع المواطنين. إلا أنه قد توجد قيود قد تعيق التنقل بين الوظائف. تنطبق نفس القيود على العمل التعاقدي المؤقت في القطاعات الصناعة وصيد الأسماك والرعي والزراعة، حيث لا يسمح بالتنقل الا داخل القطاع بعد مرور ثلاث سنوات علي الأقل شرط الحصول على إذن من صاحب العمل. يخضع العمال المتعاقدون المؤقتون إلى قيود إضافية بموجب القانون تقيد حصولهم على فرصة ممارسة العمل الحر. ولا يسمح لهم بامتلاك أكثر من 49 % من حقوق الملكية لأي نشاط تجاري. ولا يزال امتلاك 49 % من الحقوق يتطلب موافقه صاحب العمل. لم شمل الأسرة لا يطبق في غياب نظام الإقامة الدائمة في الكويت، وبالتالي، لا يسمح للعاملات من فئة العمال المؤقتين المستقلين ماليا، بلم شملهن مع أزواجهن أو أطفالهن إلا بشروط استثنائية. الصحة: نتج عن إصدار القانون رقم 1999/1 بشأن التأمين الصحي للأجانب وفرض رسوم على الخدمات الطبية أن تم إنهاء نظام الرعاية الصحية المجانية للعمالة التعاقدية المؤقتة والمهاجرين بدون جنسية. التعليم: من حيث نظام التعليم الممول من الحكومة وباستثناء العاملين في التدريس في المدارس والجامعات، لا يجوز لغالبية العمال المتعاقدين المؤقتين إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية ويجب عليهم تسجيل أبنائهم في مدارس التعليم الخاص.

الملحق 9
مؤشرات حوكمة الهجرة ومجالات التحسن في الكويت

مؤشرات حوكمة الهجرة	أدلة على الحوكمة الرشيدة	مجالات التحسن
النهج الحكومي العام تجاه الهجرة	تحت بند الوظيفة والإقامة، حكومة الكويتتحت بند الإطار القانوني، أصدرت حكومة الكويت قوانين مختلفة تنظم الهجرة. منها ما هو مبين أدناه: - في 2007 و2009 تم إصدار قانونين يحظران على أصحاب العمل مصادرة جوازات سفر الموظفين. - في 2010، صدر القانون 2010/6 بشأن العمل في القطاع الخاص حيث يقيد ساعات العمل اليومية إلى 8 ساعات. - في 2013، صدر القانون 2013/91 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. - في 2015، صدر قانون لحماية حقوق العمالة المنزلية تحت بند إحصاءات الهجرة: تقوم الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت بإنتاج البيانات والإحصاءات بصورة والمعلومات عن سياسات ولوائح الهجرة. تحت بند الإطار المؤسسي: شكلت الحكومة لجانا وزارية وآليات لضمان تحسين التنسيق بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بالهجرة.	الإطار القانوني المتعلق بالهجرة الذي ينظم وضع وتشغيل العمال التعاقديين المؤقتين يعود تاريخه إلى نظام الكفالة الذي أنشئ في 1959. وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للقوي العاملة مسؤولية تنظيم دخول العمالة لأغراض العمل. سياسة الهجرة في الكويت ترتكز على سياسة «التكويت» (اي إحلال تدريجيا للوظائف التعاقدية المؤقتة بالعمالة الوطنية). علاوة على ذلك، تم تكليف مركز الكويت للسياسات العامة بإعداد مقترحات للحكومة بشأن سياسات الهجرة. الشفافية والتنسيق المؤسسي: أطلقت الهيئة العامة للقوي العاملة حساب للتواصل الاجتماعي باسم "تعزيز" باللغتين العربية والإنجليزية.
الشراكات	لكونها عضوا في مجلس التعاون الخليجي، يحق لمواطني دول المجلس المشاركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي داخل أراضي الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، وقعت حكومة الكويت سلسله من الاتفاقات الثنائية مع البلدان الأسيوية والأفريقية ، وكذلك العديد من مذكرات التفاهم مع البلدان الأسيوية لتنظيم شروط حركة العمالة التعاقدية المؤقتة في الكويت. - تتعاون الحكومة مع الإدارة المركزية للإحصاء لجمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر وضمان العودة الأمنه للضحايا المتجر بهم إلى بلدانهم الأصلية. - علي الصعيد العالمي، أصبحت الكويت مؤخرا عضوا مراقبا في المنظمة الدولية للهجرة.	من شان التوقيع والتصديق علي الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات بشأن الحوكمة الفعالة للهجرة أن تؤكد من جديد رغبة الكويت الثابتة وجهودها المستمرة والمتواصلة للامتثال بالمعايير الدولية لحوكمة الهجرة. وحتى اليوم، صادقت الكويت على 19 اتفاقيه من اتفاقيات منظمه العمل الدولية بما في ذلك سبع من الاتفاقيات الأساسية الثمانية.

الملحق 9

مؤشرات حوكمة الهجرة ومجالات التحسن في الكويت

مؤشرات حوكمة الهجرة	أدلة على الحوكمة الرشيدة	مجالات التحسن
الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين	تقبل حكومة الكويت الطلاب الأجانب في مؤسسات التعليم العالي، ويشترط للحصول على تأشيرة للطالب الأجنبي. تقديم ما يثبت توفر الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات المعيشية في الكويت، وأيضا شهادة صحية وما يثبت عدم وجود سجل جنائي. بغرض تعزيز التوظيف الأخلاقي للعمال الأجانب، أنشئت - وحدات مختلفة مثل وحدة التوظيف والتفتيش إلى جانب التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة والبرنامج الإنمائي.	حكومة الكويت: تطبق نظام لرصد حاجة سوق العمل للعمال المؤقتين العاملين في الكويت بالتعاون مع البنك الدولي. تحدد حصص للعمالة بهدف زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص. تسعى إلى خفض عدد الموظفين المؤقتين في الهيئات الحكومية على مدي السنوات الخمس المقبلة وزيادة النسبة المئوية للمواطنين الكويتيين إلى 70 في المائة عن طريق ديوان الخدمة المدنية.
أبعاد التنقل اثناء الأزمات	تلعب الحكومة دوراً رئيسياً في الخطة الاقليمية لمجلس التعاون الخليجي بشأن الاستجابة للطوارئ، واستضافت عده فعاليات في هذا السياق: الدفاع المدني الكويتي يدير نظام الاتصالات العامة المعني- بتحذير السكان عبر استخدام صفارات الإنذار والرسائل العامة. تشارك الكويت في نظام الاتصالات المعني بالاستجابة- للطوارئ الذي يتم تطويره علي المستوي الإقليمي (أي علي مستوي دول مجلس التعاون الخليجي). شاركت الكويت في ورش عمل في إطار المبادرة المعنية- بالمهاجرين أثناء الأزمات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة لمساعدة السفارات في وضع خطط عمل لحماية مواطنيها المقيمين في الكويت في حالات الطوارئ. في 2013، أطلقت الحكومة مبادرة للاستجابة للكوارث لضمان- الاتصال عبر الجهات الحكومية ووضعت خطه للاستجابة لحالات الطوارئ لاستخدامها اثناء الأزمات وبعدها.	سياسة البلاد بشأن الهجرة لا تعالج المسائل المتعلقة بالكوارث الطبيعية والتعافي بعد الأزمات أو عودة العمال المتعاقدين المؤقتين الذين فروا من البلد نتيجة لحدوث كارثة طبيعية. احتفظت خطة التنمية الوطنية بالصمت بشأن قضايا النزوح أو الأزمات الإنسانية، وذلك يلزم إعطاء مزيد من الاهتمام لحركة تنقل العمال المؤقتين أو الذين شردوا نتيجة للآثار السلبية لتغير المناخ.
الهجرة الآمنه والمنظمة	الإدارة العامة لأمن الحدود، وهي إحدى الإدارات العامة- التابعة لوزارة الداخلية، مسؤولة عن تأمين وحماية الحدود البرية والبحرية للكويت. أصدرت الحكومة القانون رقم 2015/69 الذي أنشأت- بموجبه شركة مساهمة مغلقة لتوظيف العمالة المنزلية؛ كما أصدرت القانون رقم 2015/63 بشأن مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، أيضا أنشأت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر باعتبارها هيئة وطنية توجيهية للتنسيق فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر. لدي الكويت نظام لمراقبة نظام الاقامة القائم علي- التأشيرات اعتمدته وزارة الداخلية لرصد عدد المرات التي يتم فيها مخالفة شروط الإقامة من خلال نظام المعلومات الخاص بها ، والذي يتم تحديثه بانتظام.	من خلال الهيئة العامة للقوي العاملة، أنشأت الحكومة موقع الكتروني مبينا التعليمات بشأن كيفية التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل في الكويت؛ إلا أن الموقع غير مكتمل إلى حد ما ولا يتوفر إلا الحد الأدنى من المعلومات. المعلومات الرسمية المتعلقة بقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص غير متوفرة إلى حد ما وتتطلب مزيدا من الاهتمام من وزارة الداخلية.

الملحق 10

حقوق الأشخاص المقيمين بصفة غير قانونية

1. الحصول على العلاج الطبي المجاني (بما في ذلك الأشعة السينية والعمليات الجراحية ورعاية الأم وما شابه ذلك).
2. التعليم المجاني (المدارس والجامعات).
3. الأمن المدني والوثائق القانونية (شهادات الميلاد والوفاة وشهادات الزواج والطلاق والإرث والوصية).
4. رخص القيادة.
5. الحصول على الوظائف (الكيانات الحكومية على أساس الحاجة وفي المؤسسات الخاصة والجمعيات التعاونية).
6. بطاقات التموين.
7. توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة.
8. السكن.
9. الضمان الاجتماعي.
10. المعاشات التقاعدية.
11. الحقوق القضائية.
12. الحق في التعبير وإبداء الرأي.
13. الحق في الحصول على جواز سفر.
14. الخدمات الاجتماعية والدعم (بيت الزكاة وما شابه ذلك).
15. تعديل الوضع الاجتماعي.

المراجع

- الإدارة المركزيّة للإحصاء (2018). نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت 2012-2016 - الإصدار الأوّل.
- الأمانة العامة المساعدة للمجلس الأعلى واستشراف المستقبل (2018). الموائمة بين المشاريع الاستراتيجيّة في الخطة الإنمائيّة وأهداف التنمية المستدامة
- الأمانة العامة المساعدة للمجلس الأعلى واستشراف المستقبل (2018). تقرير حول إنجازات اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2018). الملخّص التوجيهي للتقرير الطوعي الوطني الأوّل لأهداف التنمية المستدامة - تنمية مستدامة أساسها الإنسان. 2018
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2018). المسودّة الأولى للتقرير الطوعي الوطني الأوّل لأهداف التنمية المستدامة - تنمية مستدامة أساسها الإنسان.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتنمية (2018). تقرير حول إنجازات مركز الكويت للسياسات العامة.
- الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. الحاج أحمد، ن. (2018). مشروع دعم دولة الكويت في تنفيذ هدف التنمية المستدامة الخامس حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. برنامج تدريب القيادات النسائيّة -دور المهارات القيادية والاتصال.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصاديّة العربيّة (2018). بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- العتوم، م. (2018). مساهمة للتقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت لأهداف التنمية المستدامة. مشروع الحوكمة البيئيّة - الهيئة العامة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- القبس الإلكترونيّة (2018). جائزة الكويت للمرأة المتميّزة.
- اللجنة الوطنيّة التوجيهيّة الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 (2018). ورقة عمل حول جهود دولة الكويت في مجال التنمية المستدامة.
- المجلس الأعلى للتخطيط (2018). وضع دولة الكويت في الاتفاقيّات الدوليّة ذات العلاقة بالتغيّر المناخي.
- الهيئة العامة للبيئة (2018). دور الجهات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- الهيئة العامة للبيئة (2018). ملخّص مشروع مسح وإنشاء قاعدة بيانات شاملة للبيئة البحرية في دولة الكويت.
- الهيئة العامة للبيئة (ل. ت.). إجراءات الهيئة العامة للبيئة لتطوير الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية.
- الهيئة العامة للصناعة (2018). دور الجهات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الهيئة العامة للغذاء والتغذية (2018). دور الجهات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الهيئة العامة للقوى العاملة (2018). دور الجهات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تقرير مفصّل حول أنشطة مشروع الهدف الخامس حول تمكين المرأة والفتيات والمساواة بين الجنسين بتنفيذ مركز دراسات وأبحاث المرأة.
- دولة الكويت (2011). قانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة.
- دولة الكويت (2013). قانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.
- دولة الكويت (ل. ت.). القوانين والسياسات المتعلّقة بعدالة النوع الاجتماعي.
- فرنسوا فرح، (2016). نحو سياسة أسريّة متكاملة في دولة الكويت.
- مجلس حقوق الإنسان (2015). تجميع للمعلومات أعدّته مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقًا للفقرة 15 (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16.
- مجلس حقوق الإنسان (2015). تقرير وطني مقدّم وفقًا للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16.
- مجلس حقوق الإنسان (2015). موجز أعدّته مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقًا للفقرة 15 (ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 5/1، والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16.
- وزارة التربية (2018). أعداد ونسب المتسربين من التعليم الحكومي للعام الدراسي 2018/2017
- وزارة الشؤون الاجتماعية (2013). قانون وزاري رقم 44 لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة.
- وزارة الشؤون الاجتماعية (2018). دور الجهات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وزارة الكهرباء والماء (2018). دور الجهات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

- AB Rahman, A.B, Abu Hussin, M.F. (2009). GCC Economic Integration Challenge and opportunity for Malaysian Economy. The Journal of International Social Research 2/9
- AFED (2016). Arab Environment – 9 – Sustainable Development in a Changing Arab Climate – How Can Countries Achieve Sustainable Development Goals by 2030. Arab Forum for Environment and Development
- Al-Atoum, M. (2018). Environmental Pillars of the Sustainable Development Goals in Kuwait: Readiness to Monitor and Report on SDG. Kuwait Public Authority for Environment & United Nations Development Programme
- Al-Hajj Ahmad, N. (2018). 10 Point Report Kuwait
- Al-Saleh, A. (2009). Conflict Analysis: Exploring the Role of Kuwait in Mediation in the Middle East
- Portland State University, Dissertations and Theses, Paper 3208
- Chapter 1: Energy in Kuwait Today
- Chapter 2: Kuwait's Energy Outlook to 2035
- Chapter 3: Implications of the Outlook for Kuwait's Energy Future
- CSB (2017). Annual Bulletin of Education Statistics 2016-2017. Central Statistical Bureau
- CSB (2017). LMIS Employment in Government Sector. Central Statistical Bureau
- EU (2014). The European Union and the Gulf. Retrieved from http://eeas.europa.eu/delegations/gulf_countries
- GSSCPD (2016). Kuwait National Report to the United Nations conference on housing and sustainable urban development 2016 (HABITAT III). General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development
- Improving the quality of learning outcomes and enhancing the performance of education systems: Kuwait case study
- KFAED (2017). Loans & Grants and Technical Assistance for Arab Countries. The Kuwait Fund for Arab Economic Development
- KFAED (N.D.). Training Program for Kuwaiti Newly Graduated Engineers and Architects. The Kuwait Fund for Arab Economic Development
- Khader, B. (2014). The European Union and the Gulf Cooperation Council in a Changing Environment. IEMed. Mediterranean Yearbook
- KSDA (N.D). Kuwait sustainable development award 2018 – Accelerating sustainable development in Kuwait. Kuwait Public Authority for Environment
- MOH-WHO (2015). EMAN Eastern Mediterranean Approach for Control of non-communicable diseases – survey of risk factor for chronic non communicable disease. Ministry of Health and World Health Organization
- Sungsoo, C. (2018). White paper – national health policy framework for insuring healthy lives and wellbeing for all at all ages. Kuwait Public Policy Centre
- Tamanini, J. (2016). The Global Green Economy Index 2016: Measuring National Performance in the Green Economy – Fifth Edition. Dual Citizen LLC
- UN Women (July 2018). Laws, Policies and Practices on Gender Justice: Kuwait. UN Women
- UN Women (Nov 2018). Results from the International Men and Gender Equality Survey Middle East and North Africa, Kuwait (IMAGES MENA Kuwait)-Second Draft Report. UN Women
- UNDP (2018). Project Progress Report - RBAS – Kuwait. United Nations Development Programme
- UNEP, UNSD (2013). Environnent Data Questionnaire. United Nations Environment Programme and United Nations Statistics Division

كويت جديدة
NEWKUWAIT